



كلية الأعمال والاقتصاد

دائرة الاقتصاد

دراسة بحثية بعنوان

"تحليل استدامة الدين العام للحكومة الفلسطينية 1996-2024"

**Public Debt Sustainability Analysis of the Palestinian
Government 1996-2024**

إعداد

آمال قدادحة

إشراف

د. عادل الزاغة

2022/2021

جامعة بيرزيت

كلية الدراسات العليا

برنامج ماجستير الاقتصاد

رسالة ماجستير بعنوان

"تحليل استدامة الدين العام للحكومة الفلسطينية 1996-2024"

**Public Debt Sustainability Analysis of the Palestinian
Government 1996-2024**

آمال قدادحة

1195415

بإشراف: د. عادل الزاغة

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
الاقتصاد من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، فلسطين

2022/2021

جامعة بيرزيت

كلية الدراسات العليا

برنامج ماجستير الاقتصاد

رسالة ماجستير بعنوان

"تحليل استدامة الدين العام للحكومة الفلسطينية 1996-2024"

**Public Debt Sustainability Analysis of the Palestinian
Government 1996-2024**

آمال قدادحة

1195415

بإشراف: د. عادل الزاغة

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ:

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة:

.....

د. عادل الزاغة (مشرف)

.....

د. سامية البطمة (عضواً)

.....

د. مهند اسماعيل (عضواً)

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه

الشكر والعرفان إلى مشرف البحث الفاضل د. عادل الزاغة على ما قدمه من ملاحظات وتوجيهات لإتمام هذا العمل، والشكر الجزيل كذلك للجنة المناقشة د. سامية البطمة و د. مهند

إسماعيل

الشكر والعرفان الجزيل إلى كافة الأساتذة الكرام بدائرة الاقتصاد في كلية الأعمال والاقتصاد

بجامعة بيرزيت على ما قدموه لنا خلال فترة الدراسة

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى والدي وعائلتي حفظهم الله

جدول المحتويات

المُلخَص	هـ
1..... الإطار العام للدراسة	1
1..... مقدمة	1.1
3..... مشكلة الدراسة	2.1
4..... أسئلة الدراسة	3.1
6..... أهداف الدراسة	4.1
7..... أهمية الدراسة	5.1
7..... محددات الدراسة	6.1
8..... منهجية الدراسة	7.1
9..... محتوى الدراسة	8.1
10..... الفصل الثاني	2
10..... الخلفية النظرية والدراسات السابقة	10
10..... المفاهيم الأساسية المرتبطة باستدامة الدين العام وعلاقتها به	1.2
13..... النظريات العامة والمراجعات الأدبية.....	2.2
13..... 1.2.2 الدين العام من خلال النظريات والمراجعات الأدبية	13
22..... أطر قياس استدامة الدين العام	3.2
31..... دراسات إمبريقية	4.2
31..... 1.4.2 في السياق الأجنبي.....	31
38..... 2.4.2 في السياق العربي.....	38
48..... 3.4.2 في السياق الفلسطيني.....	48
56..... الفصل الثالث.....	3
56..... السياق الفلسطيني.....	56
56..... 1.3 التطورات الاقتصادية ضمن السياق السياسي 1996-2020	56
60..... 2.3 القطاع المصرفي 1996-2020.....	60
63..... 3.3 تطور المالية العامة للحكومة الفلسطينية 1996-2020.....	63
63..... 1.3.3 الإيرادات العامة	63
67..... 2.3.3 النفقات العامة	67

68	3.3.3 الرصيد الكلي قبل المنح
70	4.3.3 المساعدات والمنح الخارجية
75	1.1.4 الدين العام الرسمي
78	2.1.4 الدين العام غير الرسمي (المتأخرات)
85	3.1.4 الإطار المالي متوسط المدى للفترة 2021-2024
88	4.1.4 سيناريوهات تطور الدين العام
94	5 الفصل الرابع
94	التحليل القياسي
95	1.5 الميزان الأولي ورصيد الدين العام
	1.1.5 إختبار الثبوتية 95
97	2.1.5 دالة استجابة المالية العامة
101	2.5 إجمالي الإيرادات العامة والنفقات العامة
101	1.2.5 إختبار التكامل المشترك
	2.2.5 إختبار السببية 114
115	3.2.5 مرونة الإيرادات والنفقات
117	6 الفصل الخامس
117	نتائج وتوصيات
121	7 المراجع
132	8 الملحق

الجداول

133	1.8 جدول إحصاءات المالية العامة للحكومة الفلسطينية 1996-2020، من الناتج المحلي
134	2.8 جدول إحصاءات المالية العامة للحكومة الفلسطينية 1996-2020، بالمليون دولار
135	3.8 جدول رصيد الدين العام للحكومة الفلسطينية 2000-2020، لا يشمل المتأخرات

- 4.8 جدول ملخص التحليل الإحصائي الأساسي لبيانات المالية العامة للحكومة الفلسطينية 1996-2020، نسبة من الناتج المحلي 136
- 5.8 جدول ملخص التحليل الإحصائي الأساسي لبيانات رصيد الدين العام للحكومة الفلسطينية 2000-2020، نسبة من الناتج المحلي 136
- 6.8 جدول الحالة الأولى؛ توقعات تطور الدين العام للحكومة الفلسطينية للفترة 2022-2027 حسب عدة سيناريوهات، ومقارنه الرصيد في نهاية عام 2027 بسيناريو الأساس 137
- 7.8 جدول الحالة الثانية؛ توقعات تطور الدين العام للحكومة الفلسطينية للفترة 2022-2027 حسب عدة سيناريوهات، ومقارنه الرصيد في نهاية عام 2027 بسيناريو الأساس 139
- 8.8 جدول نتائج إختبار إستقرار السلاسل الزمنية 141
- 9.8 جدول إختبار استقرار السلاسل الزمنية للإيرادات والنفقات من الناتج المحلي بالأسعار الثابتة .. 142
- 10.8 جدول إختبار استقرار السلاسل الزمنية لدالة استجابة المالية العامة 142
- 11.8 جدول تقدير النموذج متعدد الانحدارات ARDL Regression 144
- 12.8 جدول نتائج إختبار التكامل المشترك مع وجود تغير هيكل (Gregory-Hansen Test) .. 145
- 13.8 جدول نتائج إختبار السببية (جرانجر)، بين الإيرادات والنفقات من الناتج المحلي بالأسعار الثابتة 145
- 14.8 جدول نتائج تقدير نموذج SUR 146
- 15.8 جدول نتائج تقدير دالة استجابة المالية العامة 146
- 16.8 جدول مصفوفة التباين لمعاملات المتغيرات في تقدير إستجابة المالية العامة في الحالة الخطية 147
- 17.8 جدول نتائج تقدير دالة النفقات والإيرادات لحساب المرونة باستخدام نموذج Robust OLS Regression 147
- 18.8 جدول بيانات المالية العامة والناتج المحلي 1996-2024 في فلسطين 148

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل استدامة الدين العام للحكومة الفلسطينية للفترة 1996-2024، والتي شملت تقييم الإطار المالي متوسط المدى 2021-2024، برزت أهمية الدراسة بعد تزايد الضغوطات على المالية العامة في السنوات الأخيرة نتيجة عوامل سياسية داخلية وخارجية، وأيضاً تزامنها مع الأزمة الصحية العالمية، التي أدت بمجملها إلى إرتفاع مستوى الدين العام بشكل ملحوظ، الأمر الذي زاد من التساؤلات حول قدرة الحكومة على كبح النمو في الدين العام والسيطرة على العجز المالي المتنامي مع القدرة على الإيفاء بالتزاماتها. إعمدت الدراسة منهج التحليل الوصفي للسلاسل الزمنية للمؤشرات الرئيسية مع وضعها في إطارها السياسي للسياق الفلسطيني، والتحليل القياسي لتقييم الاستدامة، من خلال دراسة العلاقة بين إجمالي الإيرادات العامة وإجمالي النفقات العامة، وبين الميزان الأولي والدين العام، بالإعتماد على القيد الزمني للموازنة العامة. تم جمع البيانات من وزارة المالية الفلسطينية، وسلطة النقد الفلسطينية.

خلصت الدراسة إلى أن استدامة الدين العام وبالتالي استدامة المالية العامة للحكومة الفلسطينية ضعيفة حسب نتائج الإختبارات، وأن حساسية الدين العام تأتي مرتفعة تجاه صدمة حجب أموال المقاصة لسنة مالية، ثم إنخفاض النمو في الناتج المحلي، ثم الزيادة في سعر الفائدة، ثم إنخفاض المساعدات والمنح الخارجية على التوالي. وقد توصلت الدراسة إلى أن علاقة التكامل بين الإيرادات والنفقات أقل من واحد صحيح، ومتوسط مرونة النفقات

أعلى من مرونة الإيرادات حسب إختبار المرونة، الأمر الذي يؤدي إلى إستمرار إحتمالية حدوث العجز المالي وبالتالي ارتفاع مستويات الدين العام. وحسب إختبار استجابة المالية العامة لمستويات الدين العام في الفترة السابقة، كان معامل مؤشر الدين العام موجباً وأقل من 1 ما يعني بأن الحكومة الفلسطينية تتخذ إجراءات في حال ارتفاع الدين العام من خلال إما تقليل الفجوة المالية أو إحداث فائض في السنة التالية. وحسب نتائج إختبار السببية لجرانجر، فإنه توجد علاقة سببية ذات إتجاه واحد وذات دلالة إحصائية مهمة تبدأ من النفقات إلى الإيرادات، أي أن النفقات تؤدي إلى الإيرادات وهذا كان متوافقاً مع التحليل الوصفي الذي أظهر بأن هيكلية المالية العامة وبالأخص النفقات العامة تجعل من الصعب أخذ سياسات مالية تتعلق بالإنفاق الحكومي كونها ذات حساسية مرتفعة (تشكل فاتورة الرواتب والأجور والتحويلات الحصة الأكبر منها)، لذا يكون الضغط باتجاه سياسات الإيرادات (الضرائب والرسوم ...).

توصي الدراسة بضرورة اتخاذ سياسات مالية للتأثير على نمو الدين العام بمفهومه الأشمل والذي يتضمن المتأخرات على النفقات، وذلك لتجنب الآثار والمخاطر المحتملة جراء نموها، وتدعو أيضاً إلى محاولة تعزيز العوائد الاستثمارية، التي من الممكن أن تكون في صناديق احتياط لحالات الطوارئ.

كلمات مفتاحية؛ الدين العام، الاستدامة، المالية العامة، الاقتصاد الفلسطيني

Abstract

This study aims to analyze the public debt sustainability of the Palestinian Government for the period 1996-2024, which included the evaluation of the Medium-Term Fiscal Framework (MTFF) 2021-2024. The importance of the study emerge from the increasing pressures on the public finance in recent years as a result of internal and external political factors, as well as coinciding with the global health crisis, which has led to a significant rise in public debt and increased questions about the government's ability to curb growth in public debt and control the growing fiscal deficit with the ability to fulfilling its obligations. The study adopts the method of descriptive analysis of the time series of the main indicators in their political framework of the Palestinian context, and the econometric analysis of sustainability assessment, by examining the relationship between total public revenues and total public expenditures, and between the primary balance and public debt, based on the budget constraint theory. The data was collected from the Palestinian Ministry of Finance (MoF) and the Palestinian Monetary Authority (PMA).

The study summarizes that the sustainability of public debt and therefore the sustainability of the public finances of the Palestinian government is weak according to the results of the tests and that the sensitivity of public debt comes high towards the shock of the clearance revenues withheld, then the decrease in GDP growth rate, then the increase in the interest rate, and then the decrease in the foreign aid and grants, respectively. In addition, the study finds that

the relationship of integration between revenues and expenditures is less than one, and the elasticity of expenditures is higher than the elasticity of revenues according to the elasticity test, which leads to increase the possibility of accumulated fiscal deficits and thus higher levels of public debt. According to the fiscal reaction function, the public debt parameter was positive and less than 1, which means that the Palestinian government takes action in the event of a rise in public debt by either reducing the financial gap or creating a surplus in the following year. Finally, According to the results of the Granger causality test, there is a unidirectional causal relationship with statistical significance, starting from expenditure to revenue, i.e. expenditures lead to revenues and this is consistent with the results of descriptive analysis, which shows that the structure of public finances, particularly public expenditures, makes it difficult to take fiscal policies related to government spending because they are highly sensitive (the wages and salaries bill and transfers expenditure make up the largest share), so the pressure is towards revenue policies (taxes and fees ...).

The study recommends the necessity of adopting fiscal policies to influence the growth of public debt including arrears on expenditures, to avoid the potential effects and risks of its growth. The study also calls for trying to enhance investment returns, which can be kept in emergency reserve funds.

Keywords: Public debt, sustainability, public finance, palestinian economy.

1 الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة

تقوم الحكومات بدور مهم وفعال في التأثير على اختلالات السوق من خلال السياسات المالية والنقدية، والتي تهدف إلى تحقيق معدلات نمو مستقرة، وضبط معدلات التضخم، ورفع مستوى التوظيف، وتوزيع أفضل للموارد، بذات الوقت قد تواجه الحكومات تحديات تؤثر في تقديم الدور المنشود خاصة في ظل تتالي فترات الركود في النشاط الاقتصادي سواء نتيجة عوامل داخلية أو خارجية، والتي تطلب تدخلاً أكبر من الحكومة لمساندة القطاع الخاص والحفاظ على مستويات دخل الأسر المعيشية واستمرار النشاط الاقتصادي لتجنب التضحية بالجهود المبذولة في عملية التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية. من هنا تكمن أهمية استمرار تحليل الأوضاع المالية والاقتصادية الكلية للدول، إذ يُمكن معرفة الوضع الراهن وتقدير قدرة الحكومة على الاستمرار في تقديم دورها من تدارك وتجنب مخاطر مادية وغير مادية والتي يكون أقصاها تأثير الوضع السيادي للدولة.

وكسائر الحكومات تقوم الحكومة الفلسطينية بدور مهم في الاقتصاد الفلسطيني خاصة من جانب الانفاق - سياسة مالية -، فقد بلغ الانفاق الحكومي ما معدله 24% من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (1994-2020)¹، ومع أن معدل الانفاق الحكومي من الناتج المحلي يبدو منخفضاً مقارنة مع بعض الدول الأخرى، إلا أن الحكومة الفلسطينية تواجه تحديات في المحافظة على دورها في الاقتصاد، فلم تعد موازنة الحكومة المتنامية تجد ما

¹ بالاستناد إلى احصاءات المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية، محدث في 2022.

يكفي من المداخل لتغطية الانفاق العام ما يعني أن الحكومة تعاني من مستوى عجز مالي متنامي، والذي بدوره يؤدي إلى إما زيادة الدين العام، أو زيادة المتأخرات من النفقات وكلاهما يشكل خطراً على وضع المالية العامة في حال غياب السياسة المالية التي تكبح نموه في المدى البعيد وربما المتوسط، إذ من الممكن أن يؤثر على الملاءة المالية للدولة.

عدم اليقين الذي يخيم على الاقتصاد الفلسطيني نتيجة الأوضاع السياسية غير المستقرة على المستوى المحلي والخارجي، ومعدلات النمو الاقتصادي الحقيقي المتواضعة والسالبة في بعض السنوات الأخيرة يجعل من دور الحكومة أمراً بالغ الأهمية في الاقتصاد، ولكن يبقى التساؤل ما هي قدرة الحكومة على تقديم التدخل الكافي والمناسب خاصة في سنوات الركود الاقتصادي، وما هو مدى قدرتها على الإلتزام بتسديد إلتزاماتها من ديون محلية وخارجية دون الإجهاد بالوضع المالي، أو إتخاذ سياسات مالية مجهدة، أو الإضطرار لإعادة التفاوض من أجل تسديد ما يترتب على خدمة الدين العام.

يعتبر تحليل استدامة الدين العام من المواضيع الأكثر إثارة وجدلاً في الوقت الحاضر، ولكن تتباين طرق قياسه ونطاق تعريفه في الدراسات، ويكمن التحدي في قياسه بالنسبة للحكومة الفلسطينية في عدم اليقين الذي يخيم على الاقتصاد الذي يجعل من أي تنبؤات مستقبلية لمستويات الدين أو غيرها من محددات استدامة الدين العام عرضه لتشكيك أكثر من أي اقتصاد آخر، ولكن لا بد من تسليط الضوء على استدامة الدين العام في فلسطين، والاطلاع على الوجة التي تتجه لها المالية العامة، خاصة وأن تكاليف تعثر المالية العامة لا تنحصر على تكاليف مادية تؤثر على القطاع العام وحده وإنما تنعكس على شكل حالة

ركود في الاقتصاد الكلي، وربما انهيار نظام مصرفي كما حدث في بعض الدول سابقاً، واضطرابات سياسية واجتماعية، ونزاعات داخلية، وانتقال رأس المال إلى الخارج. ويمكن الاستشهاد بما شهده عديد الدول نتيجة الوقوع بمصيصة القروض المتنامية دون وجود ملاءة مالية كافية الأمر الذي أثر على استدامة المالية العامة وبالتالي تعثر الحكومة وفي بعض الأحيان خضوعها للقبول بشروط وبرامج المنظمات الدولية للإصلاحات المالية كاليونان، وموزمبيق، وإكوادور، وحالياً لبنان وغيرها.

2.1 مشكلة الدراسة

ارتفاع مستويات الدين العام للحكومة الفلسطينية خلال عام 2020 بصورة ملحوظة وتجاوزها سقف الاقتراض من البنوك المحلية المحدد بينها وبين سلطة النقد الفلسطينية، ما يشكل خطراً مالياً على استدامة المالية العامة خاصة في ظل محدودية مصادر التمويل المتاحة للحكومة، ويجعل من خيار التمويل البنكي أو أي خيار تمويل آخر عبئاً إضافياً على المالية العامة، وتزداد احتمالية وحساسية الخطر المالي في ظل استمرار معدلات النمو الحقيقية المتواضعة في فلسطين ونمو العجز المالي العام بصورة متسارعة الذي يؤدي بدوره إلى حاجة تمويلية أكبر لسد الفجوة.

وفي حال عجز الحكومة الفلسطينية عن توفير مصادر تمويل إضافية أو حتى وضع سياسات مالية وأطر مالية ملزمة لتصحيح مسار المالية العامة لتقادي تعمق الأزمة، من الممكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة احتمالية التعثر في الإيفاء بالتزاماتها تجاه الأطراف الشريكة

من مواطنين وموظفين عموميين وموردين ومقرضين، وقلّة ثقة الأطراف الشريكة، وتأثر الملاءة المالية للحكومة ما يجعل بالتالي أي خيار تمويل مكلف، ومن الممكن الوقوع بدائرة مفرغة من الاقتراض من أجل سداد دين آخر، أو إعادة جدولة مستمرة للدين العام والتي تترتب عليها أعباء إضافية. أضف، إلى التبعات المباشرة التي يمكن أن تحدث بتعثر المالية العامة، النتائج الغير مباشرة من اضطراب اقتصادي اجتماعي سياسي، وبداية تأثير الدومينو (Domino effect) على الاقتصاد الفلسطيني.

وما سبق ذكره يشمل فقط التسهيلات البنكية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية، دون الأخذ بالاعتبار مؤسسات القطاع العام والسلطات المحلية، وبدون أخذ تراكم المتأخرات على الحكومة الذي يشكل أيضاً خطورة مالية، أو حتى الاعتبار للتسهيلات المقدمة للموظفين العموميين الذين تتأثر ملاءتهم المالية مباشرة بالوضع المالي العام.

3.1 أسئلة الدراسة

ستجيب الدراسة على السؤال الرئيسي هل ما زالت الحكومة الفلسطينية قادرة على الاقتراض وممارسة دورها من خلال السياسات المالية دون اجهاد المالية العامة، أو التعثر، أي بمعنى آخر هل هناك استدامة للدين العام للحكومة الفلسطينية وبالتالي للمالية العامة من خلال تحقق قيد الموازنة؟

فيما ستجيب الدراسة أيضاً على الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماذا يقصد باستدامة الدين العام ولماذا ازادت أهمية دراسته وتحليله مؤخراً، وعلاقته

بالاستدامة المالية؟

2. ما الفرق بين الملاءة المالية للحكومة، ومخاطر السيولة، والمخاطر السيادية،

واستدامة المالية، استقرارها؟

3. كيف تطورت مؤشرات الاقتصاد الرئيسية في فلسطين خلال الفترة (1996-2020-

2020)، وما هي أبرز الأحداث التي شهدتها الاقتصاد الفلسطيني لنفس الفترة؟

4. كيف تطورت مؤشرات المالية العامة متمثلة بصافي الإيرادات والإنفاق الإجمالي

والعجز المالي الكلي في فلسطين خلال الفترة (1996-2020)، وكيف تأثرت

بالأحداث السياسية التي شهدتها فلسطين؟

5. ما هي مصادر تمويل العجز المالي التي تلجأ لها الحكومة الفلسطينية؟

6. ما هي مستويات الدين العام، وكيف تطور خلال نفس الفترة المذكورة أعلاه؟

7. ما هي توقعات النمو في عجز الموازنة والدين العام في المدى المتوسط (2021-

2024)؟

8. ما هو مدى تحمل المالية العامة للضغوط المالية في الفترة متوسطة المدى؟

9. ما هي التوصيات المتعلقة بنتائج الدراسة للأطراف المعنية؟

4.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تحديد قدرة الحكومة الفلسطينية على الاقتراض وممارسة دورها من خلال السياسات المالية دون اجهاد المالية العامة، أو التعثر، أي تقدير استدامة الدين العام للحكومة الفلسطينية من خلال قياس تحقق قيد الموازنة.

خلال الدراسة سيكون هناك أهداف فرعية ستبينها الدراسة:

1. توضيح مفهوم استدامة الدين العام وأهمية دراسته وتحليله مؤخراً.
2. توضيح الفرق بين الملاءة المالية للحكومة، ومخاطر السيولة، والمخاطر السيادية، واستدامة المالية العامة، استقرارها.
3. عرض تطور مؤشرات الاقتصاد الرئيسية في فلسطين خلال الفترة (1996-2020)، مع بيان أبرز الأحداث التي شهدتها الاقتصاد الفلسطيني لنفس الفترة.
4. عرض تطور مؤشرات المالية العامة المتمثلة بصافي الإيرادات والإنفاق الإجمالي والعجز المالي الكلي في فلسطين خلال الفترة (1996-2020)، وإظهار أثر الأوضاع السياسية التي مرت بها فلسطين على المالية العامة.
5. بيان مصادر تمويل العجز المالي لدى الحكومة الفلسطينية.
6. معرفة مستويات الدين العام، وتطوره خلال نفس الفترة المذكورة أعلاه.
7. عرض توقعات النمو في عجز الموازنة والدين العام في المدى المتوسط (2021-2024).

8. معرفة مدى تحمل المالية العامة للضغوط المالية في الفترة متوسطة المدى.

9. تقديم التوصيات المتعلقة بنتائج الدراسة للأطراف المعنية.

5.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية تحليل استدامة الدين العام للحكومة الفلسطينية في الكشف عن الوضع الحقيقي لقدرة الحكومة على الاستمرار بتقديم دورها من خلال السياسات المالية وأيضاً تجاه مقرضيها دون الوصول الى الاجهاد المالي، إذا لم تكن وصلت بالفعل، أيضاً تكون دراسة استدامة الدين العام كإنذار قبل تعثر المالية العامة، لأن تكلفة التعثر لا تقتصر فقط على القطاع العام وإنما أطراف الاقتصاد الكلي عامة. وتأتي هذه الدراسة بالتزامن مع ارتفاع مستويات الدين العام بشكل ملحوظ للحكومة الفلسطينية خلال العامين المنصرمين بسبب تعاقب أزميتين مالييتين وأزمة الصحة العالمية كوفيد-19 خلالهما، مما أثر على الإيرادات الحكومية بشكل كبير وأدى إلى ارتفاع العجز المالي. تعرض هذه الدراسة أيضاً بعض المخاطر الممكنة على المالية العامة والاقتصاد الكلي في ضوء النظريات والمراجعات السابقة لبعض تجارب الحكومات، ما يعطي صورة أوضح لحجم التكلفة ليست فقط المادية وإنما السيادية أيضاً.

6.1 محددات الدراسة

يتعلق الإطار الزمني للدراسة بالفترة ما بين (1996-2020) كعرض لبيانات فعلية للمؤشرات الرئيسية من مؤشرات اقتصادية ومالية والدين العام في فلسطين، و الفترة

(2021-2024) التي تعرض التوقعات متوسطة الأجل من الاطار المالي الذي تعده وزارة المالية، والاطار المكاني هو فلسطين وبالتحديد المالية العامة للحكومة الفلسطينية التي تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة.

7.1 منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الدين العام ووضع المالية العامة (عجز الموازنة) ومؤشرات الاقتصاد الرئيسية، وبيان تطورها وتأثيرها بالمراحل الفاصلة في التاريخ الفلسطيني خلال الفترة آنفة الذكر، وتوضيح حساسية الدين العام لبعض الصدمات المحتملة. بالإضافة إلى استخدام المنهج القياسي لبحث العلاقة ما بين الإيرادات والنفقات العامة كمؤشرات من الناتج المحلي، والميزان الأولي والدين العام أيضا كمؤشرات من الناتج المحلي خلال الفترة 1996-2024، وذلك من خلال تطبيق إختبارات استقرار السلاسل الزمنية للمؤشرات الرئيسية، والتكامل المشترك بين الإيرادات والنفقات مع تقدير العلاقة بينها وفحص وجود السببية وإتجاهها، وتقدير دالة استجابة المالية العامة، وأخيراً فحص المرونة للإيرادات والنفقات.

وتشمل متغيرات الدراسة الرئيسية كلاً من: الدين العام للحكومة المركزية والذي يشمل الدين المحلي والخارجي والمتأخرات، والإيرادات العامة والتي تشمل المنح والمساعدات الخارجية، والنفقات العامة التي تتضمن مدفوعات الفائدة، والميزان الأولي الذي يعبر عن الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة مطروح منها دفعات الفائدة، والناتج المحلي الإجمالي، ومثبط الناتج المحلي كمؤشر على تغير الأسعار، وأسعار الفائدة الفعلية، والتي تم

جمعها من قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية، ووزارة المالية الفلسطينية، وصندوق النقد الدولي فيما يتعلق بتنبؤات المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، مع تقدير بعض البيانات المفقودة خاصة فيما يتعلق بحجم المتأخرات المتراكمة من النفقات بناءً على فرضيات موضحة في الدراسة في الفصل الثالث.

8.1 محتوى الدراسة

تشمل هذه الدراسة بالإضافة إلى هذا الفصل أربع فصول موزعة كالآتي: الفصل الثاني يعرض أهم النظريات والدراسات الإمبريقية المتعلقة باستدامة الدين العام والمالية العامة، والفصل الثالث ويعرض التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة بالإضافة إلى التطورات السياسية الاقتصادية المالية في فلسطين خلال نفس الاطار الزمني للدراسة، والفصل الرابع ويعرض التحليل القياسي وفحص النظريات من خلال المنهج القياسي التي تقيس استدامة المالية العامة، والفصل الخامس يعرض أهم الاستنتاجات والتوصيات المبنية على نتائج الدراسة.

2 الفصل الثاني

الخلفية النظرية والدراسات السابقة

يقسم هذا الفصل إلى ثلاث أجزاء رئيسية وينتهي بملخص عام؛ يعرض الجزء الأول أهم المفاهيم والتعريفات العامة التي ارتبطت بموضوع استدامة الدين العام والتي تكررت في الأدبيات والنظريات المستطلعة وذلك للمساعدة على فهم قراءة الأجزاء التالية من الفصل. أما الجزء الثاني فيعرض ملخصاً لبعض المراجعات الأدبية والنظريات العامة لاستدامة الدين العام، وتطور نماذج قياس استدامة الدين العام. ويعرض الجزء الثالث ملخصاً لبعض الدراسات الإمبريقية لاقتصادات حول العالم وأخرى تخص الحالة الفلسطينية في موضوع استدامة الدين العام والمالية العامة، وينتهي الفصل بتعقيب على الدراسات المستطلعة.

1.2 المفاهيم الأساسية المرتبطة باستدامة الدين العام وعلاقتها به

تعتبر **الملاءة المالية** من المفاهيم الأساسية التي ارتبطت بموضوع استدامة الدين العام وتعرف على أنها قدرة الفرد أو الشركة أو الحكومة على إعادة دفع الدين الحالي من المداخيل أو الفوائض المستقبلية (Yokadina, I. 2014)، أو قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية من الدين والنفقات الأخرى وبنفس الوقت تحقيق النمو والتوسع على المدى البعيد (Corporate Finance Institute, 2020)، أو قدرتها على الالتزام تجاه الدين العام على المدى الطويل ويتم تحديدها بمقارنة إجمالي الأصول مع الخصوم (Hayes, A. 2021). وبذلك تختلف عن السيولة النقدية إذ تعرف **السيولة** بالقدرة على الوفاء بالتزامات على المدى القصير، ومن الممكن أن تنذر مشكلة السيولة بمشكلة الملاءة المالية وخاصة إن اقترنت برفض إعادة الجدولة من الجهة المقرضة أو زيادة معدل الفائدة أو أثرت على

سعر الصرف. ويعتبر تحديد وجود الملاءة المالية للمقترض حساساً بالنسبة للتطورات المستقبلية المنتبأ بها، لذا تزيد احتمالية عدم اليقين في تحديد الملاءة المالية على المدى الطويل. ومن هنا يمكن الانتقال إلى مفهوم هشاشة الدين السيادي (Vulnerability) وهو خطر حدوث مشكلة السيولة النقدية أو مشكلة الملاءة المالية والتي قد تدخل الدولة أو المقترض بشكل عام بأزمة (Yokadina, I. 2014).

ولا يمكن الحديث عن الدين العام بعيداً عن السياسة المالية والتي تعرف على أنها "الكيفية والطريقة التي تدير بها الحكومة مستوى الضرائب المحصلة والنفقات العامة من أجل التأثير في الاقتصاد الكلي ...، والتي لها التأثير لاحقاً على معدل الفائدة، والبطالة، العجز التجاري والتضخم" (DeNicola, L. 2021)، تعتبر السياسة المالية من أهم الأدوات التي تؤثر على تحقيق نمو مستدام وذلك بالأخذ بالاعتبار الوضع الاقتصادي (دورة الأعمال المنتبأ بها) والوضع المالي العام للدولة، لتجنب التوسع المفرط في الإنفاق العام أو في نسبة الدين العام بالنسبة للنواتج المحلي لاحقاً. أما الدين العام فيعرف على أنه التزامات على الحكومة لمقرضيها من البنوك، أو الشركات، أو الأفراد التي يتوجب دفعها مع الفائدة مستقبلاً، ويتم تصنيفه إما حسب أجل الاستحقاق: قصير الأجل وعادة لسنة واحدة أو أقل، ومتوسط الأجل لأكثر من سنة وأقل من خمس سنوات، وطويل الأجل ما يزيد عن خمس سنوات (Aybarc, S. 2018)، أو تصنيفه حسب جنسية الطرف الدائن: محلي وتكون فيه الحكومة مدينة لمواطنيها، أو خارجي تكون الحكومة مدينة لحكومات أو وكالات أجنبية تعنى بشؤون المالية والتنمية الاقتصادية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما. أما

بالنسبة للعلاقة ما بين الاستدامة المالية والدين العام، تبدأ العلاقة من الميزان الأولي للمالية العامة وتنتهي بتحقيق علاقة متبادلة يؤثر فيها كل متغير بالآخر، فمن خلال وصف العلاقة بصورة بسيطة يمكن القول بأن تحقق عجز مالي في سنة مالية ما (وجود مستوى من النفقات العامة أعلى من مستوى الإيرادات المتحصلة في الفترة المالية) يؤدي إلى تمويل هذه الفجوة عن طريق الاقتراض وبالتالي زيادة في الدين العام، وعند تكرار تحقق عجز مالي دون الاعتبار لمستوى الدين العام، فإنه عند مستوى معين من الممكن أن يكون تأثير الدين العام كبيراً في موازنات السنوات اللاحقة ومرهقاً للمالية العامة، وبالتالي تزيد احتمالية عدم القدرة على الالتزام بتسديد استحقاقات الدين العام أو الالتزامات المالية لأخرى.

تعرف استدامة الدين العام بتحقيق شرط الملاءة المالية، أي القدرة على تنفيذ السياسات المالية ومقابلة التزاماتها دون تعريض المالية العامة لحالة تعثر أو عجز عن السداد، ويعرف (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، 2014) استدامة الدين بأنه "المستوى الذي لا يجبر الدولة أو الحكومة في المستقبل على أن تعلن عجزها عن سداد أو إعادة التفاوض بشأن أو إعادة هيكلة دينها أو حتى اتخاذ سياسات مالية إصلاحية كبيرة غير معقولة في وقت محدد". بينما يكون التعريف العملي له بأنه "إذا كانت مؤشرات الدين المتوقعة مستقرة أو تنخفض وفي مستويات منخفضة مع مرور الوقت، بينما تكون غير مستدامة إذا كانت مؤشرات الدين المتوقعة بارتفاع أو ثابتة بمستويات مرتفعة مع الوقت". ومن هنا جاءت عدة نماذج لقياس الاستدامة في الدين العام، منها القيد الزمني، والاعتماد على قواعد المالية العامة، والإطار الحديث الذي يقيم الأصول والالتزامات الحكومية وموازناتها، وعدم تحقق

شرط التمويل البونزي (No-Ponzi Scheme)، وهو أن يكون معدل نمو الدين العام أقل من معدل نسبة الفائدة الحقيقي (Azizi K., Canry N., Chatelain J., and Tinel B., 2012)، وغيرها التي ستتم مناقشتها بالنظريات العامة والمراجعات الأدبية أدناه.

2.2 النظريات العامة والمراجعات الأدبية

1.2.2 الدين العام من خلال النظريات والمراجعات الأدبية

يسلط هذا الجزء من المراجعات الأدبية الضوء على بعض من آراء المؤثرين في تاريخ الفكر الاقتصادي وبالأخص في موضوع الدين العام، ورأيهم في السياسات المالية كونها ذات صلة مباشرة بالتأثير على حجم الدين العام. بداية مع فكر التجاريين "المركنتيلية، Mercantilism" ورأيهم في الدين العام، بداية القرن السادس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر تقريباً، عُرف التجاريون برأيهم العام في تأييدهم للتدخل الحكومي في تنظيم الأسواق للحماية والحفاظ على ثروة الأمة والتي كانت تقاس آنذاك بحجم الحياة على المعادن من الذهب والفضة، وتنوعت السياسات المالية والنقدية وجاءت لتدعم الفائض في الميزان التجاري من خلال دعم الصادرات وتقييد الواردات لزيادة تدفق المعادن الثمينة وضمان عدم هجرتها مرة أخرى. أيضاً كان هناك تأييد لسياسات التوسع في النفقات العسكرية من أجل حماية ممتلكات وثروات الدولة ومستعمراتها، وبذلك يمكن الاستنتاج أن الفكر الميركنتلي كان يؤمن بالدور الحكومي بشكل كبير لحماية وتنظيم الاقتصاد آنذاك، ولم يعارض وجود الدين العام للحكومة كونها أحد الأطراف الشريكة في تكوين الثروة ولا تقل أهمية عن الأطراف الأخرى، ويتم إرجاع مقولة "مدينون به لأنفسنا" عن الدين العام إلى فكر

التجارين بشكل كبير الذي لا يرى أي تأثير سلبي على الثروة من الدين العام. (فاوت، س. وآخرون، 2013)

جاء الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، القرن الثامن عشر إلى نهاية التاسع عشر تقريباً، مناقضا للميركنتالية، فقد عُرف الكلاسيكيون بتأييد تحرير الأسواق وحق الملكية لتحقيق الازدهار وزيادة الثروة، والتي باتت تُعرَف بحجم الإنتاج وليس ما تمتلكه الدولة من المعادن الثمينة وبذلك فإن الثروة تنمو ولا تبقى ثابتة، لذا حاربوا أي عائق يقف في وجه نمو الثروة، ومنها أي تدخل حكومي يؤثر على قرارات الاستهلاك والاستثمار للأفراد، وبذلك يجب أن لا يتعدى الدور الحكومي دور المنظم للشؤون العامة والقانون العام والأمن العام وتوفير الخدمات العامة التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها. واعتبر الكلاسيكيون أن الأسواق قادرة على خلق التوازن الطبيعي دون وجود مؤثر خارجي، فمن قانون ساي Say بشأن العرض يخلق الطلب الموازي له إلى مبدأ اليد الخفية لآدم سميث إلى رأي كل من ريكاردو وميل ومارشال بشأن توازن الأسواق بتغير سعر الفائدة المتغيرة حسب حجم الاستثمار والادخار، كلها أيدت فكرة التوازن الطبيعي للسوق وبذلك استبعدت أهمية الدور الحكومي في الاقتصاد. بشكل عام تمت معارضة الدين العام من قبل الكلاسيكيين ونادوا بتحقيق التوازن في المالية العامة، مع وجود إمكانية لجوء الحكومة إلى الاقتراض في أوقات الحرب وذلك لتغطية النفقات الإضافية على أن يتم تحقيق فوائض في موازنات مستقبلية لتصفير الدين العام. ومن تبريرات رفض الدين العام لدى الكلاسيكيين وجود العلاقة السلبية ما بين الدين

العام والنمو الاقتصادي، فالدين العام يخفض الثروة، ويزاحم القطاع الخاص، ويمكن أن يؤدي إلى هجرة رأس المال من الدولة في بعض الحالات.

بدأت الآراء والكتابات بشأن الدين العام تظهر بشكل صريح بالتزامن مع مواجهة بريطانيا مستوى مرتفعاً من الدين العام وخاصة بعد خوضها حروب كبيرة في أراضيها ومستعمراتها في الهند والولايات المتحدة، حيث أدت محاولاتها في الدفاع عن مستعمراتها اللجوء إلى الاقتراض لتغطية النفقات العسكرية "حسب القراءات الحديثة للدين وصل دين الحكومة المركزية وحدها أقل بقليل من 300 % من الناتج القومي الإجمالي في عام 1821" (Holtfrerich, C. 2013). وعبر ديفيد هيوم عن رفضه لديون الحكومة البريطانية آنذاك بكتابته عن الدين العام في 1752 بقوله بما معناه بأن الحكومة متى بدأت الاقتراض فإنه يصعب عليها التوقف إلي أن تصل إلى الإفلاس (IGNOU, 2017)، وأيضاً بأنها كالورم الخبيث إذا لم يتم التخلص منه نهائياً سيؤدي إلى موت الجسد كاملاً، وأخرى بأنه "إما أن تتخلص الحكومة من الدين العام أو يقوم الدين العام بإنهاء الحكومة" (Rogers, A. 2019). أما عن آدم سميث فقد أضاف "الدين العام يؤثر بشكل حاد على التقدم في تكوين الثروة والازدهار للأمة" (Tsoulfidis, L. 2007) وعارض رأي التجار قبله بالدين الحكومي والذين عرفوا بالمقولة "مستحقاً من اليد اليمنى لليسر" (Tsoulfidis, L. 2007) والمقصود في هذه العبارة الاقتراض الحكومي المحلي أي أنه لا يوجد تأثير للدين العام على ثروة الدولة شأن الحكومة شأن أي كيان آخر فيها، وكان ضد وجود عجز مالي للحكومة يُموّل من خلال الدين حتى في أوقات الحروب، مستدلاً بذلك بالطريقة المتوقعة لإطفاء

الدين العام. من أجل إطفاء الدين العام تقوم الحكومة بزيادة معدل الضرائب في السنوات اللاحقة (نقل عبء الدفع للمستقبل) وبدورها تنقص من رأس المال المحلي وترفع الأسعار وتقلل من قيمة العملة مؤثرة بذلك على الإنتاج المحلي سلباً، ويستأنف بأنه في الوقت الذي من الممكن أن يستفيد القطاع الخاص من المصادر المالية في الإنتاج يتم تحويلها لتمويل قطاع غير منتج أو أنشطة غير منتجة (Tsoulfidis, L. 2007)، ويمكن تفسير ذلك من ناحيتين أنه في البداية تتحول المصادر المالية للحكومة التي ستصرفها في أنشطة غير منتجة، ولاحقاً يتم إعادة دفعها للدائنين والذين يكونون في أغلب الأحوال غير منتجين وبالتالي سيعيق التقدم في تراكم الثروة. لذا توجهت توصيات آدم سميث بضرورة تحقيق توازن في الميزان المالي العام حتى في فترات الحرب، وأن يكون تمويل الحرب من خلال رفع الضرائب لا الاقتراض في نفس الفترة التي تواجه فيها الحكومة حالة الحرب، وذلك لأن المستثمرين والقطاع الخاص يستطيعون أن يضحوا في سنوات الحرب بجزء من الأرباح من أجل الخروج من الأزمة بأقرب وقت وأقل خسائر أي أن هناك دافع من أجل مساعدة الدولة، وفي وقت السلم سيعود القطاع الخاص بقوته إلى العمل مجدداً ولن يتقل بضرائب متزايدة على عدة سنوات من أجل تسديد الدين العام، وأخيراً أوصى بإيجاد "صندوق الغرق" من أجل مساعدة الحكومة في الأوقات العصيبة دون الحاجة للتغيير في السياسات المالية والتأثير على السوق (Tsoulfidis, L. 2007).

أيد ديفيد ريكاردو رأي سميث في أن الانفاق الحكومي غير منتج، وعارض وجود الدين العام وحث على إطفائه من خلال الضريبة، وكان الاختلاف في اقتراحه ضريبة لمرة واحدة

على الأملاك "نظام القروض أكثر تدميراً لرأس المال الوطني من نظام تقيل الضرائب بمبلغ مساوٍ" (Holtfrerich, C. 2013)، وجاء تبريره من مبدئين الأول بأن الضرائب المفروضة لخدمة الديون من الضرائب الغير مباشرة وضرائب الأرباح ستضر بتخصيص الموارد وستشوه الأسعار وبالتالي التأثير على توازن السوق ومن الممكن أن تدفع أيضاً برأس المال إلى الخارج. أما المبدأ الثاني فعلاقته مع النمو الاقتصادي إذ يرى ريكاردو بأن الأمة الخالية من الديون هي الأكثر مقدرة على مراكمة رأس المال الخاص وبالتالي تحقيق رفاهية أكبر. وعلى الرغم من اقتناع ريكاردو بأن صافي التأثير الكلي على الاقتصاد سيكون متكافئاً سواء كان خيار تمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي من خلال الضرائب أو الاقتراض المحلي، إلا أنه كان يميل إلى خيار التمويل عن طريق الضرائب بدلاً من الاقتراض. ويعرف الأثر المتكافئ لخيار التمويل بالضرائب أو الاقتراض بـ "المكافئ الريكاردو"، وتستند هذه النظرية إلى أن سلوك الأفراد سلوك عقلاني وفي حال كان تمويل الإنفاق من خلال الاقتراض فإن الأفراد يميلون إلى ادخار جزء من دخلهم لأنهم يتوقعون زيادة الضرائب في المستقبل. واجهت نظرية المكافئ الريكاردو انتقادات على الفرضيات التي بنيت عليها، وبالرغم من معرفة ريكاردو بأن ميل الادخار بالغالب لن يكون مكافئاً لتغطية الضرائب مستقبلاً، ولكن هناك دراسات إمبريقية أثبتت نظرية المكافئ الريكاردو، إذ قام روبرت بارو (Barro, J. 1989) على اثباتها بطريقة الاقتصاد الرياضي وبات يقترن مصطلح المكافئ الريكاردو به أيضاً. كذلك أيد توماس مالثوس كلا من آدم سميث وريكاردو في أن الدين العام يقلل من تراكم الثروة ويمتص جزءاً من رأس المال، إلا أنه لم يعارض وجود مستوى معين من الدين

العام ولم يكن صارماً في تحقيق التوازن في الميزان المالي. وأضاف بأن توصيات ريكاردو بشأن ضريبة الأملاك من الممكن أن تعيد الاقتصاد إلى نفس حالة الركود وتضعفه، وجاء ذلك بعد مزامنته فترة ما بعد الحرب والكساد الكبير التي نتج عنها عودة أعداد كبيرة من العسكريين إلى سوق العمل، ليخلق ذلك قوة عاملة كبيرة دون توظيف وانخفاض الطلب وعدم وجود رغبة لدى القطاع الخاص في الإنتاج المتزايد بالرغم من وجود العمالة الرخيصة، وجادل بأنه حتى لو وجدت رغبة الإنتاج لن يكن بمقدورها استيعاب العمالة الجديدة، والإنتاج يحتاج إلى طبقة مستهلكة غير منتجة أي غير العمال ومالكي رأس المال إذ يميل كل منهم إلى الادخار. أضف إلى ذلك أن مالثوس وجد بأن الزيادة في الإنتاج كانت بحاجة إلى مقابلتها بالطلب والذي يرتفع مع زيادة الدين العام، وبالتالي وجد بأن الدين العام يوفر الطلب الإضافي المطلوب في الاقتصاد الذي لا يستطيع الاقتصاد توفيره (Tsoulfidis, L. 2006).

وظل الفكر الاقتصادي الكلاسيكي سائداً حتى الكساد الكبير في نهاية العشرينيات من القرن الماضي الذي أظهر بأنه لا يمكن للسوق أن يعالج الاختلالات دوماً بنفسه، وهنا بدأت أفكار جديدة تظهر محاولة دراسة السوق والتوازن العام لمعرفة الأسباب الكامنة وراء الكساد وإمكانية إيجاد الحلول للخروج من الأزمة الاقتصادية وكان من أشهرها الفكر الكينزي، الذي حظي باهتمام كبير حتى وقتنا هذا، والذي أعطى للتدخل الحكومي في الاقتصاد أهمية ودورا أكبر من الفكر الكلاسيكي، لأن برأيه الحل الوحيد في ذلك الوقت هو سياسات مالية تختصر

من الوقت الذي سيستغرقه السوق في تعديل اختلالاته "Making a long story short" (Tsoulfidis L. 2006).

في محاولة كينز للتوقف على الأسباب وراء الكساد استنتج بأنه انخفاض في الطلب الكلي الناتج عن التقلبات في التوقعات طويلة الأجل التي أدت إلى تقلبات في الإنتاج والاستهلاك النهائي للأفراد وبالتالي حالة من التوظيف غير الكامل في الاقتصاد، أيضاً سلط الضوء على فشل النظام الاقتصادي لفكر السابقين بتوفير مستوى التوظيف الكامل والتوزيع التعسفي غير المنصف للثروة والدخل، وعارض اعتقادهم بأن النمو في المخزون الرأسمالي يعتمد على الدافع للاادخار لدى الأفراد بقوله "نمو رأس المال لا يعتمد إطلاقاً على نزعة منخفضة للاستهلاك بل على العكس تعيقه" (Dwyer, J. 2011). ولذا عارض كينز معدلات الفائدة المرتفعة، وكان يرى بأن نقطة البداية تبدأ باستقرار الاستثمار الخاص على الرغم من أن العلاقة أكثر تشابكاً وترابطاً بين مكونات الاقتصاد، إلا أنه كان يرى الاستثمار الخاص أكثرها تقلباً وتأثيراً وتأثراً بالسوق، ومن هنا كانت السياسات التي أوصى بها داعمة لتحقيق الاستقرار قدر المستطاع في الاستثمار. وتبعاً لتحليله جاءت التوصيات بثلاث سياسات رئيسية وهي تحسين توزيع الدخل والثروة لضمان عدم الاتجاه نحو النزعة الادخارية وخاصة لدى الطبقة الغنية (امتناع الأغنياء)، ومخطط أسعار فائدة منخفض بشكل دائم، والتوسع الدائم للقطاع العام مع التركيز على الإنفاق الاستثماري مع التأكيد بأنه لا يعيق الاستثمار الخاص. وبشأن توصيته الأخيرة ورأيه بسياسة الإنفاق الحكومي ومصادر تمويل الإنفاق الحكومي، فرق كينز بين نوعين من الإنفاق الحكومي ونوعين من العجز المالي العام وهما؛

العجز الجاري أي رصيد الميزان المالي بعد الانفاق الجاري (التشغيلي)، والعجز الاستثماري أي رصيد الميزان المالي بعد الانفاق الاستثماري (التطويري)، ودعا للتفريق بين الموازنتين على أن يتم تمويل الإنفاق الجاري من الضرائب والرسوم التي تجبها الحكومة مع التأكد من عدم تجاوز الصرف على النفقات الجارية العامة حد الإيرادات العامة أي يجب تحقيق التوازن أو فائض في الميزان الجاري ورفض العجز الجاري نهائياً مع العلم بأنه كان على علم بحتمية حدوثه أحياناً، بينما رأي بأن العجز الاستثماري من الممكن أن يمول من خلال الاقتراض ولو بجزء بسيط بشرط تحقق الاستدامة المالية، وبالتالي لم يمانع كينز وجود دين عام وإنما اقترن قبوله بالعجز بشرط تحقيق الاستدامة المالية وأن يكون لتمويل إنفاق استثماري.

هناك العديد من القراءات المختلفة للفكر الكينزي والتي ارتبطت أغلبها في الصورة العامة بوصفها التقليدي على أنها "سياسات اقتصادية تتطلب إدارة الطلب الكلي من خلال نشاط مالي قصير" التي تتمحور حول سياسة مالية تقديرية لمواجهة التقلبات الدورية، والتسبب في عجز موازنة بشكل متعمد، والاعتقاد بأن الإنفاق الحكومي لا يزاحم الخاص، وإنما في التحليل المتعمق لبعض الاقتصاديين اللاحقين تم استدراك بأن ما دعا له كينز هو سياسات مالية تضمن الاستقرار وتحقيق التوازن في الميزان المالي العام على المدى البعيد، ولم يقصد التوازن الحالي لكل الأعوام في موازنات الحكومة، وبالتالي كان كينز مدركاً لأهمية خفض الدين العام كنسبة من الناتج المحلي على المدى الطويل، وكان الهدف من التدخل الحكومي أن يضعف التقلبات في التوقعات طويلة الأمد، والتي اعتبرها أحد أهم أسباب الكساد

الطويل، وبالتالي يقلل التدخل الحكومي من تقلبات الاستثمار والاستهلاك ومن الممكن أن يجلب الاستثمار إلى نقطة التوازن. أدت أفكار كينز إلى مزيد من التحليلات أجراها الاقتصاديون اللاحقون والتي أدت بهم للخروج بنموذج اقتصادي عُرف باسم "النموذج الكينزي".

تكررت أزمات الديون السيادية بشكل ملحوظ منذ الثمانينات من القرن الماضي، والتي قدرتها دراسة (Erce, A., Malluci, E. and Picarelli, M. 2022) بحوالي 134 حالة تعثر عن سداد الدين العام (إفلاس) في 52 دولة خلال الفترة 1980-2018، والتي كانت بأغلبها تعثر عن سداد الديون المحلية أكثر منها في حالات التعثر عن سداد الديون الأجنبية، حيث عرفت الدراسة حالة التعثر بفشل الحكومة عن الوفاء بسداد أصل الدين أو الفائدة في تاريخ الاستحقاق أو خلال فترة السماح كما حدث في البرزاييل 1990 والأرجنتين 2001، أو إطفاء الدين دون تعويض مناسب لحاملي الديون مثل ليبيريا 1998، أو تعديل الشروط التعاقدية مثل تركيا 1999، أو إعادة هيكلية لتقليل معدلات الفائدة وتمديد الأجل مثل اليونان 2011، أو تجميد الودائع كما حدث في باكستان 1999.

تكرار هذه الأزمات المالية والتعثر عن سداد الديون أو إعادة الهيكلة وخاصة بعد الكساد الكبير لعام 2008 أدت إلى تزايد الاهتمام في المالية العامة بشكل عام والديون السيادية بشكل خاص، وبدأت الدراسات والتحليلات من أجل قياس استدامة المالية العامة تستحوذ على اهتمام الاقتصاديين القياسيين، واستخدم التحليل الإحصائي القياسي في النظريات الاقتصادية بشكل أوسع، محاولة الإجابة على عدة أسئلة رئيسية منها: ما هي متطلبات

استدامة المالية العامة؟ كيف تتأثر الاستدامة بالسياسات المالية والنقدية في ظل ديناميكية الاقتصاد؟ هل تحقق الحكومات شرط الاستدامة؟ وماذا يحصل ان لم تحقق شرط الاستدامة؟

3.2 أطر قياس استدامة الدين العام

بدأ تحليل استدامة المالية العامة في البداية من قيد الموازنة للقيمة الحالية والتي تتطلب أن يكون رصيد الدين الأولي مدفوعاً من دفعات مستقبلية متحققة من فوائض الميزان الأولي، وبعبارة أخرى يكون رصيد الدين العام أقل من أو يساوي مجموع القيم الحالية للميزان الأولي المستقبلي، وهذا ينطبق عليه أيضاً أن تكون القيم الحالية للدين العام المتوقع عندما يقترب الزمن من اللانهاية سالباً أو يساوي صفراً، وفي هذه الحالة يعتبر مستداماً ولا يتحقق مخطط بونزي (No-Ponzi Scheme) ، وتعود تلك النظرية إلى "تشارلز بونزي" تفترض بأن المقترضين يمولون التزاماتهم الناتجة من الدين القديم والفوائد من خلال دين جديد (أي إعادة الاقتراض من أجل تسديد الاقتراض القديم) وفي هذه الحالة وجد بأن المقترض قد يصل إلى مرحلة يراكم فيها رصيد الدين وما يترتب عليه من التزامات، وتضعف فرص اقتراضه لاحقاً وترتفع نسب الفائدة إلى الحد الذي لا يقدر بعدها المقترض على تسديد أي من التزاماته وبالتالي قد يعلن إفلاسه، باختصار فإن ذلك يعني عدم الاستدامة وهو الأمر الذي تسعى الحكومات لعدم تحقيقه. أما في مصطلحات المالية العامة يقصد بشرط عدم تحقق التمويل البونزي "أن يكون معدل نمو الدين العام أقل من معدل نسبة الفائدة الحقيقي" (Azizi K. , 2012). (Canry N., Chatelain J. and Tinel B., 2012). تباينت الآراء حول موثوقية وطرق تحليل استدامة الدين العام باستخدام القيد الزمني وعدم تحقق مخطط بونزي مثال ذلك

(Dimond 1965) الذي وجد بأن هذين الشرطين غير كافيين لفحص استدامة الدين العام والمالية العامة في الاقتصادات التي يكون فيها الإنتاج الحدي لرأس المال أقل من معدل النمو في الاقتصاد (Dynamically Inefficient Economy) والتي من الممكن أن تكون قادرة على زيادة الدين العام وتبقى في وضع مستدام إلى حين وصولها إلى الكفاءة الديناميكية (Aldama, P. 2017).

حاول هاملتون وفليفن (Hamilton J., and Flavin M., 1985) وضع اطار لقياس استدامة الدين العام من خلال قيد الموازنة، والذي بدء بالآتي؛

$$B_{t-1} = \sum_{i=t}^N (S_i / (1+r)^{i-t}) + ((1+r)^t B_N) / (1+r)^N \quad (2.1)$$

حيث أن B هي رصيد الدين العام القائم بالأسعار الثابتة، و S هي الفائض الأولي بالأسعار الثابتة، و r هي سعر الفائدة الحقيقي على الدين العام. وبذلك يفترض أن يكون رصيد الدين القائم في الفترة السابقة يساوي مجموع الخصم للرصيد الأولي والتغير في رصيد الدين القائم. وقاموا بتعريف A_0 كالآتي؛

$$\lim_{N \rightarrow \infty} \left(\frac{B_N}{(1+r)^N} \right) = A_0 \quad (2.2)$$

وبذلك القيمة الحالية لقيد الموازنة تكون؛

$$B_t = \sum_{i=t}^{\infty} (S_i / (1+r)^{i-t}) + (1+r)^t A_0 \quad (2.3)$$

وحتى يتحقق قيد الموازنة يجب أن تكون قيمة A_0 صفراً، وبالنسبة لنتائج هاملتون وفليفن هناك اختبارات تفحص ما إذا كانت A_0 تساوي صفراً: الأول اختبار جذر الوحدة والذي بُني على افتراض ثبوتية السلسلة الزمنية للفائض الأولي وتم استخدام اختبار ADF لقياسه، والثاني عدم ثبوتية الدين العام يعني أن $A_0 > 0$ وهذا يعني عدم تحقق شرط قيد الموازنة، والثالث يقيس حجم فقاغة الدين العام. تم تأييد إختبارات الثبوتية من قبل عدة باحثين أيضاً مثل تريهان ووالش (Trehan B. and Walsh C. 1991) اللذين توصلا إلى أن إختبار الثبوتية للعجز المالي الذي يتضمن مدفوعات الفائدة كافٍ لتحديد استدامة الدين العام، وذلك استناداً لتحليليهما بأن ثبوتية السلاسل الزمنية التي تنمو بشكل خطي تقترب من الصفر في حال كانت مضروبة باستخدام معامل خصم أسي، وأضافا إلى أن وجود تكامل مشترك ما بين الانفاق العام الذي يتضمن مدفوعات الفائدة مع الإيرادات العامة أيضاً يعتبر مؤشراً على استدامة الدين العام (Aldama, B. 2017).

في حين حاول بون (Bohn, H. 1998) اختبار رد فعل أو استجابة الفائض الأولي للتغير في مستوى الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي، ووجد بأنه في حال كانت العلاقة ما بين الفائض الأولي والدين العام من الناتج المحلي طردية وذات دلالة إحصائية فإن السياسة المالية تكون محققة لشرط قيد الموازنة ولا يمكن تحقق مخطط بونزي وبالتالي يوجد استدامة مالية، وفي نفس الوقت عارض التحليلات القائمة فقط على اختبار الثبوتية والتكامل

لأنها تفقد عوامل مهمة مؤثرة على الدين العام منها الدورة الاقتصادية، مما قد يؤدي الى نتائج متحيزة وغير دقيقة. غير أن جراينر وزملاءه (Greiner, A. and Fincke, B.) (2007) انتقدوا تحليل بون بأنه شرط غير كافٍ للحكم على استدامة المالية العامة، إذ أنهم يرون بأن العلاقة الطردية بين المتغيرين لا تعني بالضرورة وجود الدين العام في حدود معينة والذي يمكن أن يظهر في اختبار الثبوتية، وعند استخدام هذا الاختبار من الأفضل أن يقترن باختبار الثبوتية للعجز الكلي وهو ما اقترحه أيضاً كل من تريهان ووالش (Trehan) (B. and Walsh C. 1991) وكذلك هاملتون وفليفن (Hamilton, J. and Flavin,) (M. 1986). ودار جدل آخر حول استخدام قيد الموازنة تعلق بطبيعة معامل الخصم (سعر الفائدة) المستخدم، حيث غلب في الدراسات والنظريات الأدبية استخدام معدل الخصم الحقيقي أو الفعلي للدين العام، في حين رأى بون بأن سعر الفائدة يجب أن يكون عشوائياً لأي اقتصاد وذلك لقياس حساسية استدامة الدين العام، لأن اختيار سعر الفائدة الغير مناسب أو المخفض من الممكن أن يؤدي إلى نتائج مزيفة وأثبت ذلك رياضياً.

تمت الاستفادة من النتائج التي توصل لها الاقتصاديون القياسيون السابقون في وضع **الاطار النظري لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتحليل استدامة الدين العام للدول** (Yokadina, I. 2014) ، ويتم إصداره بشكل دوري لتحديد الملاءة المالية لمعظم الدول حول العالم نظراً لتزايد التحديات التي واجهتها بعضها في قدرتها على خدمة الديون المترتبة عليها، وإعلان بعض الحكومات عجزها تماماً عن تسديد الديون نتيجة أزمات محلية أو إقليمية واجهتها، والتأثير السلبي الذي يقع على كل من الدول المقرضة والمقرضة مع تزايد

خطر انتقال العجز عن تسديد الديون لدول أخرى خاصة في ظل سوق مالي مفتوح ومعلوم. تعاون صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في نيسان 2005 لبناء إطار عام لقياس استدامة الدين العام المحلي والخارجي للدول ذات الدخل المنخفض، وذلك في محاولة وصف الوضع المالي والدين العام لكل دولة والتنبؤ بالاتجاه الذي ينحى له في ظل سيناريو الأساس مع تعريضه لبعض الصدمات من أجل قياس مدى حساسية استجابة الدين العام لبعض الصدمات في مؤشرات الاقتصاد الكلي، وعلى ضوء ذلك يتم تصنيفها حسب قدرتها على تحمل أعباء الدين سواء منخفضة أو متوسطة أو أكثر قدرة.

وينظر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على أن أهميه تحليل الاستدامة المالية أو الدين العام تكمن في أنها موجبة لقرار الحكومة في التمويل بطريقة تتناسب مع وضعها وقدرتها على السداد دون إجهاد وضعها المالي وبأقل خطر مالي ممكن، بالإضافة يمكن اعتباره كإنذار للحكومة من أجل ترتيب وضعها المالي قبل حدوث تعثر في السداد. أضف إلى ذلك بأنه يعطي المانحين والمقرضين نظرة أولية عن الوضع المالي للدولة وقدرتها على السداد مستقبلاً، ويمكن أيضاً أن يوجه إعفاءات الدين بطريقة أكثر كفاءة سواء الإعفاءات المقدمة من قبل المانحين الدوليين أو مؤسسات ووكالات التنمية. ونظراً لأهمية تحليل استدامة الدين العام على الصعيد المحلي أو الدولي قام كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بمراجعة الاطار عام 2017 ليشمل تفاصيل ومحددات تراعي خصوصية الأوضاع للحكومات والاقتصادات المختلفة ولتكون أكثر موثوقية، ويذكر بأن تحليل استدامة الدين يصدر عن هذه الجهات كل 5 سنوات (Benedicte B. and Robert P. 2012).

ولزاماً، يجب توضيح المفاهيم التالية من أجل اشتقاق دالة ديناميكية الدين العام:

1. الرصيد الأولي هو عبارة عن الفرق بين إجمالي الإيرادات بدون إيرادات الفوائد وإجمالي النفقات بدون مدفوعات الفوائد.

2. الدين العام يُمثَّل في مستوى العجز المتحقق في سنوات سابقة.

3. رصيد الدين العام الحالي هو عبارة عن مجموع رصيد الدين السابق، والعجز المالي المتحقق عن السنة الحالية، وأي تدفقات أخرى (النفقات الغير مرصودة في بند النفقات وليست ضمن الدين العام)، وتقييم معدل سعر الصرف، ما يعني أن رصيد الدين الحالي يساوي مجموع رصيد الدين للفترة السابقة والتغير في رصيد الدين للفترة الجارية.

4. قيمة الفائدة المستحقة خلال الفترة الجارية وتعادل معدل الفائدة للفترة الجارية مضروبة في الرصيد القائم للفترة السابقة. فيما يكون تعريف معدل الفائدة بالمتوسط المرجح لمعدل الفائدة على كل نوع قرض.

وبالتالي تكون محددات ديناميكية الدين هي مستوى العجز، والنفقات الأولية، والفوائد، وحجم الإيرادات، وأي تدفقات مالية أخرى، ويمكن كتابة الدالة كالاتي:

التغير في رصيد الدين = النفقات الأولية + الفوائد المستحقة - الإيرادات + تدفقات مالية أخرى

ويعبر عنها بالرموز:

$$(D_t - D_{t-1}) = G_t + i_t D_{t-1} - R + OT \quad (2.4)$$

حيث تكون دلالات الرموز كالآتي: D رصيد الدين العام، و G النفقات الأولية، و i معدل الفائدة، و R الإيرادات، و OT التدفقات المالية الأخرى مثل الإيرادات المتحققة من طباعة النقود، أو بيع الأصول.

وعلى ضوء ذلك يمكن اشتقاق قيد الموازنة:

1. يشتق قيد الموازنة بافتراض عدم وجود إعفاء للدين، أو إعادة تفاوض بشأن الدين،
2. من معادلة ديناميكية الدين وبافتراض التدفقات الأخرى صفر يمكن الحصول على أن:

رصيد الدين القائم للسنة الجارية = رصيد الدين القائم السنة السابقة + الفائدة - الميزان الأولي للمالية العامة

3. يمكن حساب رصيد الدين القائم في فترة معينة على أنه:

$$D_n = (1+i)^n D_0 - \sum_{j=1}^n (1+i)^{n-j} PB_j \quad (2.5)$$

كما يمكن اشتقاق الملاءة المالية من قيد الموازنة على النحو التالي:

1. عند قسمة المعادلة الواردة في 3 أعلاه على $(1+i)^n$ لحساب القيمة الحالية، وإبقائها

بدلالة رصيد الدين الأولي D_0 ستكون المعادلة كالآتي:

$$D_0 = \sum_{j=1}^n \left(\frac{PB_j}{1+i} \right)^j + \left(\frac{D_n}{1+i} \right)^n \quad (2.6)$$

ما يعني بأن مستوى رصيد الدين القائم الأولي يساوي مجموع القيم الحالية للميزان الأولي والدين في الفترة الأخيرة في المستقبل. وحسب مخطط بونزي فإن شرط أن تكون القيمة الحالية للقيم المستقبلية لرصيد الدين القائم عندما تقترب n من اللانهاية تساوي صفراً، ولكن هذا لا يعني عدم نمو الدين ولكن يمنع إصدار دين إضافي بدون دفع الفائدة والدفعات المستحقة على الدين السابق.

ولضمان الملاءة، أي عدم تحقق مخطط بونزي، يجب أن تغطي الديون الأولية المستحقة من خلال القيم الحالية للميزان الأولي المستقبلي، وهذا يضع قيوداً على المالية العامة إذا كان الرصيد الأولي للدين موجبا، مما يعني أنه يجب تحقيق فائض في الميزان الأولي في المستقبل.

ولتحويل دالة ديناميكية الدين العام إلى نسبة من الناتج المحلي الإجمالي تتم قسمة المعادلة على الناتج المحلي بالأسعار الجارية، $P_t Y_t$ فتصبح المعادلة على النحو التالي:

$$D_t = (1+i) D_{t-1} - PB_t$$

$$d_t = ((1+r_t)/(1+g_t)) d_{t-1} - pb_t \quad (2.7)$$

الكتابة بأحرف أصغر ليبدل على أنها نسبة من الناتج المحلي، و r هي معدل الفائدة الحقيقي، يمثل $((1+r_t)/(1+g_t))$ ديناميكية الدين التلقائية (Automatic Debt Dynamic)، لذا فإن التغير في الدين يعتمد على معدل الفائدة الحقيقي، ومعدل النمو في الناتج المحلي، ورصيد الدين القائم في الفترة السابقة، والميزان الأولي للمالية العامة. والوضع

الأفضل للدين العام أو الوضع الذي يجعله أكثر استقراراً كلما كان النمو في الناتج المحلي أعلى منه في معدل الفائدة الحقيقي، لأن ذلك يعني قدرة أعلى على السداد.

ومن أجل أن يكون هناك استقرار في الدين القائم يجب أن يغطي الميزان الأولي للمالية العامة الفجوة التي تحدث بين معدل النمو في كل من الناتج المحلي والفائدة الحقيقي، أي أن الفرق يجب ان يساوي صفراً، وبالتالي يكون الدين العام على المدى الطويل ثابتاً من خلال تحقيق الميزان الأولي (السياسة المالية) الأمثل، أي:

$$pb_t^* = ((1+r_t)/(1+g_t)) d_{t-1} \quad (2.8)$$

للانتقال إلى الاقتصاد المفتوح، نستخدم نفس المبدأ ولكن يتم الاعتبار لمحددات أخرى تؤثر على ديناميكية الدين العام كسعر الصرف لعملات مختلفة، ومعدل سعر الفائدة الحقيقي الخارجي، وسعر الفائدة المخفض، وأي تدفقات نقدية أخرى تؤثر على القدرة على تسديد الاستحقاق إيجاباً أو سلباً والتي تم افتراضها صفراً في حالة الاقتصاد المغلق لتبسيط المعادلة. لذا فإن المتغير الذي يؤثر على ديناميكية الدين سيكون على النحو التالي:

$$Pb^* = ((r_t^w - g_t) + \alpha_{t-1} \varepsilon_t^* (1+r_t^f))/(1+g_t) d_{t-1} + ot_t \quad (2.9)$$

حيث:

r_t^w هي المعدل المرجح لمعدل الفائدة الحقيقي على جميع الديون، g_t هي معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، α_{t-1} نسبة حصة الدين الخارجي من إجمالي الدين، ε_t معدل سعر الفائدة المخفض، r_t^f معدل سعر الفائدة الحقيقي الأجنبي، ot_t تدفقات نقدية أخرى، وتشمل

شراء أصول ومصاريف ليست ضمن النفقات الأولية، وضمان هيئة حكومية أخرى، أو دين على مؤسسات وشركات حكومية، أو تشمل إيرادات من بيع أصول أو ضخ أموال جديدة.

وفي كلا الحالتين، أي الاقتصاد المفتوح أو المغلق، فإن الإشارة إلى الميزان الأولي المستهدف، لا تعني تحقيقه كل سنة حيث أن هناك ظروف استثنائية من الممكن أن تتعرض لها المالية العامة خاصة وأنها تتأثر بظروف وعوامل داخلية وخارجية أخرى مثل الحروب الأهلية، وتغير في علاقات سياسية مع دول المنطقة، وأوبئة أو حتى كوارث طبيعية وغيرها... فكلها من الممكن أن تؤثر بشكل مفاجئ على الميزان الأولي للمالية العامة، ولكن تبقى فكرة الاستدامة على المدى الطويل، أي أن أي انحرافات تحدث على المدى القصير تتم معالجتها في المستقبل.

4.2 دراسات إمبريقية

تهدف مراجعة الدراسات الإمبريقية إلى التعرف على المنهجيات المستخدمة في قياس استدامة المالية العامة والدين العام وخاصة القياسية منها، وكيفية التعامل مع التحديات الخاصة في كل حالة، لذا تم التطرق إلى دراسات إمبريقية أجنبية وعربية وأخرى تخص السياق الفلسطيني، كونه مختلف جذريا عن غيره من السياقات الأجنبية أو العربية بسبب غياب الاستقلال السياسي والاقتصادي وبما يفرضه وجود الاحتلال الإسرائيلي للبلاد. تتبعت الدراسة تطور المنهجيات المستخدمة في الدراسات الإمبريقية تاريخياً.

1.4.2 في السياق الأجنبي

مع بدء الارتفاع الملحوظ في مستويات الدين العام، وبدء تدارك أهميه وجود تحليل قياس الاستدامة المالية والدين العام والمخاطر المحتملة المترتبة على عدم قياسها، وجدت دراسات

إمبريقية ثرية ومتنوعة في المنهجية ونطاق دراسة وتعريف الدين العام، وتباينت أهداف دراسة تحليل الاستدامة حسب خصوصية كل دولة، إذ أن بعض الدراسات ركزت على الدين الخارجي للحكومة كونه أكثر حساسية، وبعضها على إجمالي الدين الخارجي للدولة للقطاعين العام والخاص، وبعضها الدين المحلي، وأخرى على إجمالي الدين العام بشقيه المحلي والخارجي، في هذا الجزء من الفصل يتم التركيز على بعض من الحالات الإمبريقية المستطلعة لدول مختلفة حول العام ومحاولة التعليق عليها في الملخص لاحقاً.

قام ليما وإيسلر (Lima, L. and Issler, J. 1997) بدراسة هدفت إلى تقييم استدامة الدين العام في البرازيل للفترة ما بعد الحرب 1947-1992، بالاعتماد بشكل رئيسي على المنهج القياسي في تقييم الوضع المالي في البرازيل مع بعض التعديلات لمعالجة اختلالات السلاسل الزمنية للمؤشرات الرئيسية، أظهرت النتائج في تحليل اختبار ثبوتية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك بأن السلسلة الزمنية للعجز الأولي ثابتة ما يعني استدامة المالية العامة. وباستخدام منهجية التكامل المشترك وجدت الدراسة أن هناك أيضاً استدامة في الدين العام. أما دالة الاستجابة فقد أظهرت وجود عدم توازن في الميزان الأولي إما بسبب ارتفاع الانفاق أو انخفاض الضرائب في فترة ما وتتم معالجته من خلال الضرائب في الفترة اللاحقة وليس في تغير الانفاق. وتتوافق هذه النتيجة مع مبدأ المتكافئ الريكاردي. وفي الدراسة اعتبرت البرازيل من الدول التي تطبق مبدأ الإنفاق وسياسة الضرائب، وليس سياسة إنفاق حسب الضرائب، وتساعد الدراسة سبب التضخم في فترة ما بعد الحرب إلى السياسة

المالية هذه، وحسب نتائج دالة الاستجابة تبين بأن الدين العام غير مستدام على المدى البعيد.

غير أن بون (Bohn, H. 2005) في دراسته عن استدامة المالية العامة في الولايات المتحدة استخدم سلسلة بيانات للمؤشرات المالية والاقتصادية لفترة طويلة جدا وبالتحديد للفترة 1792-2003، وذلك باستخدام أكثر من منهجية بحث وتطبيقها على سلسلة البيانات الخاصة بالولايات المتحدة وتقديم نقد لكل منهجية. وجاء ذلك بعد مشاهدة عجز مالي مستمر لفترة من الوقت في موازنة المالية العامة للولايات المتحدة، وزيادة حجم فاتورة الفوائد. وقد خلصت الدراسة إلى وجود استدامة مالية كانت ملحوظة في الغالب في إختبار بونلرد فعل الموازنة تجاه الدين العام، إذ ظهرت استجابة قوية للفوائض الأولية للتقلبات في الدين العام من الناتج المحلي، بينما لم تستطع الدراسة الاستفادة من نتائج اختبار الثبوتية للمؤشرات الحقيقية بسبب التباين الكبير في السلسلة.

وعلى العكس من ليما وإيسلر قام ميلو (Mello, L. 2005) بدراسة تحليلية لاتجاه أداء المالية العامة في البرازيل لفترة أقصر زمنيا وبالتحديد للفترة 1995-2004 بالاعتماد على بيانات شهرية. وقد شمل التحليل قسمين: الأول الحكومة المركزية (البيانات المجمعة)، والثاني الحكومة على مستويات أقل (الحكومات المحلية - البلديات)، لدراسة استدامة الدين العام من خلال تقدير دالة رد فعل المالية العامة تجاه الدين العام، أو الاستجابة. وتبين بأنه خلال فترة الدراسة كانت هناك استجابة ملحوظة إيجابية بين تحقيق فائض في الموازنة المالية وارتفاع معدلات المديونية، إذ أنه عند مشاهدة ارتفاع في معدلات المديونية يتم

استهداف فوائض مالية لمقابلة الارتفاع. واعتمدت الدراسة في تقدير الدالة على الآتي:

المتغير التابع هو رصيد الميزان الأولي من الناتج المحلي، والمتغيرات المستقلة تمثلت برصيد الميزان الأولي للفترة السابقة، ومستوى المديونية للفترة السابقة، وفجوة الانتاج، ومعدل الأسعار. وكانت النتيجة للنموذج الموحد بأن التغير في المديونية بنقطة مئوية واحدة من الناتج المحلي في الفترة السابقة تؤدي إلى ارتفاع في رصيد الميزان الأولي بحوالي 0.03 % من الناتج المحلي، وحسب نظرية بون فإن وجود استجابة موجبة يدل على استدامة المالية أو الدين العام. وفي نفس الوقت بالرغم من أنه لا يوجد حدود معينة للمقارنة ما إذا كانت الاستجابة كافية أم لا لإختلاف ظرف كل دولة عن الأخرى وإختلاف العوامل المؤثرة، إلا أن بعض الدراسات لخصت ما إذا كان رد الفعل كافياً أم لا بمدى ابتعاد معامل الدين عن 1، وفي حالة البرازيل بالرغم من انها موجبة وذات دلالة إحصائية إلا أن الاستجابة تعتبر ضعيفة.

بينما هدف برول وزملاؤه (Prohl, S. et al, 2006) في دراستهم إلى التحقق من وجود الاستدامة المالية في 15 دولة من دول الاتحاد الأوروبي للفترة 1970-2004، باستخدام النموذج الاحصائي لمجموعة بيانات لوحية مشتركة (Panel data)، وذلك من خلال الاعتماد على تطبيق منهجية التكامل المشترك بين عجز الميزان الأولي والدين العام، من خلال إجراء اختبارات منفصلة لكل سلسلة زمنية للبلدان للتأكد من صحة النتائج، بالإضافة إلى تصحيح النتائج حسب الفاصل الهيكلي الذي لوحظ خلال السلسلة الزمنية وخاصة بعد سنة 1992، إذ أظهرت الدراسة تغيراً في سلوك كل من الدين العام والعجز المالي ويعود

ذلك إلى التوصيات والحدود التي وضعتها معاهدة ماسترخت 1992 وأهمها تحديد سقف العجز المالي الآمن بنسبة 3 % من الناتج المحلي والدين العام بنسبة 60 % من الناتج المحلي، على أن يطبق على جميع الدول الأعضاء. وقد لاحظت الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية معنوية ما بين وجود معاهدة ماسترخت ونسبة العجز الأولي من الناتج المحلي، بمعنى آخر أنه كان هناك تحسن بالوضع المالي للدول بعد المعاهدة والتزامها بنودها، وأيضاً وجدت الدراسة تكاملاً مشتركاً بين السلسلتين للدول تحت الاختبار خلال فترة الدراسة، وبالتالي يمكن التعميم بأن الدول التي أجريت عليها الدراسة تتمتع بوجود استدامة مالية.

غير أن ليجرينزي وميلاس (Legrenzi, G. and Milas, C. 2011) استهدفا عدداً أقل من الدول الأوروبية المنضوية تحت الاتحاد الأوروبي بهدف التحقق من وجود استدامة في الدين العام على المدى الطويل في كل من اليونان، وإيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وإسبانيا. وجاءت الدراسة متزامنة مع الارتفاع الذي شهدته هذه الدول في مستويات الدين العام بعد الأزمة المالية العالمية لعام 2007-2009 والتي أدت إلى تجاوز الدين العام فيها الحد الأقصى (60%) الذي وضعته معاهدة ماسترخت² 1993 لدول الاتحاد الأوروبي. استخدمت الدراسة نموذج رد فعل الحكومة تجاه الدين العام مع تصحيحه ليكون غير خطي ويسمح بقياس الحد الذي من الممكن أن يكون فيه تغير في الاستجابة، إذ حسب الدراسات السابقة والنظريات من الممكن أن تكون الدالة غير خطية بمعنى أنه لا توجد استجابة أو رد

² العام التي دخلت به المعاهدة حيز التنفيذ علماً بأنه تم توقيعها في العام السابق 1992.

فعل من قبل الحكومة في الفترة الأولى ويظل ذلك حتى يصل الدين العام حدا معيناً يختلف من دولة إلى أخرى بعدها تبدأ الحكومات برد فعل، وهو ما حاولت الدراسة التوصل إليه. ولاحظت بأن كلا من اليونان وإيرلندا وإيطاليا وإسبانيا يوجد بها استدامة في الدين العام على الرغم من ارتفاع عتبة الدين الذي تتغير بعدها استجابة الحكومة في كل من اليونان وإيطاليا حيث وصلت نسبة 88%، و93% على التوالي، بينما وصلت في إيرلندا حوالي 50% وإسبانيا 59%. ولم يكن النموذج مناسباً لحالة البرتغال حيث كانت النتائج دون معنوية إحصائية، ومن الممكن أن يكون هذا النموذج غير قادر على تفسير الدين في حالة البرتغال.

وقام تيوارى (Tiwari, A. 2011) بمحاولة لقياس استدامة الدين العام في الهند للفترة 1970-2009 والتي شهدت ارتفاعاً في الدين العام بحوالي 3.9 نقطة مئوية من الناتج المحلي. واعتمدت دراسته منهج التحليل الوصفي والقياسي باستخدام طريقتين من طرق قياس الاستدامة للدين العام الأولى (Fincke, B. and Greiner, A. 2007) والتي تدرس الدين العام في معادلات غير خطية، والطريقة الأخرى (Bohn, H. 1998) والأكثر شيوعاً الذي يدرس فيها استجابة الفائض الأولي للتغير في الدين العام. تم التعديل على طريقة بون لتشمل عوامل أخرى مؤثرة في الفائض الأولي وهي التغير في الانفاق العام و الدورة الاقتصادية، وتبين أن معامل الدين العام سالب 0.0086 وغير ذي معنوية إحصائية. ولكن من خلال تحليل نتائج معامل الاستجابة المتغير مع الوقت أي لكل فترة، وليس المعدل العام الذي يمثله معامل الدين العام من الناتج المحلي، تبين بأنه مع الوقت

كان هناك اهتمام أقل من الحكومة في ثبات الدين العام والاستدامة من خلال تعمد إحداث الفائض مع ارتفاع الدين العام كما تشير النظرية. وأخيراً خلصت الدراسة إلى أن تحديد استدامة الدين العام في الهند غير واضح وذلك للأسباب المذكورة سابقاً وهي عدم وجود دلالة احصائية للمعامل، وثانياً الاتجاه السالب بقيمة ضئيلة.

وفي دراسة إمبريقية على 21 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، يهدف بيقيراج وزملاؤه (Beqiraj, E. Fedili, S. and Forte, F. 2018) إلى دراسة ردة فعل الحكومات على تراكم الدين العام سنوياً خلال الفترة 1991-2015. وترصد الدراسة ما إذا كانت ردود الفعل مقصودة من قبل الحكومات عند ارتفاع الدين العام أو أنها كانت تصحيحاً للمسار بشكل غير مقصود، أو حتى أنها لا تكثر إلى مستويات الدين المرتفعة، ويهدف الباحثون أيضاً إلى دراسة العلاقة طويلة الأجل بين الدين العام والميزان الأولي الهيكلي، حيث أنه تم تقسيم ردة الفعل تجاه الميزان الأولي من ناحيتين: هيكلية (لا يتأثر بالدورة الاقتصادية)، والغير هيكلية (الميزان الدوري الذي يتأثر بالدورة الاقتصادية). وبأخذ المؤشرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي المحتمل وليس الفعلي من أجل دراسة ردة فعل الحكومات إلى تصحيح الاقتصاد بطريقة متعمدة عندما تكون هناك فجوة ما بين الفعلي والحقيقي في الناتج المحلي، ومعرفة درجة حساسية تأثر الدين بالميزان الهيكلي، فكان النموذج هو نفسه بالنسبة لديناميكية الدين ومكوناته التي تظهر في نموذج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولكن باختلاف نقطة فصل تأثير كل من الميزان الأولي الهيكلي والدوري. وأظهرت الدراسة بأن استجابة الحكومات مقاسة بالمتغير التابع، أي

الفائض الأولي الهيكلي من الناتج المحلي الإجمالي المحتمل للزيادة في نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي سلبية، ورد فعل الحكومات لدول منظمة التعاون الاقتصادي طويل الأجل على تراكم الديون من حيث الاستدامة سلبية، أي أن السياسات المالية ليست مستدامة، وكان التأثير الأكبر على استدامة الدين. أما على المدى القصير فتجد الدراسة بأن استجابة الحكومة غير متكافئة إذ كان الدين العام يرتفع عند وجود فجوة انتاج إيجابية، ولكن لا تتخذ الحكومات إجراءات معاكسة في حال وجود فجوة انتاج سلبية، بمعنى آخر في حالات الركود أو الانخفاض بالنمو تتدخل الحكومات من خلال سياسات توسعية، أما في حالات الانتعاش الاقتصادي فلا يتم أخذ سياسات انكماشية إلا إذا ترافق الانتعاش بتسارع في معدلات التضخم خوفاً من تحوله إلى تضخم جامع.

2.4.2 في السياق العربي

وعند البحث في الدراسات الإمبريقية في السياق العربي تبين وجود عدد من الدراسات المتخصصة في دراسة استدامة الدين العام في البلدان العربية، إذ يحاول وحيد (Waheed, 2016) تحليل استدامة الدين العام المحلي والخارجي في البحرين للفترة 1990-2014. وتعتبر البحرين دولة صغيرة منفتحة على العالم وتعتمد بشكل رئيسي في دخلها على إيرادات مخزونها من النفط وحسب الدراسة لا توجد ضرائب على الدخل ونسبة الضرائب الأخرى منخفضة جداً، وبسبب ارتفاع الدين العام من حوالي 14.4% في عام 2000 إلى 43.8% في عام 2014، وزيادة حصة الدين الخارجي ليصل إلى 45% من إجمالي الدين العام في عام 2014، كان هناك حاجة لتحليل استدامة الدين العام في البحرين. ويعتمد وحيد المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي القياسي باستخدام دالة

استجابة المالية العامة للدين العام، والتكامل المشترك ما بين الميزان الأولي والدين العام. وتظهر نتائج الدراسة بوجود تكامل مشترك ما بين السلسلتين، وكذلك نتائج دالة استجابة المالية أظهرت وجود معامل موجب للدين العام في الفترة السابقة على الميزان الأولي للفترة الحالية بمعامل 0.40 وذا دلالة إحصائية هامة، ما يعني بأن زيادة الدين العام بنقطة مئوية واحدة من الناتج المحلي كان يزيد الميزان الأولي بالمتوسط 0.4 نقطة مئوية من الناتج المحلي (بتحقيق فائض أو تخفيض عجز)، وهذا يعني بأن هناك استدامة مالية في البحرين بكلا الاختبارين.

ويحاول السيد (2018) قياس الطاقة الاستيعابية للحكومة المصرية لخدمة الدين المحلي، وذلك من خلال قياس استدامة الدين العام والمالية العامة للفترة 2010-2017، خاصة بأن مصر عانت من التغيرات السياسية التي ترافقت مع انتفاضة الربيع العربي التي أثرت كثيراً على الاقتصاد المصري والمالية العامة وأدت إلى ارتفاع مستويات الدين العام، وانخفاض قيمة العملة المحلية وانخفاض الاستثمار الخارجي والسياحة وغيرها من الاضطرابات التي شكلت مجتمعة خطراً على استدامة المالية العامة. ومن هنا تسلط الدراسة الضوء على وضع المالية العامة وذلك من خلال استخدام مؤشرين رئيسيين، الأول وهو مؤشر تناسب نمو الإيرادات العامة مع النفقات العامة، والثاني وهو سعر الفائدة على الدين العام مع النمو في الناتج المحلي الإجمالي، من خلال استخدام النموذج القياسي لقياس استدامة الدين العام، وتخلص الدراسة إلى أن الدين العام المصري بدأ مسار الاستدامة.

نظراً لانكشاف الموازنة العامة لدولة العراق على أسعار النفط والتي تتأثر بعوامل خارجية، عانت الحكومة العراقية والاقتصاد العراقي من صدمة هبوط أسعار النفط، التي أدت بدورها إلى تخفيض مستوى الإيرادات العامة وتزايد العجز المالي وبالتالي ارتفاع مستوى الدين العام، والتي بدورها أدت أيضاً إلى ارتفاع خدمة الدين العام على حساب نفقات متطلبات التنمية التي تحتاجها الدولة. وفي هذا السياق يهدف آل طعمة والشمري (2019) في دراستهما إلى الإجابة على سؤال يتعلق بقدرة الاقتصاد العراقي على التأقلم مع هبوط أسعار النفط وتحقيق الاستدامة المالية دون الاضرار بمتطلبات النمو والاستقرار السياسي على المدى المتوسط والطويل. ويعتمد الباحثان منهجية النموذج القياسي لتحليل البيانات من الفترة 1990-2015، حيث تم اجراء اختبار ثبوتية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك ما بين النفقات والإيرادات الحكومية وذلك على اعتبار وجود تكامل مشترك بين السلسلتين الزمنيتين الأمر الذي يعني بأن النفقات الحكومية مرتبطة بالإيرادات. ويسمح التكامل المشترك بوجود اختلال للتوازن على المدى القصير على أن تتم إعادة التوازن في المدى الطويل. كما استخدم الباحثان اختبار (ADF) و (PP) لتحليل ثبوتية السلاسل، واختبار جوهانسون للتكامل المشترك، وتبين النتائج وجود تكامل مشترك بين سلسلتي الإيرادات العامة والنفقات العامة للعراق وذلك على الرغم من وجود تقلبات ملحوظة في المدى القصير، ولكن النتائج تشير إلى أنه على المدى الطويل ستكون هناك عودة للتوازن ما بين السلسلتين وهذا يعني أن استقرار العجز المالي شرطاً للاستدامة المالية.

ويقوم بنتور (2018) بمحاولة أكثر عمومية في السياق العربي إذ يهدف إلى معرفة العلاقة بين مستوى الدين العام والنمو الاقتصادي وتقدير النسبة الحرجة لحد الدين العام في حالة الدول العربية، وذلك من خلال استخدام منهج التحليل الاحصائي والاقتصاد القياسي. ويتبع الباحث منهج الاقتصاد القياسي لسلاسل زمنية مختلفة لكل دولة بناء على ما هو متاح من البيانات عن الدين العام وتحديد طبيعة العلاقة والحد الحرج إن وجد. ويُعرف الحد الحرج بمعدل الدين العام الذي تكون أي زيادة بعده تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، وترتكز دراسة بنتور في تحديد الحد الحرج على دالة غير خطية للإنتاج بمتغير مستقل وهو نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي، وبسبب عدم وجود تأثير آني للدين العام على النمو في الناتج المحلي ومن الممكن أن تكون آثاره بعد عام (المدى القصير) أو حتى 5 أعوام (المدى المتوسط) تم إدخال فترة ابطاء زمنية مرة على المدى القصير لعام واحد ومرة أخرى على المدى المتوسط أو الطويل، ولكي يتم الأخذ بالاعتبار أيضاً ديناميكية الاقتصاد تم أخذ النمو في الناتج المحلي للفترة السابقة كمتغير مستقل في الدالة الديناميكية وذلك لتقليل الخطأ. وتستننتج الدراسة بأن الحدود الحرجة تختلف من دولة لأخرى، إذ يشير التحليل بأن على المدى القصير كانت هناك علاقة محدبة لخمس دول هي الجزائر ولبنان وموريتانيا والأردن والكويت، ويتراوح حد الدين فيها من حوالي 40% و46% للجزائر والكويت على التوالي إلى 100% و115% و135% للأردن ولبنان وموريتانيا. أما على المدى المتوسط فتشير النتائج إلى حد 22% في البحرين و61% في الكويت و55% في السودان و68% في

المغرب. غير أن الدراسة لم تستطع تفسير اختلاف الحدود والتباين الكبير بينها وذلك بسبب الاختلاف في العوامل الاقتصادية والمؤسسية والسياسية لكل منها.

وفي محاولة مشابهة لآل طعمة والشمري (2019) يحاول هثال (Hathal, A. 2018) دراسة أثر مستويات إيرادات الحكومة العراقية وخاصة الإيرادات النفطية منها على الدين العام المحلي والخارجي، وذلك بسبب تقلب أسعار النفط وتأثر الإيرادات العامة بشكل كبير بصدمات أسعار النفط العالمية وبالتالي تأثر العجز المالي ومستويات الدين العام في العراق، حيث تتم دراستها من خلال مؤشرات استدامة المالية العامة والدين العام وتحليل سيناريوهات محتملة لتحليل استدامة الدين العام في الفترة متوسطة الأجل (2018-2022)، وذلك لتوضيح مسار الدين العام في ظل المخاطر التي تواجهها الحكومة العراقية مع تقلب أسعار النفط، وانخفاض الإيرادات الغير نفطية بشكل عام. وتجد الدراسة علاقة بين الاقتصاد الريعي ومخاطر الدين العام، حيث تستمد الحكومة جزء كبيراً من إيراداتها من امتلاكها للمصدر الطبيعي (النفط). وتوصي الدراسة بضرورة انتهاء سنوات الرخاء الاقتصادي وأسعار النفط المرتفعة وعمل صناديق سيادية من أجل اللجوء لها في ظل وجود عجوزات مالية، من أجل المحافظة على استدامة الدين العام.

ويحاول العارم وحليمة (2020) قياس استدامة الدين العام في الجزائر خاصة بعد الارتفاع الملحوظ والمستمر فيه من عام 2000، إثر السياسات التوسعية الغير مدروسة من قبل الحكومة والتي زامنت أيضاً تقلبات في أسعار النفط الذي يعتبر دخلاً رئيسياً في موازنة الحكومة الجزائرية. ويعتمد العارم وحليمة المنهج القياسي في قياس الاستدامة على البيانات

السنية للفترة الزمنية 1991-2019 باستخدام دالة الاستجابة الدفعية وتحليل مكونات التباين ضمن نموذج VAR وذلك لدراسة أثر أي صدمة مستقبلية. وتظهر النتائج إلى أن حدوث صدمة إيجابية في النفقات بمقدار انحراف معياري واحد يبقى أثره موجبا على الدين العام حتى السنة الثالثة التي تلي الصدمة بمقدار 0.06 ويبدأ الأثر بالتناقص ولكن مع بقاءه موجبا حتى السنة العاشرة ليصل إلى 0.003. أما حدوث صدمة إيجابية في الإيرادات فتؤدي إلى حدوث أثر سالب في الدين العام. أما بالنسبة لاختبار التباين فتظهر النتائج بأن تفسير الانفاق للدين العام أكبر منه في الإيرادات، والذي تم تفسيره على أن أغلبية التغيرات في الدين العام تتعلق بصدمات المتغير نفسه، بمعنى آخر أن الأقساط والفوائد المترتبة على الدين العام وارتفاع أسعار الفائدة في الأسواق العالمية هي المحدد الأكبر لحجم الدين العام، وتخلص الدراسة إلى أن قدرة الجزائر على تحمل الدين العام ضعيفة.

وشكلت تداعيات جائحة كوفيد-19 مدخلا إضافيا لتقييم الوضع المالي للدول العربية فيقوم العباس (2020) بهذا التقييم في 17 دولة عربية (ليست فلسطين من ضمنها) من خلال تقييم ديناميكية الدين العام الداخلي والخارجي في ظل جائحة كوفيد-19، وجاء ذلك بعد ارتفاع الدين العام في مجموعة من الدول العربية ومنها مجموعة الدول النفطية التي بدأت تشهد عجوزات متكررة في موازنتها خاصة بعد صدمة أسعار النفط في عام 2014 والتي كانت متزامنة مع تراجع في معدلات النمو، ومع وجود الجائحة الصحية لعام 2020. وتم تقدير الزيادة في الدين العام العربي بحوالي 22 نقطة مئوية من الناتج المحلي ما بين عامي 2019 و2021 والذي يجعل من مستويات الدين العام خطراً مالياً على استدامة

المالية العامة. ويقيم العباس الأوضاع التاريخية والمستقبلية المحتملة انطلاقاً من جانب الموازنة العامة والأسعار العامة والنمو الاقتصادي وميزان المدفوعات والدين العام مع الأخذ بالاعتبار الفروقات بين الدول النفطية وغير النفطية والعوامل الخارجية المؤثرة. وتستخدم الدراسة المنهج القياسي لدراسة استدامة المالية العامة من خلال ثلاث طرق: تعريضها لصدمة خارجية، ونموذج الفجوات الثلاث، ومعادلة ديناميكية الدين العام. ولتقييم أثر الجائحة على الدين العام تم استخدام معادلة ديناميكية الدين العام مع الاستفادة من توقعات صندوق النقد الدولي للمؤشرات الرئيسية من معدل النمو والتضخم والدين العام للعامين 2020 و2021، وتتوقع الدراسة أن يشهد العجز المالي لمجموعة الدول العربية ارتفاعاً في عامي 2020 و2021 نتيجة الحزم التوسعية وانخفاض الإيرادات النفطية والغير نفطية، والتي بدورها ستؤدي إلى ارتفاع متوسط معدل الدين العام من الناتج المحلي من 68% في عام 2019، إلى 84% في عام 2020، و91% في عام 2021، مع بقائها أعلى من ذلك في الدول غير النفطية مقارنة بالنفطية منها.

ويُعوّم موعش (2020) التطورات على مستوى المالية العامة لعدد من الدول العربية وهي الأردن والبحرين وتونس ومصر والمغرب خلال الفترة 2013-2018، بالإضافة إلى استشراف المستقبل للفترة متوسطة المدى 2019-2022، وذلك بعد اعتماد هذه الدول برامج اصلاحية في المالية العامة التي تهدف إلى تنويع مصادر الإيرادات والإصلاح الضريبي وتخفيض فاتورة النفقات التشغيلية بعد أن شهدت مستويات مرتفعة من العجز المالي والدين العام، والتي كانت ذروتها في عام 2015 والتي تزامنت مع انخفاض أسعار النفط. ويعتمد

موعش منهجا قياسيا لتحليل استدامة الدين العام وذلك من خلال تحليل مكونات معادلة ديناميكية الدين العام لكل دولة على حدة، ووضع الفرضيات الخاصة بالمعدلات المستهدفة من الدين العام والعجز المالي ومعامل الخصم (الذي يقيس التباين النسبي بين معدل الفائدة ومعدل النمو)، وبناء عليه تم تقويم الاستدامة المالية. وتجد الدراسة بأن أثر الإصلاح المالي في جميع البلدان التي تمت دراستها يبدو واضحاً وإيجابياً، إذ تمكنت كل منها من تقليص العجز والدين العام خلال فترة الدراسة، إذ كان مؤشر الاستدامة المالية في كل من الأردن والبحرين وتونس ومصر يتجه نحو الواحد صحيح³ لكنه لم يزل مرتفعاً عنه، أما في المغرب فقد استطاعت أن تحقق مؤشر استدامة مالية أقل من واحد خلال العام 2017 ولاحقاً، وهذا يعني أن الدول الأربع الأولى ما زالت تصنف على أنها في وضع مالي غير مستدام ولكنها في الاتجاه الصحيح لبلوغه.

ويواصل شرف وشاهين (2021) هذا النهج في تحليل استدامة الدين الخارجي في ثمانية دول عربية هي مصر، والسودان، والمغرب، وتونس، ولبنان، والأردن، والجزائر، وموريتانيا خلال الفترة 1980-2019، وذلك من خلال طريقة التحليل الوصفي لبيانات السلسلة الزمنية وعلاقتها مع المؤشرات ذات العلاقة وتطورها خلال الفترة، باستخدام مؤشرات قياس عبء الدين، وهيكل الدين، وجاهزية الدولة لتحمل أعباء الدين القصير الأجل، كما يستخدم الباحثان منهج التحليل القياسي وذلك من خلال تحليلين رئيسيين هما (أ) اختبار الثبوتية لبيانات السلسلة الزمنية للصادرات والواردات والديون الخارجية مع مراعاة الهياكل المفصلية،

³ يعرف الوضع المستدام في معادلة ديناميكية الدين العام بقياس مؤشر الدين العام بأقل من واحد صحيح.

وإذا كانت بيانات الدين الخارجي مستقرة/ثابتة فهذا يعني أن ينمو الدين الخارجي بحدود ويعود إلى التوازن على المدى البعيد، أي أن هناك استقرار واحتمالية وجود استدامة مالية، و(ب) التحليل التكامل المشترك بين الصادرات والواردات، والصادرات والدين الخارجي حيث أن وجود تكامل مشترك بين الصادرات والدين الخارجي من الممكن أن يشير إلى استدامة الدين الخارجي، ويتم الربط بين الصادرات والدين الخارجي من أجل الموازنة بين التدفقات النقدية بالعملة الصعبة من وإلى الدولة. وتخلص الدراسة إلى أن وضع الدين العام الخارجي في الدول العربية في حالة وشيكة من التدهور بالتحديد في مصر، والسودان، والمغرب، وتونس، ولبنان، والأردن، ولكن الوضع مستدام ومستقر في كل من الجزائر وموريتانيا.

ويحاول النويران (2021) تحليل استدامة الدين العام في الأردن وقياس مدى استدامته اعتماداً على البيانات السنوية للفترة 2000-2020، وذلك بالتزامن مع ارتفاع الدين العام وتضاعفه خاصة بعد فترة الربيع العربي التي أثرت سلباً على الاقتصاد الأردني. تعتمد المالية العامة في الأردن على المنح والمساعدات بشكل رئيسي والضرائب التي تتأثر بعوامل داخلية وخارجية، وشهدت المالية العامة عجوزات مالية مستمرة أدت إلى زيادة الدين العام. غير أن النويران يعتمد المنهج التحليلي الوصفي والإحصائي باعتماد المقاربة المقارنة وذلك باستخدام أربع مؤشرات رئيسية هي مقارنة مرونة النفقات والإيرادات العامة التي تم قياسها باستخدام دالة المربعات الصغرى، ومقارنة أسعار الفائدة الحقيقية ومعدل النمو في الناتج المحلي الحقيقي، وتطور مؤشر الدين العام كنسبة من الناتج المحلي ومقارنته بالنسبة التي وضعها البنك الدولي وهي 85%، وميزان المالية العام قبل المنح وبعد المنح كنسبة من

الناتج المحلي ومقارنتها مع نسبة 5% المحددة من قبل البنك الدولي. وتظهر النتائج بأن الدين العام في الأردن مستدام حسب كل من منهجية مقارنة سعر الفائدة الحقيقي للدين العام والنمو في الناتج المحلي الحقيقي، وميزان المالية العام بعد المنح، بينما لا يكون مستداما في باقي المؤشرات ومن ضمنها ميزان المالية قبل المنح.

بينما كان تحليل الأوضاع الاقتصادية والمالية في لبنان وذلك بالتزامن مع الأزمة الحادة التي يواجهها، وإلى قياس حساسية المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية لوجود بعض الصدمات مدخلا لدراسة أجراها البنك الدولي (World Bank, 2021). يصنف البنك الدولي الأزمة اللبنانية كواحدة من أكثر عشر أزمات مالية حادة بعد منتصف القرن التاسع عشر، إذ حدث تدهور كبير في المؤشرات الاقتصادية والمالية وارتفاع مستويات الدين العام بشكل كبير لتصل إلى 197% من الناتج المحلي في عام 2021، وترافق ذلك بعدم القدرة على سداد الدين مما أدى إلى خضوع لبنان لبرنامج إصلاحات مقدم من صندوق النقد الدولي يتلخص في "برنامج إعادة هيكلة الديون الذي سيحقق حيزا ماليا قصير الأجل وقدرة على تحمل الديون متوسطة الأجل، وإعادة الهيكلة الشاملة للقطاع المالي من أجل استعادة الملاءة المالية للقطاع المصرفي، واعتماد إطار جديد للسياسة النقدية يستعيد الثقة في سعر الصرف واستقراره، وتعديل مالي مرحلي يهدف إلى استعادة الثقة في السياسة المالية، والإصلاحات المعززة للنمو، وتعزيز الحماية الاجتماعية" وهذا يضع عليها تحديات وعبئا كبيرا من أجل استعادة وضعها ما قبل الأزمة.

ويستخدم البنك الدولي منهج التحليل الوصفي لوصف المؤشرات الرئيسية والأوضاع الاجتماعية في لبنان، والأسباب الرئيسية لتدهور الأوضاع التي كان من أبرزها حسب البنك الدولي عدم أخذ السياسات المالية والنقدية الملائمة للوضع في لبنان والتأخر في بدء رد الفعل تجاه الأزمة السابقة إذ وصفها التقرير بالكساد المتعمد، ذلك بسبب توترات وعدم اتفاق بين أصحاب القرار، أضف إلى ذلك تتابع هذه العوامل بالأزمة الصحية العالمية، وانفجار مرفأ بيروت، وعلى كون لبنان تعاني أساساً من هشاشة المؤشرات الاقتصادية لم تكن قادرة على تحمل صدمات كبيرة كهذه، والتي أدت بدورها إلى تدهور كبير في جميع مناحي الحياة سواء الاجتماعية أو الصحية أو الاقتصادية أو السياسية. كما يستخدم البنك الدولي في دراسته هذه المنهج القياسي والذي خلص أيضاً إلى أن هشاشة المؤشرات الاقتصادية والمالية قلصت هامش المساحة لتحمل أي صدمات أخرى على الأقل خلال الفترة قصيرة الأجل.

3.4.2 في السياق الفلسطيني

تشكل الحالة الفلسطينية سياقاً دراسياً فريداً إذ أن الحكومة الفلسطينية ذات الولاية القانونية على بعض مناطق الضفة الغربية، والانقسام الذي سلبها قطاع غزة من سيطرتها الفعلية، تعيش ضمن سياق احتلال استيطاني وتفتقر إلى مقومات السيادة السياسية والاقتصادية على الأراضي التي تخضع لها، والتي أصبحت بمثابة معازل تفتقر إلى التواصل الجغرافي، والمعزولة عن العالم حيث تسيطر إسرائيل على المعابر الحدودية إليها، كما تسيطر على جزء هام من إيراداتها من الرسوم الجمركية وإيرادات الضرائب الأخرى في إطار نظام المقاصة الذي يتبع نظام الفاتورة الموحدة ما يخلق حالة من الهشاشة المالية، وجعل مشروعها في البناء المؤسسي لتأسيس دولة ذات سيادة ضرباً من الخيال. وتفتقر هذه الحالة

إلى دراسات قياسية هامة لموضوعتي الاستدامة المالية، واستدامة الدين العام فيها، وأستعرض هنا بعض الدراسات التي أمكن الوصول إليها.

يبحث قباجة (2012) تحليلاً للوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية من خلال شرح تفصيلي لمكونات الموازنة العامة من جانب الإيرادات والنفقات والمساعدات والمنح الخارجية والدين العام، مع إبراز أهم المفاصل التاريخية خلال الفترة 1995-2011، والمشاكل التي تعاني منها المالية العامة للسلطة الفلسطينية، وتوضيح شروط تحقيق الاستدامة وتقديم مقترحات السياسات التي من شأنها أن تحقق الاستدامة المالية في فلسطين. ويتبع قباجة في دراسته منهج التحليل الوصفي. وتخلص الدراسة إلى أنه على الرغم من أن الدين العام للسلطة الوطنية الفلسطينية من الناتج المحلي الإجمالي لم يتجاوز الحد القانوني وهو 40٪، وأنه يعتبر منخفضاً إذا ما قورن بالدول العربية الأخرى وحتى دول أجنبية، إلا أن عمر السلطة مع حجم الدين العام المرتفع يعتبر مقلقاً وخاصة بأن الدين العام كان بالأغلب لتغطية نفقات جارية. وتوضح الدراسة بأنه إذا ما استمرت السلطة الوطنية بالاقتراض من أجل تغطية نفقاتها الجارية فمن الممكن أن يهدد ذلك الاستدامة المالية، وتقدم الدراسة عدداً من التوصيات لزيادة الإيرادات وترشيد النفقات لسد فجوة انخفاض التمويل وفجوة الموازنة بشكل العام والتي ستعكس على خفض الدين العام لاحقاً.

بينما نجد أن صبيح وعبد الكريم (2017) يسعيان إلى تحليل الاستدامة المالية للسلطة الوطنية للفترة 1996-2015، وذلك من خلال المنهج الوصفي التحليلي لبيانات الموازنة العامة، ومقارنة المؤشرات الرئيسية للسلطة الوطنية مع المؤشرات الدولية. وتخلص هذه

الدراسة إلى أن الوضع المالي للسلطة الوطنية غير قابل للاستدامة في ظل الأوضاع الاقتصادية والسياسية الغير مستقرة، التي أدت إلى ارتفاع مؤشرات العجز الجاري والكلبي لموازنة الحكومة الفلسطينية من الناتج المحلي وتجاوزها المعايير الدولية، بالإضافة إلى اعتماد الحكومة على تراكم المتأخرات سنوياً والتي تضيف لعبء الدين العام وجعلت نسبة الدين العام في تزايد مستمر حيث وصلت إلى حوالي 39% في عام 2014 خاصة مع الانخفاض الحاد في مستوى المنح والمساعدات. وتتبع الدراسة المعايير الدولية والمتمثلة في عدم تخطي العجز المالي للموازنة نسبة 3% من الناتج المحلي، وعدم تخطي الدين العام نسبة 60% من الناتج المحلي وذلك طبقاً لمعاهدة ماستريخت 1992.

درست مؤسسة أمان⁴ (2019) تفاصيل الدين العام ومتأخرات القطاع الخاص من خلال المنهج الوصفي التحليلي في استقراء بيانات الموازنة العامة والدين العام والمتأخرات، أظهرت الدراسة بأن المالية العامة تعاني من وضع مالي غير مستدام، إذ أنها تعاني من عجوزات مالية مستمرة، وأن الأسباب في ذلك عدا عن سيطرة الاحتلال على الموارد المحلية والحدود، وأن 75% من الإيرادات تخضع لظروف سياسية، تعود إلى أن مشكلة النفقات المتنامية والتوسع المؤسساتي للسلطة دون الاعتبار إلى الظروف الاقتصادية وحجم الإيرادات يضعها في وضع مالي غير مستدام. وأوصت الدراسة بضرورة ترشيد النفقات ضمن جدول أولويات

⁴ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، وهي منظمة غير حكومية تأسست عام 2000 بمبادرة عدد من مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الصالح، والتي وحدت جهودها في إطلاق برنامج وطني لمكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في القطاعات الفلسطينية المختلفة من أجل بناء نظام النزاهة الوطني.

والتوجه التدريجي نحو النفقات التطويرية، ومكافحة الاختلاسات، وأخيراً توسيع القاعدة الأفقية للضرائب للحد من التهرب والتسرب الضريبي.

وفي دراسة أخرى أعدتها مؤسسة أمان (2020) حاولت دراسة واقع تنفيذ استراتيجية المال العام 2017-2022، وأيضاً محاولة معرفة مدى تنفيذ وزارة المالية لجملة من المؤشرات حول إدارة المال العام، من خلال منهجية استقصائية قائمة على مراجعة الأدبيات والخطط المتعلقة بأجندة السياسات الوطنية 2017-2022، وكان الدين العام أحد المحاور التي تم تقييمها، لأن أحد أهداف الخطة كان السعى إلى تخفيضه. توصلت الدراسة إلى أن هناك إشكالية في تنفيذ الاستراتيجية إذ أن التطبيق للإجراءات كان جزئياً، وأن إطلاق الحكومة لخطط تنفيذ ترشيد النفقات لم يترجم بشكل ملحوظ على موازنتها. أيضاً أشارت الدراسة إلى صعوبة الحصول على البيانات وعدم تعاون وزارة المالية لتنفيذ الدراسة ما لم يُتيح تقديم أي معلومات حول المعوقات في تنفيذ الاستراتيجية، وأن تقييم الشفافية للحكومة كان دون المأمول. أما فيما يخص الدين العام فلم تستطع الحكومة تخفيضه بحسب الخطة، وأنه على الرغم من أنه لا يتجاوز حاجز 40% إلا أن الدين المعلن في التقارير المالية لا يشمل الديون المستحقة لصندوق التقاعد والصناديق الأخرى وغيرها من الديون مما يعني دق ناقوس الخطر حسب الدراسة.

4.1 التعقيب على الدراسات السابقة

من مراجعة الدراسات التجريبية يمكن تلخيص عدة نقاط بشكل عام أهمها:

أ- اختلاف دوافع اللجوء لتحليل دراسة استدامة المالية العامة "الدين العام" في كل دراسة ولكن الغاية واحدة وهي الاستدامة المالية وكيفية تحقيقها، مع تزايد الاهتمام بها على صعيد جميع الدول سواء ذات الدخل المرتفع أو المنخفض.

ب-تعدد مناهج القياس وعدم مناسبة بعضها لبعض الحالات كما تبين في دراسة (Legrenzi, G. and Milas, C. 2011) في حالة البرتغال. بالإضافة إلى عدم الاعتماد على منهجية واحدة في الحكم على الاستدامة خلال الدراسة الواحدة.

ت-تباين في وضع المعايير الأمثل للاستدامة من قبل الوكالات الدولية، والتي تم اثباتها في بعض الدراسات بأن كل دولة هي حالة استثنائية بظروفها وخصائصها تجعل الحدود الأمثل مختلفة عن غيرها كما تم عرضه في دراسة (بنتور م.، 2018) و (Legrenzi, G. and Milas, C. 2011) و (Kazakove, S. and 2018) و (Inaba, K. 2018).

ث-وأهميه الدور الحكومي في أخذ السياسات المالية والنقدية الملائمة مع الوضع الاقتصادي والمالي في التوقيت المناسب لتجنب التعثر أو إعطاء مساحة أكبر لتحمل صدمات غير متوقعة كما حصل في لبنان (البنك الدولي، 2021).

ج-تركز بعض الدراسات على تحليل الدين الخارجي فقط أو الدين المحلي فقط وأخرى على الدين العام، في حين أولت بعض الدراسات اهتماما لاستدامة الدين الخارجي لأن خطر التأثير على سيادة الدولة واحتمالية فرض شروط من قبل المقرضين أو المنظمات الخارجية أكبر، بالإضافة إلى أن محددات استدامة الدين الخارجي

عرضة لعدم اليقين بشكل أكبر، إذ أنها تتأثر بعوامل خارجية سياسية واقتصادية تتعلق بالدول المُقرضة، أو سعر الصرف ومعدل الفائدة الخارجي، ويمكن ملاحظة لجوء بعض الدول إلى التخلص النهائي من بعض الديون الخارجية التي تزيد احتمالية التأثير على سيادتها كما فعلت تركيا بتصفيها لدين صندوق النقد الدولي في عام 2015 (البيك، ز. 2021). أما بالنسبة لتحليلات الدين المحلي فإن الدراسات أولت اهتماماً للأطراف الشريكة للحكومة في الاقتصاد المحلي من قطاعات رئيسية كالقطاع المصرفي والمستثمرين والمستهلكين من الأسر المعيشية إذ أن الارتباط الوثيق بين هذه العناصر يجعل من تعثر المالية العامة بداية سلسلة انهيارات في باقي القطاعات والأمر الذي لا ترغب أي حكومة بحدوثه.

ح- كما يهدف بعض الدراسات إلى معرفة أثر الدين العام على النمو الاقتصادي من أجل الكشف عن تزاخم القطاع العام للقطاع الخاص وإذا ما كان التأثير نفسه على المدى القريب أو البعيد، وهذا يعتبر مؤشراً أيضاً على كفاءة إدارة الدين العام وينبئ باستدامة المالية على المدى البعيد.

خ- بالنسبة لطرق تحليل الاستدامة المالية يعتمد بعض الدراسات التجريبية على التحليل الوصفي وعلى مؤشرات إطفاء الدين العام وتقويمها من خلال المعايير الدولية، وبعضها الآخر على استخدام الطرق القياسية بدأت من أكثرها بساطة إلى الأكثر تعقيداً باستخدام نماذج التوازن العام، كما استخدمت الدراسات إختبار الثبوتية لتحليل السلاسل الزمنية والتكامل المشترك ما بين النمو في الناتج المحلي والدين العام، أو

الصادرات والدين العام، مع مراعاة الحالات الخاصة التي تظهرها السلاسل الزمنية لكل دولة.

د- ويمكن التلخيص أيضاً أن كل دولة هي حالة استثنائية ولا يمكن الجمع على معايير محددة وجازمة، إذ من الممكن أن تكون هذه المعايير كمرشد وموجه لاحتمالية حدوث الاستدامة من عدمها ولكنها ليست بالضرورة صحيحة، إذ من الممكن الوصول إلى مرحلة عدم الاستدامة على مستوى أقل بكثير مما يحدده المعيار أو أعلى، وذلك يرتبط بعوامل داخلية وخارجية أخرى أهمها مستوى التنمية والاستقرار السياسي.

بعد الإطلاع على الدراسات التجريبية السابقة والنظريات الاقتصادية التي تناولت استدامة الدين العام والمالية العامة، في الفصل التالي يتم تحليل الدين العام والمالية العامة في السياق الفلسطيني، الذي يختلف عن الاقتصادات سابقة الذكر ذات السيادة الكاملة على مواردها المالية والطبيعية وحدودها والتي ربما يكون لديها الفرصة لإتخاذ السياسات المناسبة في الوقت المناسب، يعرض الفصل التالي السياق الفلسطيني، وتطورات المالية العامة والدين العام، وأهم التحديات والمعوقات التي تواجهه. وفي ضوء المراجعة النظرية السابقة تكون الاختبارات في إطار التحليل القياسي والتي تظهر في الفصل الرابع كالاتي؛ إختبار استقرار السلاسل الزمنية لكل من الميزان الأولي والدين العام كمؤشرات من الناتج المحلي كما إعتدته دراسة كل من بون Bohn و ليما وايسلر (Lima, L. and Issler, J. 1997) و(شرف، م. وشاهين، ع. 2021)، والتكامل المشترك ما بين الإيرادات والنفقات كما في

دراسة كل من (السيد، هـ. 2018) و(آل طعمة، ح. والشمري، هـ. 2018)، ودالة استجابة
المالية العامة للدين العام كما في دراسة (Millo, L. 2005) و(Tiwari, A. 2011) و
(Waheed, A. 2016) وغيرهم، وأخيراً فحص المرونة لكل من الإيرادات والنفقات كما في
دراسة (النويران، ث. 2021).

3 الفصل الثالث

السياق الفلسطيني

يبقى تناول النظريات الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية في الحالة الفلسطينية طابع خاص في ظل عدم وجود دولة ذات سيادة على أرضها وحدودها ومواردها الطبيعية والمالية، بالإضافة إلى عدم امتلاك عملة نقدية خاصة الأمر الذي يجعل من تطبيق النظريات والسياسات أكثر تعقيداً، وفي ضوء ذلك يعرض هذا الفصل أبرز ملامح الاقتصاد الكلي والمالية العامة لفلسطين مع وُضْعِها في إطارها السياسي خلال فترة الدراسة. يعرض الجزء الأول من الفصل لمحة عن تطورات المؤشرات الاقتصادية الرئيسية خلال فترة الدراسة 1996-2020، والتي تعطي صورة عامة عن معدلات النمو في الناتج المحلي وطبيعة النشاط الاقتصادي في فلسطين ومعدلات البطالة ومعدل الأسعار العامة، ثم لمحة عن تطور القطاع المصرفي والوضع الخاص الذي يعمل في ظله لما له من دور مهم في الاقتصاد الفلسطيني، وينتهي بصورة مفصلة عن تطورات القطاع المالي وتأثره بالأحداث السياسية والاقتصادية خلال نفس الفترة مع التركيز على جزئية تطور الدين العام، وبيان وضع مؤشرات الدين العام للحكومة الفلسطينية مقارنة بالحدود المثلى التي وضعتها بعض الوكالات الدولية، وأخيراً استعراض توقعات مستويات الدين العام حتى عام 2027 بناءً على عدة سيناريوهات افترضتها الدراسة.

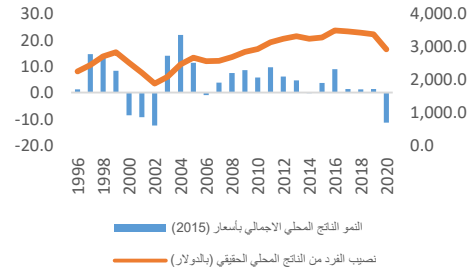
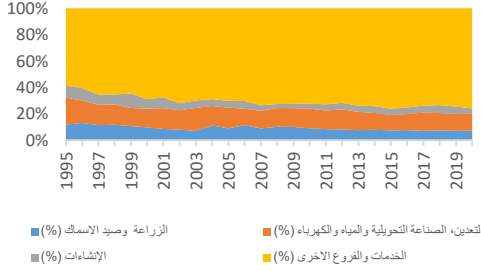
1.3 التطورات الاقتصادية ضمن السياق السياسي 1996-2020

كان للأحداث والتطورات السياسية أثر كبير على الاقتصاد الفلسطيني، مما أكسبه طابع عدم الاستقرار وزاد من صعوبة تراكم الجهود الإنمائية واليقين في التوقعات والخطط المستقبلية.

في السنوات الأولى بعد مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية شهد الاقتصاد الفلسطيني معدلات نمو سنوية مرتفعة بشكل ملحوظ، ويعزى ذلك بسبب رئيسي إلى ارتفاع المساعدات والمنح الخارجية للشعب الفلسطيني لمساعدته في بناء المؤسسات الوطنية مع ارتفاع حصة صافي الدخل من الخارج من الناتج المحلي، استمر هذا الانتعاش الاقتصادي حتى انتفاضة الأقصى عام 2000 إذ تأثر بعلمليات التدمير والإغلاقات وتسريح العاملين الفلسطينيين لدى الجانب الإسرائيلي وفي المستوطنات والتوقف عن تحويل إيرادات المقاصة للحكومة الفلسطينية، والتي أدت بدورها إلى تراجع حاد في معدلات النمو خلال السنوات 2000-2002 ووصل متوسط التراجع في الناتج المحلي الحقيقي 10.1% سنوياً، مما يعكس حجم الضرر الذي لحق بالاقتصاد. تلاها فترة فيها نوع من التحسن والتعافي النسبي استمر إلى عام 2006، الذي شهدت فيه الساحة الفلسطينية حالة من عدم الاستقرار في ظل الانتخابات التشريعية وفوز حركة حماس، وتدهور الوضع الاقتصادي مرة أخرى نتيجة الرد السياسي الإسرائيلي في رفض تحويل إيرادات المقاصة، "فرض حصار مالي وسياسي نتج عنه عدم قدرة الحكومة على دفع مستحقات الموظفين لأكثر من 15 شهراً، أدى إلى تدهور الاقتصاد واستمر حتى منتصف عام 2007" (الوحيدى، 2017). عام 2007 كان العام الذي أعلن فيه الانقسام السياسي بشكل رسمي وتشكل حكومتين، ما أثر بشكل كبير على الاقتصاد الكلي وكان للحصار المفروض على قطاع غزة دور كبير في عزل وتعميق الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة واتساع الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين المنطقتين والتي باتت تظهر بوضوح في السنوات اللاحقة. تلاه ذلك أربع حروب على قطاع

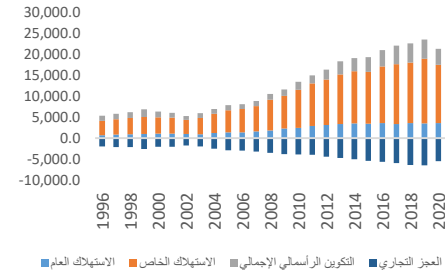
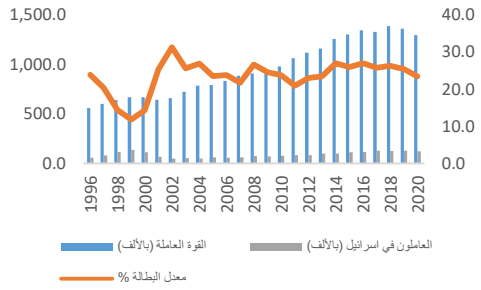
غزة أدت إلى خسائر كبيرة وهي عام 2008، 2012، 2014، وآخرها عام 2019، كانت الخسائر في الحروب كبيرة ومؤثرة بشكل واضح على الأوضاع الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية خاصة لمواطنين في قطاع غزة، حجم الدمار الذي خلفته الحروب قابله خسائر أكبر في الجهود الإنمائية والدخل الإجمالي المحلي ويأتي ذلك واضحاً في إحصاءات الدخل القومي. أضف إلى تأثير الاقتصاد في تغييرات السياسة الخارجية تجاه القضية الفلسطينية والتي كانت نتائجها رفع الدعم عن السلطة الوطنية والمنظمات العالمية التي تهدف إلى مساعدة اللاجئين الفلسطينيين في أواخر عام 2017، والتي بلا شك إنعكست في معدلات نمو متواضعة لعدة سنوات لاحقة لا تتناسب مع خطط التنمية وخلق فرص العمل وتقليل أعداد الفقراء، وأدى انخفاض المساعدات والمنح الخارجية إلى تحويل الخطط من المشاريع التطورية إلى الصرف على النفقات التحويلية والتي غالباً لا يكون أثرها مستداماً. في عام 2019 و2020 شهدت المالية العامة انقطاعاً لإيرادات المقاصة لأشهر متتالية ما أدى إلى إعلان موازنه طوارئ لعاميين متتاليين، وبذلك تأثر الانفاق الحكومي واستهلاك الأسر المعيشية بسبب إنقطاع الرواتب أو وجودها منقوصة، وتأثر الاستثمار الخاص كذلك إما بسبب تأثره بأطراف الاقتصاد الكلي الأخرى أو تراكم المتأخرات للقطاع الخاص في ظل عدم وفرة النقد لدى الحكومة. وكان الحال أصعب في عام 2020 لوجود الأزمة الصحة العالمية كوفيد-19 والتي أدت إلى تعمق الأزمة وإنخفاض حاد في الناتج المحلي الحقيقي. ويلخص الصندوق (1.3) تطور أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 1996-2020.

صندوق (1.3): تطور المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين



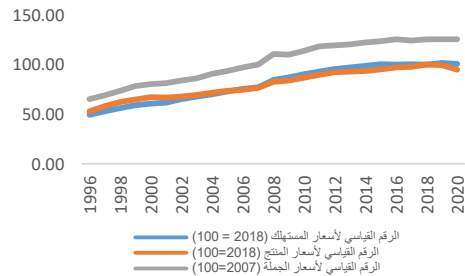
الشكل (2.1.3): نسب مساهمة القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني، يحوّز قطاع الخدمات على النسبة الأعلى وبشكل واضح وبمتوسط 60% من الاقتصاد الفلسطيني، يليه قطاع البناء والتشييد بمتوسط 15%، يليه قطاع الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء بمتوسط 13%، وأخيراً قطاع الزراعة بمتوسط 12%، مع ملاحظة انحسار مساهمة القطاعات الثلاث لصالح قطاع الخدمات.

الشكل (1.1.3): تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد بالدولار، ويظهر جلياً تأثيرهما بالعوامل السياسية والحروب كما ذكر سابقاً مع وضوح سمة عدم الاستقرار في الاقتصاد، بالإضافة إلى ارتفاع تأثير نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي بالدولار وعدم ملائمة النمو مع النمو السكاني، إذ ارتفع نصيب الفرد خلال الفترة وهي بحوالي 24 عام بنسبة فقط 41%.



الشكل (3.1.4): تطورات سوق العمل في فلسطين، نمو واضح في القوى العاملة، مع تنذب في معدلات البطالة متأثرة بشكل واضح بأعداد العاملين الفلسطينيين لدى الجانب الإسرائيلي كونه مؤشر أكثر حساسية للأوضاع السياسية. تعتبر معدلات البطالة في فلسطين مرتفعة ومن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الأكثر حساسية، إذ لا يستطيع الاقتصاد الفلسطيني بخصائصه الهشة استيعاب العاطلين عن العمل.

الشكل (3.1.3): الناتج المحلي الإجمالي بالمليون دولار حسب الإنفاق، يلاحظ حيازة إجمالي الاستهلاك (الخاص العام) على النصيب الأكبر من الناتج المحلي، شكل بالمتوسط 119% من الناتج المحلي، يغطي الجزء الأكبر منه من الواردات من الخارج، أما إجمالي التكوين الرأسمالي فقد كان بالمتوسط 26% من الناتج المحلي مع تباين كبير خلال الفترة، وبقي الميزان التجاري سالباً بمتوسط 46% مع تباين ملحوظ أيضاً في نسبته خلال الفترة.



الشكل (5.1.3): مؤشرات الأسعار، تشهد الاقتصاد الفلسطيني خلال 24 عاماً فترة الدراسة تذبذباً معتدلاً، ويمكن التلخيص بأن كل من أسعار المنتج والمستهلك والجملة تضاعفت أو قاربت من التضاعف خلال هذه الفترة.

المصدر: إعداد الباحثة بالإستناد إلى بيانات سلطة النقد الفلسطينية، إحصاءات المالية العامة

2.3 القطاع المصرفي 1996-2020

على الرغم من غياب العملة الوطنية في فلسطين والدور التي تلعبه في السياسات النقدية إلا أن القطاع المصرفي استطاع أن يلعب دوراً كبيراً في الاقتصاد الفلسطيني ومساندة المالية العامة من خلال تقديم التسهيلات وضخ السيولة النقدية،

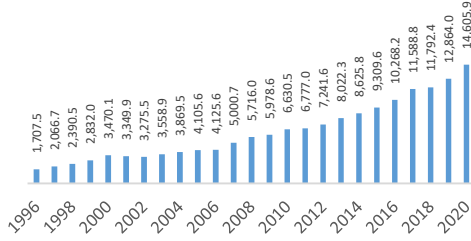
"سلطة النقد عملت على توفير السيولة النقدية في القطاع المصرفي، وتفعيل أدوات تعزيز الاستقرار المالي، عبر تحفيز البنوك ومنحها امتيازات لتقديم تسهيلات لقطاعات اقتصادية هامة وحيوية لاسيما القطاعات الإنتاجية والصناعية والصحية، فكانت 78% من التسهيلات المصرفية من نصيب القطاع الخاص، وبلغت التسهيلات المقدمة للحكومة 22% من إجمالي التسهيلات المصرفية، وذلك بهدف تمكينها من تسديد التزاماتها المالية والحفاظ على الدورة الاقتصادية في ظروف استثنائية...". (سلطة النقد، 2021)

وبسبب البيئة الاستثنائية التي يعمل في ظلها كان هناك العديد من التحديثات والتعديلات على القوانين الناظمة لعمل القطاع المصرفي لإكسابه الثقة والاستدامة، على الرغم من عدم وجود قانون صريح ينظم حجم الاقتراض البنكي للقطاع العام من البنوك المحلية إلا أنه في عام 2010 تم الاتفاق بين الحكومة وسلطة النقد الفلسطينية على سقف اقتراض يحدد برأس مال البنوك العاملة في فلسطين⁵ وذلك لضمان استدامة عمل القطاع المصرفي والحفاظ على

⁵ لا يوجد نص قانوني أو قرار مجلس وزراء صريح يتعلق بسقف الاقتراض، وفي نفس الوقت تقوم سلطة النقد بتحليل مخاطر الائتمان للقطاع العام بمؤشر الائتمان المقدم للحكومة الفلسطينية إلى حقوق الملكية لإجمالي المصارف، "تزايد حصة القطاع العام من إجمالي الائتمان الممنوح من المصارف العاملة في فلسطين عبر الزمن، لا سيما في العام 2012 ... وذلك بسبب ارتفاع حدة الأزمة المالية التي تعاني منها الحكومة. وهذا يشير إلى ارتفاع درجة مخاطر التعرض وانكشاف المصارف أمام هذه الأزمة، حيث تجاوز الائتمان الممنوح للحكومة حقوق الملكية لإجمالي المصارف. وكإجراء احترازي للحد من هذه المخاطر دعت سلطة النقد المصارف للتعامل بحذر شديد في موضوع الائتمان المقدم للحكومة الفلسطينية" (سلطة النقد، 2012).

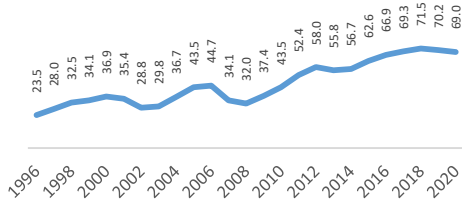
ودائع العملاء. في الأزميتين الأخيرتين 2019 و 2020 التي تعرضت لهما الحكومة في ظل فقدان إيرادات المقاصة قدم القطاع المصرفي التسهيلات المالية متجاوزاً سقف الاقتراض، أضيف إلى ذلك تم تقديم تسهيلات للمقترضين من الموظفين العموميين من تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل، وإعادة جدولة القروض القديمة دون إضافة عمولات جديدة، وتسهيلات بشأن الشيكات الراجعة (سلطة النقد، 2021)، مما ساعد على صمود القرار السياسي الفلسطيني تجاه قرار حكومة الاحتلال الغير شرعي، وهذا يثبت الدور المهم الذي يلعبه القطاع المصرفي الذي لا يقتصر فقط على تقديم التسهيلات المالية للقطاع العام والخاص، وإنما صمود الحكومة والشعب الفلسطيني أمام سياسات الاحتلال. يوضح الصندوق رقم (2.3) يوضح تطور المؤشرات الرئيسية للقطاع المصرفي.

صندوق (2.3): تطور القطاع المصرفي في فلسطين 1996-2020



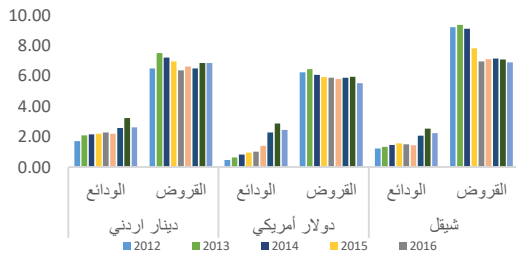
ودائع العملاء المقيمين

الشكل (2.2.3): التطور في حجم الودائع لدى البنوك العاملة في فلسطين خلال فترة الدراسة بالمليون دولار، نمت كذلك إجمالي ودائع العملاء في فلسطين بشكل ملحوظ مع تأثرها أيضاً بالأحداث السياسية التي مرت بفلسطين، وصل متوسط النمو السنوي خلال الفترة 10% مع وجود تباين مرتفع بحوالي (-3%) في عام 2001 إلى 23% في عام 2000).



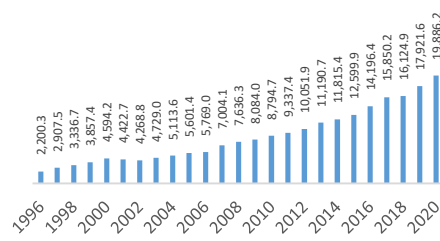
نسبة إجمالي التسهيلات من ودائع العملاء

الشكل (4.2.3): نسبة إجمالي التسهيلات من الودائع، يعتبر مؤشراً على السيولة وفعالية القطاع المصرفي في نفس الوقت في الاقتصاد، يلاحظ اتجاه مرتفع لنسبة التسهيلات إلى الودائع مع تأثره بشكل ملحوظ في الفواصل الهيكلية للاقتصاد الفلسطيني، ومع ذلك لم يصل إلى الآن للحجم المثالي الذي يحدد عادة بنسبة 80-90%.



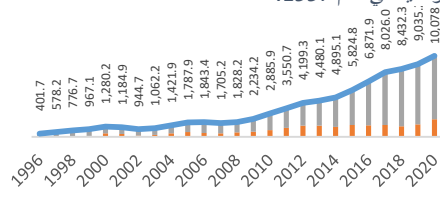
الشكل (3.2.3): متوسط نسب الفائدة على كل من الودائع والقروض لكل نوع عملة في المصارف الفلسطينية خلال الفترة 2012-2020، يلاحظ تباين واضح في نسب الفوائد بين القروض والودائع، مع ارتفاع الفائدة على القروض بعملية الشيكات بشكل أكبر منه في عملة الدولار الأمريكي أو الدينار الأردني، وارتفاع الفائدة على الودائع بالدينار الأردني بشكل أكبر من الدولار الأمريكي.

يضم القطاع المصرفي الفلسطيني 13 مصرفاً، منها 7 مصارف محلية و6 مصارف وافدة وذلك حسب إحصاءات سلطة النقد في نهاية 2021. تأثر تنظيم القطاع المصرفي بالعديد من الأحداث السياسية والقوانين الناظمة لعمله خلال فترة الدراسة. من أبرز السمات التي يعمل في ظلها القطاع المصرفي الفلسطيني؛ عدم الاستقرار وارتفاع مخاطر الاستثمار، غياب العملة الوطنية، التعامل بثلاث عملات الدينار الأردني والدولار الأمريكي والشيكات.



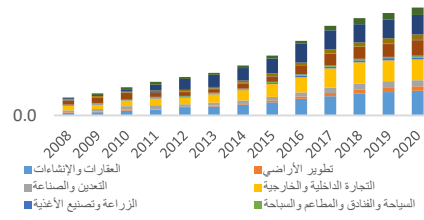
إجمالي موجودات / مطلوبات المصارف

الشكل (1.2.3): تطور القطاع المصرفي من خلال إجمالي الموجودات/ المطلوبات بالمليون دولار خلال فترة الدراسة، نمت إجمالي الموجودات/ المطلوبات لدى البنوك العاملة في فلسطين بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة مع تأثرها في الفواصل الهيكلية التي تعرض لها الاقتصاد الفلسطيني، وذلك بمتوسط نمو سنوي 10%، لتكون القيمة الدنيا انكماش بنسبة 4% في عام 2001، وقيمة قصوى نمو بنسبة 32% وكانت في بداية تشكل النظام المصرفي الفلسطيني بعد مجيء السلطة الوطنية في عام 1997.



التسهيلات الائتمانية القطاع الخاص القطاع العام

الشكل (3.2.3): حجم التسهيلات الائتمانية وتوزيعها حسب القطاع (عام وخاص) بالمليون دولار، تأثر حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة بالعديد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى القوانين المعدلة لتنظيم عمل القطاع المصرفي في فلسطين، يلاحظ ارتفاع حاد في حجم التسهيلات المقدمة لكل من القطاع العام والخاص خاصة بعد عام 2007. بلغ متوسط النمو السنوي في التسهيلات 15% متباين واضح (-20% في عام 2002، و44% في عام 1997).



الشكل (5.2.3): توزيع التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص حسب نوع الاستخدام والقطاع بالمليون دولار، يلاحظ ارتفاع نسبة التسهيلات الائتمانية للتجارة، العقارات والإنشاءات، القروض الاستهلاكية، خدمات الأعمال والخدمات الاستهلاكية بالترتيب حسب المتوسط الأعلى خلال الفترة، مع التغيير في النسب خلال السنوات الأخيرة، إذ يحتل قطاع الإنشاءات على النصب الأكبر من التسهيلات بنسبة 23% تقريباً.

3.3 تطور المالية العامة للحكومة الفلسطينية 1996-2020

إكتسبت المالية العامة أهميتها في كونها أحد أهم أدوات التأثير بالدورة الاقتصادية المحدودة، وبهذا لعبت دوراً كبيراً ومهماً في الاقتصاد الفلسطيني وكانت شريك القطاع الخاص في نمو الاقتصاد الفلسطيني. عانت المالية العامة خلال فترة الدراسة من عجز مالي مستمر وذلك بسبب محدودية مواردها المالية وتنامي النفقات العامة بشكل كبير لخصوصية الأوضاع في الحالة الفلسطينية والتي تحدثت عنه العديد من التقارير المحلية والأجنبية، مما جعلها تعتمد بشكل كبير على المنح والمساعدات الخارجية كمصدر مهم في تمويل النفقات العامة سواء الجارية منها أو التطويرية.

1.3.3 الإيرادات العامة

عرفت إيرادات الحكومة الفلسطينية بمحدوديتها وعدم تنوعها وضعف القدرة على تنميتها وأيضاً هشاشتها وذلك لعدة أسباب أهمها: طبيعة المداخيل وهي ضريبية بمعظمها التي تكون أكثر عرضة للتأثر بالدورة الاقتصادية، وعدم امتلاك السيطرة على حصة كبيرة من المداخيل والتي تعرف بإيرادات المقاصة مما يعرضها لفقدانها أو انقطاعها في ظل الظروف السياسية المتوترة وهو ما شهدته الحكومة في كل من الفترات التالية (1997، 2000-2002، 2006-2007، 2011، 2012-2013، 2019-2020) (كنفاني ن. وصلاح س.، 2015)، وعدم وضوح حدود المناطق التي تسيطر عليها السلطة الوطنية مما يفقدها جزء من الإيرادات، وتقيدها باتفاقية باريس الاقتصادية 1994 وهي المنظمة للعلاقات الاقتصادية والمالية والنقدية في الأراضي الفلسطينية والتي تحد من القدرة على اتخاذ السياسات، وقلة أو ربما عدم وجود عوائد استثمارية كافية.

وحسب تحليل بيانات المالية العامة تأتي مصادر دخل الحكومة الفلسطينية في أغلبها على شكل ضرائب، ويتم تصنيفها في التقارير المالية للحكومة الفلسطينية إلى إيرادات محلية وإيرادات المقاصة، على الرغم من أن الضرائب نفسها من جمارك وقيمة مضافة ودخل إلخ... إلا أن الفارق بينها هو الجهة المحصلة للضرائب أو الجابية، فهي إما أن تكون محصلة من المكاتب التابعة للحكومة الفلسطينية، أو من الجانب الإسرائيلي بالنيابة عن الحكومة الفلسطينية بسبب عدم السيطرة على الحدود والموانئ وبالتالي الحركة التجارية مع الخارج والتي تعتبر مصدراً مهماً للضرائب. على الرغم من أن هذا التقسيم في الإيرادات ليس شائعاً في أي دولة أخرى أو أنه حسب معايير دولية إلا أنه يراعي خصوصية الوضع الفلسطيني، ويظهر التباين في حجم الموارد المالية التي تسيطر عليها الحكومة مباشرة وتلك تحت السيطرة الإسرائيلية والتي تبقى احتمالية تحويلها متعلقة بقرارات سياسية، وهنا يكمن سبب حقيقة عدم الاستقرار المالي العام، ويلخص (الجدول 1.3) أهم مصادر الإيرادات.

شهدت الإيرادات العامة للحكومة الفلسطينية تذبذباً وتبايناً ملحوظاً في النمو السنوي خلال فترة الدراسة 1996-2020، إذ سجلت القيمة الدنيا لنمو الإيرادات العامة السنوية سالب 70.7% في عام 2001 والقيمة القصوى للنمو السنوي سُجِلت في عام 2003 بحوالي 158.6%، وعلى الرغم من أن معدل النمو السنوي مرتفع في عام 2003 إلا أن الإيرادات العامة كانت في مستوى أقل منه في السنوات ما قبل عام 2000، وهذا يعني أن معدل النمو السنوي جاء من انخفاض قاعدة المقارنة 2002 إذ عانت الإيرادات العامة في هذه الفترة من آثار الانقضاة، ويعتبر التباين الكبير دليلاً على عدم الاستقرار في المالية العامة

وحجم تأثر المالية العامة بالأحداث السياسية، ويُظهر (الصندوق 3.3، الشكل 1.3.3)

يُظهر تأثر الإيرادات العامة خلال الفترات المفصلية في الوضع الفلسطيني التي تم ذكرها

سابقاً.

الجدول (1.3): طبيعة ومصادر الإيرادات العامة للحكومة الفلسطينية 1996-2020

1. جمارك: هي نسب مختلفة أو مبالغ مقطوعة تفرض على السلع والخدمات المستوردة، ويحكمها الاتفاقيات التجارية الموقعة بين الحكومة الفلسطينية والدول الأخرى بالإضافة إلى اتفاقية باريس الاقتصادية 1994. تشكل الجمارك من إجمالي المقاصة بالمتوسط 41%، ويلاحظ ارتفاع نسبة مساهمتها بإيرادات المقاصة بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة.	إيرادات المقاصة
2. ضريبة قيمة مضافة: تفرض بنسبة ثابتة 16% على كل السلع المستهلكة ما عدا السلع من الفئات الثلاث (خدمات السياحة، المنتجات الزراعية، السلع المصدرة) تكون نسبة 0% أي معفاة، وهذه النسب تمثل النسب المفروضة خلال فترة الدراسة، وضمن المتفق عليه في إتفاقية باريس الاقتصادية 1994. شكلت إيرادات ضريبة القيمة المضافة نسبة 27% من إجمالي إيرادات المقاصة.	تعرف إيرادات المقاصة بمجموع الضرائب والرسوم التي يجيها الجانب الإسرائيلي بالنيابة عن الحكومة الفلسطينية والناجمة عن العمليات التجارية الخارجية التي يكون المقصد النهائي لها فلسطين، ويقوم بتحويلها شهرياً حسب الاتفاق في البند 15 من إتفاقية باريس الاقتصادية 1994، تبلغ إيرادات المقاصة حوالي 65% من إجمالي الإيرادات للحكومة الفلسطينية، وعلى ذلك فإن فقدانها يعتبر أزمة مالية حقيقية .
3. ضريبة البترول: تعرف بضريبة (بلو) وهي ضريبة فرضت على المشتقات البترولية المستوردة حسب ما نص عليه إتفاق باريس الاقتصادي، وتعتبر من الضرائب الغير مباشرة. شكلت ضريبة البلو بالمتوسط 31% من إجمالي إيرادات المقاصة.	
4. ضريبة الدخل: الضريبة المضافة من دخل العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، شكلت حوالي 1% فقط من إجمالي إيرادات المقاصة.	
1. ضريبة الدخل: ضريبة الدخل المحلية تمثل ما يجبي عن الأفراد والشركات العاملين في الأراضي الفلسطينية، وتم فرض أكثر من قانون دخل خلال فترة الدراسة وتعديل الشرائح لتحقيق العدالة المجتمعية، تشكل حوالي 18% من إجمالي الإيرادات المحلية.	إيرادات محلية
2. ضريبة القيمة المضافة: تفرض على جميع السلع والخدمات المستهلكة وتطبق عليها نفس الاستثناءات المشار إليها أعلاه بنسبة 16% وهي نسبة ثابتة، شكلت نسبة 25% من إجمالي الإيرادات المحلية.	تعرف الإيرادات المحلية بجباية الضرائب والرسوم وأي مصادر دخل عن طريق مكاتب وموظفي الحكومة الفلسطينية مباشرة، وبالتالي تكون السيطرة التامة عليها من قبل الحكومة، تتأثر الإيرادات المحلية بالأحداث والأوضاع السياسية والاقتصادية بشكل كبير أيضاً، تكون طبيعة الإيرادات متشابهة مع إيرادات المقاصة.
3. الجمارك: تفرض بنسب مختلفة على بعض أنواع السلع أيضاً المستوردة من الخارج ولكنها تجبي عن طريق المكاتب التابعة للحكومة الفلسطينية، شكلت بالمتوسط 13% من إجمالي الإيرادات المحلية.	
4. المكوس: ضريبة تفرض على سلع معينة، وهي التبغ والمشروبات، شكلت بالمتوسط حوالي 7% من إجمالي الإيرادات المحلية.	
5. ضريبة الأملاك: شكلت ضريبة الأملاك التي تمثل 10% المتبقية للحكومة المركزية نسبة 0.3% من إجمالي الإيرادات المحلية، أما نسبة 90% تجبي لصالح هيئات الحكم المحلي لم يتم احتسابها في النسبة.	
6. الإيرادات الغير ضريبية (رسوم وعوائد استثمارية): تشمل الأرباح من الشركات المملوكة للسلطة الوطنية والمساهمة فيها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وكذلك الرسوم الإدارية والغرامات والمصادرات والإيرادات غير الضريبية وتعتبر الإيرادات من العوائد الاستثمارية غير ملحوظة وهامشية. شكلت الإيرادات الغير ضريبية بالمتوسط 31% من الإيرادات المحلية.	
7. التحصيلات المخصصة: هي عبارة عن أمانات لصالح هيئات الحكم المحلي وتشكل نسبة 6% من إجمالي الإيرادات المحلية، تكون بنسبة 50% من رسوم النقل، و90% من الأملاك.	

المصدر: إعداد الباحثة، تم احتساب النسب بالإعتماد على إحصاءات المالية العامة، أما التعريفات فشملت مصدرين، (1) قانون

رقم (7) لسنة 1998 بشأن تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية، (2) التقارير الشهرية لوزارة المالية

2.3.3 النفقات العامة

لعبت الحكومة دوراً كبيراً في الاقتصاد وشكلت حصة الإنفاق العام من الناتج المحلي خلال فترة الدراسة بالمتوسط 32%، بتباين مرتفع يتراوح ما بين 21-49%، سُجِّلت أعلى مساهمة للإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأولى لنشأتها وبدا الانخفاض ملحوظاً بعد عام 2010، إذ انخفض تدريجياً ليصل حوالي 21% في عام 2020. شكلت النفقات التشغيلية الحصة الأكبر من الإنفاق العام واستمرت في الارتفاع حتى 2020، إذ ارتفعت من 77% في عام 1996 إلى حوالي 96% في عام 2020، جاء هذا الارتفاع على حساب انخفاض حصة النفقات التطويرية، وذلك لسبب رئيسي هو هيكلية الانفاق العام والذي يغلب عليه أن يكون على شكل تعويضات للعاملين والمساهمات الاجتماعية والنفقات التحويلية والتي تشكل حوالي 70% من إجمالي الإنفاق وتأخذ منحناً تصاعدياً ويكون لها أولوية الصرف في الأزمات وسنوات انخفاض الدعم الخارجي، وعلى ذلك في حين اتباع سياسة تقشف كما في العامين 2019 و2020 يكون بالأغلب عن طريق تخفيض الإنفاق التطويري (مؤسسة أمان، 2021).

تشكل فاتورة الرواتب وحدها معدل 15% من الناتج المحلي، وهي أعلى من متوسط الدول في نفس المستوى التي يبلغ بها المتوسط حوالي 7.8% من الناتج المحلي⁶، يذكر تقرير للبنك الدولي بعنوان (Public Expenditure Review of the Palestinian Authority, 2016) تحليل الإنفاق العام للحكومة الفلسطينية وتطور فاتورة الأجور

⁶ متوسط فاتورة الرواتب من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الغير متقدمة وغير الريفية أي التي لا يوجد لها ثروة طبيعية تحصل من خلالها على مورد. (Dybczak K. and Garcia-Escribano M. 2019)

والرواتب، كما تتناول الإنفاق على قطاع التعليم والصحة والأمن العام وصندوق التقاعد، والتي كان من أهم نتائجه أن معدل التوظيف في القطاعات الثلاث السابقة مرتفع مقارنة مع دول أخرى بنفس المستوى، وأيضاً على الرغم من أن إجمالي عدد الموظفين العموميين لعدد السكان يعتبر ضمن المعدلات المقبولة عالمياً إلا أن فجوة الأجور بين القطاع العام والخاص، وقوة النقابات العمالية أدت إلى ارتفاع فاتورة الرواتب وهو ما بات يؤثر على استدامة المالية، تسعى الحكومة مؤخراً لمعالجة بعض قضايا الإنفاق بالتزامن مع حساسية الموقف المالي في السنوات الأخيرة 2019-2020.

الجدول (2.3): توزيع النفقات التشغيلية للحكومة الفلسطينية ومتوسط مساهمة كل بند

النفقات التشغيلية	1. رواتب وأجور: شكلت فاتورة الرواتب والأجور نسبة 53.1% من إجمالي النفقات التشغيلية وذلك لا يشمل المساهمات الاجتماعية
2. غير الأجور: تشمل نفقات غير الأجور كلاً من النفقات التحويلية والمساهمات الاجتماعية ورأسمالية والفائدة، وشكلت 38.6% من إجمالي النفقات التشغيلية، بلغ متوسط الفائدة في الفترة 2015-2020 حوالي 60.8 مليون دولار	
4. صافي الإقراض: صافي النقص ما بين هيئات الحكم المحلي والحكومة المركزية على المستحقات تشمل خدمات عديدة أهمها فواتير الكهرباء والمياه، وشكل حوالي 8% من إجمالي الإنفاق التشغيلي.	
5. مدفوعات مخصصة: هي حصة الهيئات المحلية من الإيرادات العامة وتكون بنسبة 90% من ضريبة الأملاك، و50 من رسوم النقل على الطرق، وشكلت حوالي 0.3% من إجمالي الإنفاق التشغيلي.	

المصدر: إعداد الباحثة بناء على بيانات إحصاءات المالية العامة، أما التعريفات المذكورة فمصدرها التقارير الشهرية لوزارة المالية

3.3.3 الرصيد الكلي قبل المنح

خلال فترة الدراسة 1996-2020 استطاعت الحكومة أن تغطي إجمالي النفقات من الإيرادات بنسبة 66.5% بالمتوسط، إنخفضت نسبة تغطية النفقات من الإيرادات خلال

فترتين بشكل ملحوظ وهما فترة الانتفاضة، وفي عام 2006 وذلك بسبب انقطاع أموال المقاصة.⁷ بدأ الوضع المالي بالتحسن والاعتماد على الإيرادات غير المنح لتغطية إجمالي الإنفاق حتى وصلت نسبة التغطية 94.1% في عام 2016، ولكن مع التحديات والأحداث الجديدة التي واجهتها الساحة الفلسطينية منذ عام 2017، تأثرت المالية العامة بشكل كبير وتراجعت نسبة التغطية إلى 87.5%، أي أن الحاجة التمويلية ارتفعت إلى أكثر من 12.1%.

وبنفس النهج إنعكس ذلك على الرصيد الكلي، لم تشهد المالية العامة منذ نشوئها فائضاً مالياً في حساب الرصيد الكلي قبل المنح، إذ عانت من العجز المالي المستمر والذي كان متوسطه خلال فترة الدراسة 12.5% من الناتج المحلي الإجمالي، مع تباين واضح خلال السنوات، 29% في عام 2001 و1.3% في عام 2018. سُجِّلت المعدلات المرتفعة في الفترة ما قبل الانقسام إذ كانت بمتوسط 15.8%، استمر العجز الكلي قبل المنح من الناتج المحلي بتسجيل قيم مرتفعة حتى نهاية عام 2014، إذ وصل متوسط العجز الكلي قبل المنح من الناتج المحلي نسبة 16.1%. في عام 2013 تبنت الحكومة سياسة إصلاح مالي تتمثل في زيادة الإيرادات وضبط الإنفاق العام وانعكس ذلك بشكل ملحوظ خلال الفترة 2013-2018، والتي شهدت انخفاضاً تدريجياً ملحوظاً في العجز الكلي قبل المنح من الناتج المحلي وانخفضت من 8.1% في عام 2013 إلى 1.3% في عام 2018 محققة بذلك إنجازاً كبيراً، عادت لترتفع في عامي 2019 و2020 لتكون أعلى من نسبة 3% التي

⁷ السبب الذي جعل انقطاع أموال المقاصة في عامي 2019 و2020 لا يؤثر على نسبة تغطية النفقات من الإيرادات هو أنه في كلا العامين تم استلام أموال المقاصة دفعة واحدة في الأشهر الأخيرة من السنة المالية، الأمر الذي مكن الحكومة من سد الالتزامات المترتبة عليها، على عكس الفترتين السابقتين، الذي استمر فيهما الانقطاع بشكل متتالي في سنتين ماليين.

تعتبر الحد الأعلى لدى بعض الاتحادات مثل الاتحاد الأوروبي في معاهدة ماسترخت عام 1992 (Breuer, C. 2022: 2-3).

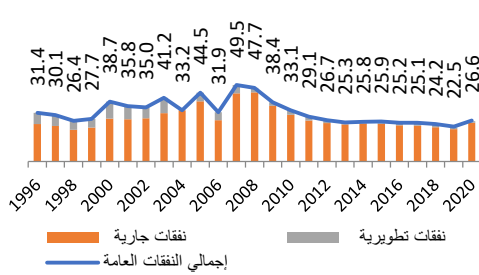
4.3.3 المساعدات والمنح الخارجية

لعبت المساعدات والمنح الخارجية دوراً مهماً في الاقتصاد الفلسطيني، وكانت مورداً مالياً مهماً أيضاً للمالية العامة للحكومة الفلسطينية، وخاصة في السنوات الأولى من الدراسة إذ وصلت إلى ما نسبته 27% من الناتج المحلي في عام 2008، ومنذ عام 2008 حتى 2020 شهدت المساعدات والمنح إنخفاضاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة للدراسة نظراً لعدة عوامل من أهمها: توترات ونزاعات محلية وإقليمية في بعض الدول العربية المانحة أثرت على وضعها المالي والاقتصادي وأولياتها، وتغير الاتجاه السياسي لدى بعض الدول المانحة تجاه القضية الفلسطينية سواء بشكل صريح كما فعلت الولايات المتحدة في عام 2017 أو مستتر كما فعل غيرها من الدول، ووجود المنح المشروطة بالإصلاح المالي (خبيصة م.، 2020). إنخفضت مساهمة المنح من الناتج المحلي إلى حوالي 2.9% في عامي 2019 و2020، وهو انخفاض حاد أثر بشكل سلبي على القطاع المالي خاصة في ظل تزامنه مع أزمة المقاصة والأزمة الوبائية، ويلخص (الصندوق 3.3، الشكل 1.3.3) هذه التقلبات.

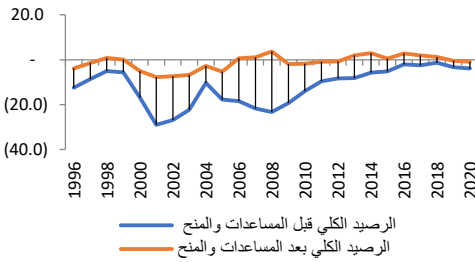
ساهمت المساعدات والمنح بشكل كبير في سد الفجوة التمويلية، إذ وصلت القيمة القصوى للعجز الكلي بعد المنح حوالي 7.8% في عام 2001 والقيمة الدنيا إلى فائض بحوالي 3.8% في عام 2008، وعلى ذلك يظهر الأثر الكبير التي تحدثه المساعدات والمنح في الوضع المالي العام.

الصدوق (3.3): تطورات المالية العامة للحكومة الفلسطينية 1996 - 2020

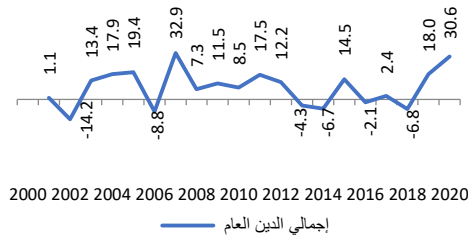
- نسبة من الناتج المحلي الإجمالي -



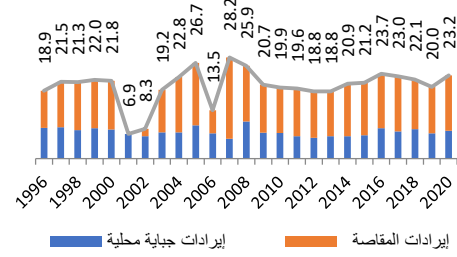
الشكل (2.3.3): يوضح تطور إجمالي النفقات بشقيها التشغيلية والتطويرية من الناتج المحلي الإجمالي، يتضح انخفاض حصة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ بعد عام 2008، مع وجود استقرار نسبي بعد عام 2013. وأيضاً انخفاض ملحوظ في حصة النفقات التطويرية من إجمالي الإنفاق ومن الناتج المحلي أيضاً.



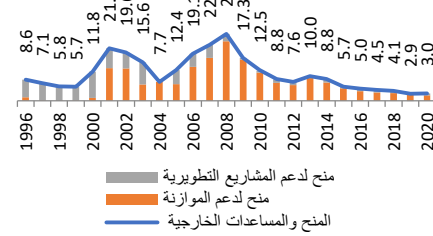
الشكل (4.3.3): يوضح حجم الرصيد الكلي من الناتج المحلي الإجمالي بحالة وجود المساعدات والمنح وعدمها، يظهر ذلك معاناة الحكومة من العجز المالي المستمر قبل المنح مع وصوله لأكثر من 20% في فترة الانتفاضة وبداية الانقسام السياسي، فيما تراجع العجز بشكل ملحوظ بعد عام 2008 ليصل في عام 2020 نسبة 3.8%. يتضح أيضاً حجم تأثير المساعدات والمنح الخارجية على الرصيد الكلي، إذ شهدت بعض السنوات فائضاً مالياً حتى 2.9% سُجِّلت في عام 2014.



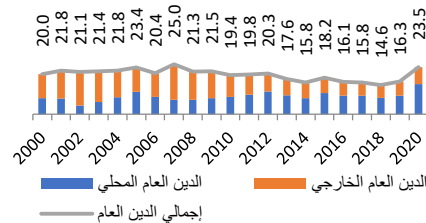
الشكل (6.3.3): يوضح نمو رصيد الدين العام، إذ يلاحظ انخفاضه في السنوات ما بعد عام 2013 وهي السنوات التي بدأت فيها الحكومة بعمل بعض الإصلاحات المالية مثل تعزيز نمو الإيرادات واضبط الإنفاق كما يظهر بالشكلين (1.3.3 و 2.3.3).



الشكل (1.3.3): يوضح إجمالي الإيرادات بشقيها المحلية والمقاصة من الناتج المحلي الإجمالي، شكلت إيرادات المقاصة بالمتوسط نسبة 65% من إجمالي الإيرادات. يتضح تأثير الإيرادات بالأحداث السياسية بشكل ملحوظ وخاصة في سنوات انقطاع تدفق إيرادات المقاصة، وأيضاً عدم وجود استقرار في نمو الإيرادات مما يؤثر على تنفيذ الصرف حسب الموازنات.



الشكل (3.3.3): يوضح حجم المنح والمساعدات الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي وتصنيفها، ووجهت المنح والمساعدات في الفترة الأولى لنشوء الحكومة الفلسطينية إلى المشاريع التطويرية وجاء ذلك بالتزامن مع الحاجة لبناء المؤسسات والمرافق العامة، وبقيت تلعب دوراً كبيراً حتى عام 2007، تركزت بعدها المنح على دعم الموازنة بشكل عام. أما بالنسبة لإجمالي المنح والمساعدات الخارجية فقد تأثرت بالأحداث السياسية وشهدت تراجعاً ملحوظاً بعد عام 2008، الذي سجل القيمة القصوى لحجم المنح الخارجية.



الشكل (5.3.3): تطور إجمالي الدين العام بشقيه المحلي والخارجي من الناتج المحلي، بالإستناد إلى الشكل (4.3.3) يتضح معاناه الحكومة من عجز مالي في أغلب السنوات المالية، وبالتالي كان هناك حاجة للاقتراض لسد الفجوة في الرصيد المالي، يلاحظ ارتفاع الدين العام حتى عام 2007 وبدء بعدها بالتناقص التدريجي، إما بسبب تحسن تعافي الاقتصاد وارتفاع الناتج المحلي أو انخفاض رصيد الدين العام، ولكن في 2019 و2020 عادت مستويات الدين العام تشهد ارتفاعاً ملحوظاً بالتزامن مع الأزمات المالية التي عصفت بها. أيضاً يلاحظ ارتفاع حصة الدين العام المحلي من إجمالي الدين العام بعد عام 2011.

4 الدين العام⁸

لجأت الحكومة الفلسطينية لسد العجز المالي بعد المنح إلى الاقتراض سواء بطرق رسمية أي من مؤسسات الإقراض المحلية أو الخارجية، أو غير الرسمية أو غير الشفافة كما يصفها دليل الإنفاق العام والمساءلة المالية "PEFA"⁹ والتي ترمز إلى متأخرات النفقات، والجدير بالذكر بأن القانون المُنظّم لإدارة الدين العام للحكومة الفلسطينية هو قانون الدين العام رقم (24) لسنة 2005، والذي يُعرّف الدين العام بأنه "الرصيد القائم للالتزامات المالية الحكومية، غير المسدد والتي يترتب عليها دفعه تسديداً لالتزاماته"، وعلى الرغم أنه شمل جميع الالتزامات الغير مسددة إلا أن تعريف الدين الداخلي جاء كآلتي "الالتزامات المالية المترتب على الحكومة دفعها تسديداً للأموال التي اقتترضتها بموجب سندات حكومية أو من بنوك محلية أو مؤسسات مالية محلية أخرى ... الدين الداخلي ديناً ممتازاً" أي يُعطي الأولوية في السداد على غيره من الديون، وإقتصر تعريف الدين الداخلي على مصادر محددة ما جعل تقارير المالية السنوية تفصل في حساباتها لرصيد الدين العام ورصيد المتأخرات، وفي نفس الوقت يمكن تفسير إقتصار القانون على التعريف بالمصادر آتفة الذكر بعدم شرعية استخدام المتأخرات كمصدر تمويل. ويرتكز تحليل إستدامة الدين العام

⁸ تم تقديره بناءً على ما تنشره وزارة المالية من تقارير الدين العام، الجدول رقم (6) من التقارير المالية الشهرية، أما بالنسبة للمتأخرات فقد تم تقديرها بناءً رصيد المتأخرات في نهاية كل عام للفترة 2008-2020 على افتراض عدم وجود متأخرات متراكمة قبل عام 2008 والبدء في دفع المتأخرات من عام 2014 كما يتضح في الجداول المالية، إحتسب رصيد المتأخرات في نهاية السنة المالية من خلال المعادلة التالية؛ رصيد المتأخرات في نهاية السنة السابقة مضاف إليها المتأخرات الجديدة للسنة الجارية مطروح منها المتأخرات المدفوعة خلال السنة الجارية عن السنوات السابقة.

⁹ الأمانة العامة للإنفاق العام والمساءلة المالية (2018)، دليل الإنفاق العام والمساءلة المالية، المجلد 1: التخطيط لعملية تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية وإدارتها واستخدام إطار النفاق العام والمساءلة المالية، ص 134

على التعريف الشامل للدين العام والذي يتضمن الاقتراض المصرفي والمتأخرات¹⁰ من النفقات كونها مستحقة الدفع وهي دين في ذمة الحكومة حتى لو أنها لا تحمل الصفة الرسمية أو يترتب عليها الفوائد.

ويعتبر النمو في الدين العام سريعاً وملحوظاً في السنوات الأخيرة للأسباب آتفة الذكر، إذ بلغ رصيد الدين العام مبلغ 8.5 مليار دولار في نهاية عام 2020، أي حوالي 54.7% من الناتج المحلي الإجمالي، ويقدر النمو في الدين العام بحوالي 34.7 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي خلال 20 عام. وحسب رصيد الدين العام في نهاية عام 2020، شكل الدين الداخلي النسبة الأكبر بحوالي 84.4% من إجمالي الدين العام، ونسبة 15.6% للدين الخارجي. أما بالنسبة لتوزيع الدين العام حسب الاقتراض المصرفي والمتأخرات، شكلت المتأخرات ما نسبته 57.1% من إجمالي الدين العام، والمتبقي بنسبه 42.9 كانت من خلال التمويل الرسمي من مصارف ومؤسسات مالية وصناديق عامة محلية وخارجية. ويوضح الجدول التالي المعايير العالمية حسب عدة جهات ومقارنتها مع الوضع في الحالة الفلسطينية.

¹⁰ تُعرف وزارة المالية الفلسطينية المتأخرات السنوية على أنها الفرق بين النفقات على أساس الإستحقاق والنفقات على الأساس النقدي، ورصيد المتأخرات يكون بصافي تراكم المتأخرات أي بإضافة المتأخرات الجديدة وطرح المدفوع من المتأخرات المستحقة السابقة.

جدول (3.3): مؤشرات الدين العام في الحالة الفلسطينية حسب رصيد الدين العام لعام 2020، ومقارنتها مع الحدود التي وضعتها بعض الوكالات للدول النامية

المؤشر	الرابطة الدولية لتخفيف الديون*	صندوق النقد الدولي*	الحكومة الفلسطينية	تعقيب
الدين من الناتج المحلي	20%- 25%	25%- 30%	54.7%	يظهر مؤشر الدين من الناتج المحلي ارتفاع ملحوظ عن حدود الدين الآمنة، وأيضاً عن الحد الأقصى في قانون الدين العام رقم (24) لسنة 2005، وهذا من الممكن أن يؤثر على استدامة الدين العام
الدين من الإيرادات العامة (لا يشمل المنح والمساعدات على التوالي)	92%- 167%	90%- 150%	241.0% 213.0%	هناك تباين ملحوظ بين المؤشر المعياري ومؤشر الحكومة الفلسطينية لحجم الدين العام من الإيرادات العامة حسب كلا الوكالتين، وأيضاً باحتساب الإيرادات الإجمالية من المنح والمساعدات مما يعني أيضاً تأكيد النتيجة السابقة وهي زيادة احتمالية خطر استدامة الدين العام
الفائدة من الإيرادات العامة (لا يشمل المنح والمساعدات على التوالي)	4.6%- 6.8%	7%- 10%	1.2% 1.0%	أقل من الحد الأدنى مما يعني أنها في مستوى آمن حتى نهاية 2020، ولكن جاءت الفوائد في المستويات الآمنة لأن الحصة الأكبر من الدين العام على شكل متأخرات والتي عادة لا يدفع مقابلها فوائد كأنواع الإقتراض الرسمية

المصدر للعمودين 2 و3: INTSOI (2020), GUID-5250, Guidance on the Audit of Public Debt, Appendix 1 Debt Indicators، المصدر للعمودين 4 و5: تحليلات الدراسة بناء على البيانات المتوفرة. في الجدول أعلاه حسب النسب بناءً على إجمالي الدين العام من دين عام رسمي ودين عام غير رسمي - غير شفاف - أي المتأخرات.

1.1.4 الدين العام الرسمي

شكل الدين العام الرسمي وهو الدين العام قصير وطويل الأجل من البنوك والمؤسسات المالية والصناديق العامة الداخلية والخارجية ما نسبته 42.9% من إجمالي الدين العام، وتضاعف حجم الدين العام الرسمي بأكثر من ثلاث مرات خلال الفترة 2000-2020، ليسجل رصيد الدين العام في نهاية عام 2020 حوالي 3.6 مليار دولار، ونسبة 23% من الناتج المحلي الإجمالي. كان تطور الدين العام الرسمي حسب التصنيف محلياً وخارجياً كالاتي؛ وخلال الفترة 2000-2010 سجل الدين الخارجي الحصة الأكبر من الدين العام، في عام 2011 تساوت حصة كل من الدين الخارجي والداخلي تقريباً من إجمالي الدين العام، وبعد عام 2011 بدأت حصة الدين المحلي تزيد على حساب حصة الدين الخارجي، بلغ متوسط الدين المحلي للفترة ما قبل عام 2011 حوالي 36%، فيما بلغت ما متوسطه 56% بعد عام 2011. هناك جدل حول الوضع الأمثل للنسب بين الدين الداخلي والخارجي إذ أن زيادة أي منها يلحقه عدة تبعات وزيادة لإحتمالية حدوث بعض المخاطر، مثال يجادل البعض بأن زيادة الدين المحلي يشكل خطر مزاحمة القطاع الخاص، والآخر بأن خطر الدين الخارجي يزيد من مخاطر تغير سعر الصرف والفائدة والسيادة أحياناً أخرى، إلا أن التوصيات تشير إلى أن وجود التنوع يقلل من أثر المخاطر المحتملة. في الحالة الفلسطينية يذكر بان معظم الاقتراض يكون بعملة الشيكل تجنباً لخطر تقلبات سعر الصرف، وهو ما أشار له (الرنيتيسي ح. 2021)، والدين الخارجي في معظمه قروض حسنة وبالتالي الفائدة عليها منخفضة.

من ناحية أخرى ينظر في تحليل الدين العام حسب آجال الاستحقاق، فحسب إحصاءات عام 2020 فإن الدين قصير الأجل من إجمالي الدين العام لحكومة فلسطينية يشكل ما نسبته 36% ومصدره في الغالب تمويل محلي، يأتي التمويل قصير الأجل على شكل قروض بنكية، وتسهيلات بنكية، وقروض هيئة البترول، وقروض من مؤسسات عامة أخرى مثل مؤسسة الأيتام، صندوق النفقة الفلسطينية إلى هيئة البترول، صندوق نفقة متضرري حوادث الطرق. أما بالنسبة للدين العام طويل الأجل فقد شكل ما نسبته 64% من إجمالي الدين العام ومصدره بالغالب تمويل خارجي، وجاء على شكل إقتراض بنكي، وإقتراض من مؤسسات مالية عربية كصندوق الأقصى والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبنك الإسلامي العربي والبنك الوطني القطري، ومؤسسات دولية وإقليمية كالبنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي والصندوق الدولي للتطوير الزراعي والأوبك وقرض بنك التعاون الإنمائي الألماني، بالإضافة إلى قروض ثنائية من إسبانيا وإيطاليا، ويوضح (الجدول 4.3) توزيع الدين العام حسب إحصاءات عام 2020. ينظر إلى نسبة الدين العام قصير وطويل الأجل من إجمالي الدين العام لعدة أسباب منها أنها تعطي لمحة عن الغاية من الإقتراض فحسب مبادئ التمويل الأساسية فإنه يتم مقابلة العمر الزمني لكل نوع من الأصول مع مصدر التمويل المناظر، فمثلاً تعرف القروض طويلة الأجل لتمويل الأصول الثابتة، والقصيرة الأجل للأصول المتداولة، تنعكس على الحكومة بنفس المبدأ في أن القروض طويلة الأجل للنفقات التطويرية والقصيرة الأجل للنفقات الجارية أو التشغيلية، والسبب الآخر هو الإطلاع على حجم تكلفة الدين العام حيث أنه من المعروف بأن التمويل قصير الأجل

تكون تكلفة التمويل عليه في المتوسط أقل من التمويل طويل الأجل، وفي نفس الوقت تكون الديون ذات الأجل القصيرة أكثر عرضة إلى إعادة الهيكلة أو الدوران في حال مواجهة أي أزمات أو ترتب إلتزامات كبيرة في نفس الوقت وتكون تكلفة إعادة الهيكلة أكبر منها في الأجل الطويلة، إذ يكون الوضع مختلفاً في الأجل الطويلة حيث أنها تتيح للحكومة إعادة ترتيب أوضاعها المالية بتكلفة أقل.

الجدول (4.3): توزيع الدين العام الرسمي حسب جهة التمويل، بناءً على إحصاءات عام 2020

إجمالي الدين العام الرسمي (3,649 مليار دولار)	
<p>الدين العام الخارجي (36% من إجمالي الدين)</p> <ul style="list-style-type: none"> • المؤسسات المالية العربية (62% من الدين الخارجي) • المؤسسات الدولية والإقليمية (25% من الدين الخارجي) • القروض الثنائية (13% من الدين الخارجي) 	<p>الدين العام المحلي (64% من إجمالي الدين)</p> <ul style="list-style-type: none"> • القروض البنكية (62% من الدين المحلي) • التسهيلات البنكية - قصيرة الأجل - (22% من الدين المحلي) • قروض هيئة البترول (14% من الدين المحلي) • قروض من مؤسسات عامة أخرى (2% من الدين المحلي)

المصدر: إعداد الباحثة، بالإستناد إلى التقارير الشهرية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية

الجدول (5.3): مؤشرات الدين العام الرسمي في الحالة الفلسطينية، ومقارنتها مع الحدود التي وضعتها بعض الوكالات للدول النامية

المؤشر	الرابطة الدولية لتخفيف الديون*	صندوق النقد الدولي*	الحكومة الفلسطينية	تعقيب
الدين من الناتج المحلي	20%- 25%	25%- 30%	23.5%	ما زالت في المستوى الآمن حسب معيار الوكالتين حيث أنها لم تتخطى القيم القصوى ولكن تعتبر قريبة من المستويات الحرجة.
الدين من الإيرادات العامة (لا يشمل، يشمل المنح والمساعدات على التوالي)	92%- 167%	90%- 150%	103% 91.5%	ما زالت في المستوى الآمن إذ أنها لم تصل الحدود القصوى ولكن في نطاق الحدود الحرجة
الفائدة من الإيرادات العامة (لا يشمل، يشمل المنح والمساعدات على التوالي)	4.6%- 6.8%	7%-10%	1.2% 1.0%	أقل من الحد الأدنى مما يعني أنها في مستوى آمن حتى نهاية 2020

المصدر للعمود 2 و3: INTOSAI (2020), GUID-5250, Guidance on the Audit of Public Debt, Appendix 1 Debt Indicators، المصدر للعمود 4 و5: تحليلات الدراسة بناء على البيانات المتوفرة.

2.1.4 الدين العام غير الرسمي (المتأخرات)
لجأت الحكومة أيضاً في ظل عدم توفر السيولة ومصادر التمويل الكافية لتغطية إلتزاماتها إلى تراكم المتأخرات وذلك لصالح القطاع العام نفسة وصالح القطاع الخاص، تُعرّف متأخرات الإنفاق حسب دليل الإنفاق العام والمساءلة المالية "PEFA" على أنها "ديون أو خصوم أو التزامات مستحقة، وهي تمثل شكلاً من أشكال التمويل الذي لا يتصف بالشفافية"،

"التزامات الإنفاق التي تحملتها الحكومة، ويكون موعد إستحقاق سدادها إلى العاملين، أو المتقاعدين، أو الموردين، أو المقاولين، أو الدائنين قد حلّ" وتحدد المواعيد النهائية غالباً في الالتزامات التعاقدية، إذاً تصبح الالتزامات الغير مدفوعة من ضمن المتأخرات عندما يحلّ موعد السداد التعاقدى دون دفع. بينما يكون تعريفه حسب وزارة المالية الفلسطينية بأنه الفرق ما بين إجمالي النفقات العامة على أساس الاستحقاق وعلى الأساس النقدي، ويكون رصيد المتأخرات في نهاية السنة المالية بصافي المتأخرات المتراكمة. وكون تراكم المتأخرات أصبح حالة مزمنة في المالية العامة الفلسطينية، يكون من الأجدر عمل تحليل استدامة الدين العام بإضافة رصيد المتأخرات للقطاع العام والخاص، كونه مصدر تمويل آخر تلجأ له الحكومة مع الاعتراف بأنه مصدر تمويل غير رسمي ولا يحمل عبء الفائدة كالاقتراض الرسمي.¹¹

بلغ رصيد المتأخرات المقدر¹² للحكومة الفلسطينية في نهاية عام 2020 حوالي 4.8 مليار دولار أي حوالي 31.2% من الناتج المحلي الإجمالي، وشهدت المالية العامة من عام 2018-2020 معدلات نمو موجبة غير طبيعية في رصيد المتأخرات المتراكم إذ بلغ متوسط النمو السنوي للفترة 11.6%، وهو معدل نمو مرتفع يستوجب أخذ السياسات المناسبة لكبح هذا النمو، ووضع خطة لإعادة دفع المتأخرات. أمّا بالنسبة لمتوسط المتأخرات السنوية الجديدة من إجمالي الإنفاق لنفس العام فإنها شكلت حوالي 16.1%

¹¹ لا تحمل المتأخرات عبء الفائدة، ولكن من الممكن تعويض قيمة الفائدة بطرق أخرى من قبل الموردين في حال فقدان الثقة في الحكومة وذلك من خلال رفع أسعار السلع والخدمات الموردة للحكومة، لتأمين تعويض فقد قيمة المبلغ في حال تأخر الدفع.

¹² البيانات المتوفرة عن المتأخرات هي فقط المنشورة على موقع وزارة المالية والمقيدة من عام 2008، يشمل التحليل في هذا الجزء البيانات المتوفرة من عام 2008-2020.

خلال الثلاث سنوات الأخيرة، بينما شكل رصيد المتأخرات المتراكمة من إجمالي الإنفاق حوالي 84.7% خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وبالإعتماد على هذه النسب يتم تصنيف وضع المتأخرات للحكومة الفلسطينية بترتيب D وهو التصنيف الائتماني الأقل جدارة حسب دليل الإنفاق العام والمساءلة المالية، إذ يتم منح التصنيف A لمن لا يتعدى نسبة المتأخرات من النفقات 2%، والتصنيف B لمن لا يتعدى 6%، والتصنيف C لمن لا يتعدى 10% على الأقل خلال سنتين من السنوات الثلاث الأخيرة لكل منها، و D لمن يتعدى 10%، والجدير بالذكر أن المستوى المرتفع من المتأخرات يعكس حجم الأزمة المالية التي تمر بها الحكومة الفلسطينية. ويوضح الجدول 6.3 تصنيف المتأخرات للحكومة الفلسطينية.

الجدول (5.1.2.1): تصنيف المتأخرات للحكومة الفلسطينية بناءً على تصنيف دليل الإنفاق العام والمساءلة المالية لدرجات التصنيف الترتيبي لوضع متأخرات النفقات.

الدرجة	الحد الأدنى من متطلبات الدرجات	تعقيب
A	لا يتعدى رصيد متأخرات الإنفاق 2% من إجمالي الإنفاق على الأقل لسنتين من السنوات الثلاث الكاملة الأخيرة	
B	لا يتعدى رصيد متأخرات الإنفاق 6% من إجمالي الإنفاق على الأقل لسنتين من السنوات الثلاث الكاملة الأخيرة	
C	لا يتعدى رصيد متأخرات الإنفاق 10% من إجمالي الإنفاق على الأقل لسنتين من السنوات الثلاث الكاملة الأخيرة	
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C	وضع المتأخرات في الحالة الفلسطينية لآخر 3 سنوات يضعها في ترتيب D، حيث أن

رصيد متأخرات الإنفاق من إجمالي الإنفاق
شكل حوالي 80، و81، و94 % على
التوالي خلال السنوات 2018-2020

المصدر: للعمودين 1 و2، دليل الإنفاق العام والمساءلة المالية لسنة 2018. أما بالنسبة للتعقيب في العمود الثالث ف جاء بناءً على تحليلات الدراسة.

أما بالنسبة لتوزيع متأخرات النفقات حسب البنود لمتوسط الفترة 2018-2020، فقد شكلت المتأخرات على بند الرواتب والأجور والمساهمات الاجتماعية واستخدام السلع والخدمات والنفقات التحويلية والنفقات التطويرية أكبر الحصص في تراكم المتأخرات، وذلك لعدة أسباب، تتشكل المتأخرات في بند الرواتب والمساهمات الاجتماعية في عدم تحويل المبالغ المطلوبة من حصص الموظفين والحكومة لصندوق التقاعد الفلسطيني وهي قضية مهمة إذ من الممكن أن تؤثر على استدامة صندوق التقاعد (البنك الدولي، 2016)، أما بالنسبة لاستخدام السلع والخدمات فحسب تقرير (مؤسسة أمان، 2019، 2020) تكون أغلب هذه المتأخرات تتعلق بتوريدات القطاع الصحي والتحويلات الطبية، وأخيراً المتأخرات على النفقات التطويرية التي بدأت تنقلص مع انخفاض الدعم الخارجي وحيازة النفقات التشغيلية على النصيب الأكبر من الدفع النقدي وإعتماد مبدأ أولوية الصرف خلال العامين السابقين للنفقات التشغيلية وهو ما ذكر في قانون موازنة عام 2020 و2019¹³، كونها النفقات الأكثر حساسية. ويوضح (الشكل 4.4.3) في الصندوق 4.3 متوسط توزيع المتأخرات حسب بنود الإنفاق العام.

¹³ قرار بقانون رقم (8) لسنة 2020، بشأن موازنة الطوارئ العامة لسنة 2020، المادة (6) بند رقم (3).

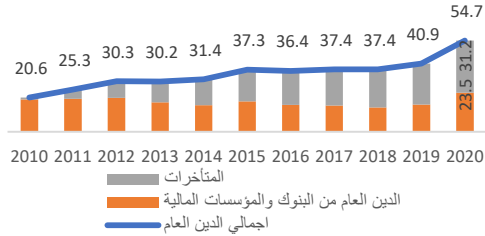
عدة أسباب أدت إلى تراكم المتأخرات لدى الحكومة الفلسطينية وأهمها، كما ذكر سابقاً محدودية القدرة على نمو الإيرادات العامة، وإنخفاض الدعم الخارجي، والأموال المحتجزة من المقاصة، وزيادة الإنفاق الحكومي سواء لعوامل طبيعية أو غير طبيعية كما حدث في عام 2020، وهي الأسباب الواضحة في جزئية تحليل المالية العامة سابقاً. بينما يرجع دليل الإنفاق العام والمساءلة المالية أسباب وجود مشكلة تراكم المتأخرات بشكل عام إلى أحد العوامل التالية: ضوابط إلتزام غير ملائمة، وتقييد النقدية، والموازنة غير الملائمة للعقود، وقصور الموازنة لبنود محددة، وغياب المعلومات، والتي لا يمكن الجزم بوجود أي منها في الحالة الفلسطينية بدون توفر المعلومات الكاملة، ربما تكون مشكلة المتأخرات وحجمها وسرعة نمو رصيد المتأخرات السنوي لدى الحكومة الفلسطينية محركاً لعمل دراسات أخرى مخصصة.

تكن مخاطر وجود المتأخرات بالتبعات المترتبة عليها مثل: إمكانية التسبب في زيادة التكاليف، خاصة في حالة تعديل الأسعار من قبل الموردين للتعويض عن فترة التأخر بالسداد وهذا ما أشار له تقرير مؤسسة أمان (2019) في تقريره لواقع الدين العام ومتأخرات القطاع الخاص في فلسطين و تقرير البنك الدولي لتحليل وضع النفقات للسلطة الوطنية عام 2016، إذ أشار كل من التقريرين إلى بدء الموردين في رفع الأسعار للسلع والخدمات المقدمة للحكومة لضمان تعويض الفاقد من قيمتها بسبب تأخر الحكومة في الدفع. وأيضاً خطر إنحصار البدائل بعدد محدود من قبل الموردين بسبب امتناع الآخرين، مما يقلل من إمكانية التفاوض على الأسعار وهذا ما شهدته الحكومة في توريدات الأجهزة الطبية والأدوية

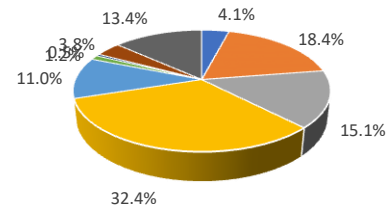
وغيرها (البنك الدولي، 2016)، وهذا من شأنه أن يؤثر على مستوى الخدمات المقدمة من قبل الحكومة. أيضاً قد يؤثر على انضباط المالية العامة وإعداد الموازنات القادمة حيث من الممكن أن تؤدي المتأخرات المتراكمة إلى اتساع موازنات السنوات اللاحقة من أجل تغطية ما يترتب على المتأخرات وإلى خلل في تخصيص الموارد، ومن الممكن أن يؤثر على الوضع الائتماني للحكومة في حال تناميها دون وجود خطة واضحة لإعادة السداد. ومن ناحية أخرى فإن وجود المتأخرات تؤثر على قدرة ممارسة القطاع الخاص لأعماله وتوسع استثماراته وبالتالي التأثير على عجلة الاقتصاد الكلي، وهذا من شأنه أن يخفض توقعات الجباية للإيرادات العامة لاحقاً والدخول بحلقة مفرغة إن لم يتم معالجة ووقف النمو في المتأخرات.

الصندوق (4.3) تطورات الدين العام 2000-2020

- كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي -

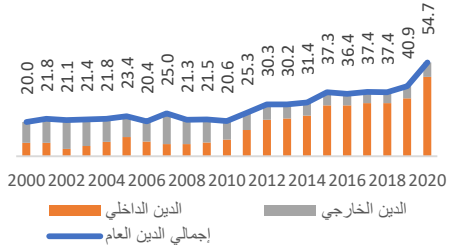


الشكل (2.4.3): إجمالي الدين العام وتصنيفه حسب نوع الاقتراض لفترة 2010-2020، يلاحظ حيافة البنوك والمؤسسات المالية على الحصة الأكبر في السنوات ما قبل 2014، إذ بدأ بعدها حيافة رصيد المتأخرات من النفقات أو الاقتراض الغير الشرعي على الحصة الأكبر، وهو ما ينذر بمشكلة مالية حقيقية إذ بلغ رصيد المتأخرات في نهاية عام 2020 نسبة 31.2% من الناتج المحلي مقابل 23.5% من الناتج المحلي للاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية.

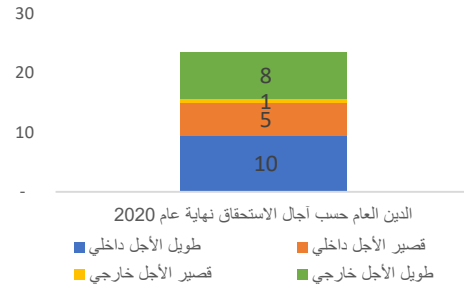


الشكل (4.4.3): توزيع المتأخرات حسب بنود الإنفاق حسب متوسط السنوات الثلاث الأخيرة، يظهر بأن المتأخرات على بند استخدام السلع والخدمات ثم بند الرواتب والأجور والمساهمات الاجتماعية تأخذ الحصة الأكبر من المتأخرات المتراكمة السنوية، يليها، يليها النفقات التطويرية والتحويلية، وما تبقى يكون بنسب أقل لمتأخرات على بنود الإرجاعات الضريبية والنفقات الرأسمالية والمدفوعات المخصصة والفوائد وهذا يعود لحصتها الأقل من النفقات العامة السنوية.

الشكل (5.4.3): تسهيلات القطاع العام بالنسبة لرأس مال البنوك العاملة في فلسطين، ويعتبر هذا المؤشر مهماً في الحالة الفلسطينية لأن رأس مال البنوك يمثل سقف الاقتراض الحكومي المحلي، وعليه يظهر بأنه في بعض السنوات تم تجاوز حد الاقتراض المسموح به، بما فيها السنوات الأخيرة.



الشكل (1.4.3): إجمالي الدين العام وتصنيفه حسب الجهة المقرضة للفترة 2000-2020، يظهر الرسم البياني حجم التغير في الدين العام وتطوره خلال الفترة، إذ نما بحوالي 34.7 نقطة مئوية من الناتج المحلي، أما بالنسبة لتوزيع الدين العام حسب الجهة المقرضة يلاحظ حيافة الاقتراض من الخارج على النسبة الأكبر حتى قبل عام 2010، وتم تساوي حصة الاقتراض من الداخل والخارج في عام 2010 ليبدأ بعدها الاقتراض الداخلي يشكل الحصة الأكبر وينسب مرتفعة جداً وذلك لسببين زيادة الاقتراض من البنوك المحلية والبدء بتراكم المتأخرات.



الشكل (3.4.3): الدين العام الرسمي/ المصرفي حسب آجال الاستحقاق والتصنيف الداخلي والخارجي، يظهر اللون الأزرق الفاتح والغامق حجم القروض طويلة الأجل من الناتج المحلي والذي تشكل حوالي 18% من الناتج المحلي، بينما يشكل الدين قصير الأجل حوالي 6% من إجمالي الدين المصرفي وذلك حسب بيانات نهاية عام 2020



المصدر: إعداد الباحثة بالإستناد إلى بيانات سلطة النقد الفلسطينية، إحصاءات المالية العامة.

3.1.4 الإطار المالي متوسط المدى للفترة 2021-2024¹⁴

يعرف الإطار المالي متوسط المدى بشكل عام على أنه الخطة المالية (السياسة المالية) للفترة متوسطة المدى والتي تعرض الإيرادات المتوقعة وأسقف النفقات ومصادر التمويل للفترة متوسطة المدى من ثلاث إلى خمس سنوات قادمة، وتعرفها المفوضية الأوروبية في قياسها لمؤشر جودة أطر الموازنة متوسطة المدى على أنها " الترتيبات المالية التي تسمح للحكومة بتمديد أفق صنع السياسة المالية إلى ما بعد التقويم السنوي للموازنة"، وتكمن أهمية الإطار المالي متوسط المدى بأنه تخطيط مالي لأفق زمني أبعد من سنة مالية واحدة وتأتي أهميته في أن معظم الإجراءات المالية تتجاوز آثارها دورة الموازنة السنوية الاعتيادية. وعلى ضوء ذلك ينظر هذا القسم من الدراسة إلى تحليل الأفق المالي للحكومة الفلسطينية من خلال تقييم "بلاغ الموازنة - الجزء الثاني -، تعليمات وأسقف إعداد الموازنة للأعوام 2022-2024، مستجيبة لأزمة كورونا والأزمة المالية"¹⁵، وذلك للكشف عن الإجراءات أو السياسات المالية الحقيقية التي تُتخذ بشأن المشاكل المالية والاقتصادية سابقة الذكر، وتقييم الاستدامة في ظلها، وخاصة بأنها أخذت عنوان "مستجيبة لأزمة كورونا والأزمة المالية" أي أنه من المتوقع لها أن تراعي الإختلالات التي حدثت في هيكل الموازنة بسبب الأزمات الأخيرة التي لحقت بالمالية العامة.

¹⁴ تم تحويل المبالغ من الشيكال إلى الدولار بسعر صرف ثابت 3.24 وهو المعتمد في موازنة 2022، وذلك لكي لا يؤثر على معدلات النمو المتوقعة في الإطار المالي. والجدير بالذكر عند اعتماد سعر صرف متغير وحسب التوقعات لبعض الجهات يظهر تباين كبير في معدلات النمو بسبب توقعات انخفاض سعر الصرف بشكل ملحوظ، وربما لا يعكس ذلك الفرضيات الحقيقية التي بني عليها الإطار المالي، حيث أنه لم يذكر في البيان اوزارة المالية أي شيء يخص توقعات سعر الصرف.

¹⁵ بلاغ الموازنة - الجزء الثاني- تعليمات وأسقف إعداد الموازنة 2022-2024 "مستجيبة لأزمة كورونا والأزمة المالية، الإدارة العامة للموازنة، وزارة المالية، دولة فلسطين، 26 كانون أول 2021، متوفر على <http://www.pmf.ps/pmf/documents/budget/2021/2022-2024-A2.pdf>

بالسياق الوصفي للتطورات المالية المتوقعة في الفترة 2021-2024 فإنه:¹⁶

- في جانب الإيرادات العامة والمنح؛ يتوقع معدلات نمو مرتفعة بشكل ملحوظ لمجموع صافي الإيرادات العامة والمنح تصل إلى متوسط 9% سنوياً، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى إستعادة زخم تحصيل الإيرادات العامة بعد التعافي من جائحة كورونا، حيث من المتوقع أن يكون متوسط النمو السنوي للإيرادات المحلية هو 11%، وبنسبة 12% لإيرادات المقاصة، مع انخفاض في معدلات النمو في الأرصاعات الضريبية خلال الفترة، بينما يتوقع أن تكون المساعدات والمنح في مستويات منخفضة. وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي¹⁷، من المتوقع أن تشكل صافي الإيرادات والمنح بالمتوسط ما نسبته 24.5% سنوياً مع تباين منخفض خلال الفترة 2021-2024 والذي يدل على أن التوقعات للإيرادات مقبولة، وهي أقل من المتحقق الفعلي خلال السنوات ما قبل الأزمة.

- في جانب النفقات، يتوقع أن يكون معدل النمو السنوي بحوالي 10% في إجمالي النفقات العامة التشغيلية والتطويرية وذلك يعود بشكل رئيسي إلى القيمة المتطرفة في عام 2021 الذي ارتفعت فيه النفقات بشكل ملحوظ سواء على بند الرواتب والأجور أو التشغيلية أو التطويرية مقارنة مع عام 2020. وعند استثناء عام 2021 يكون متوسط النمو السنوي لإجمالي النفقات للفترة 2022-2024 حوالي 4%. وذلك بتوقع ارتفاع

¹⁶ التحليل المذكور خاص بالدراسة بناءً على الجداول والملاحق المنشورة في بلاغ الموازنة، أما توقعات الدين العام فتم احتسابها بالكامل بناءً على معادلات تطور الدين العام $(D_t = D_{t-1}(1+r_t) - BP_t)$
¹⁷ لم يكن واضحاً في الإطار المالي معدلات النمو بالأسعار الجارية التي بنيت عليها التوقعات ولذلك تم الاعتماد على تقديرات صندوق النقد الدولي في آخر تحديث بتاريخ نيسان 2022 للتوقعات للناتج المحلي للصفة الغربية وقطاع غزة.

نفقات الرواتب والأجور 3% سنوياً، ونفقات غير الأجور بحوالي 4% والنفقات التطويرية بحوالي 19% مع ظهور تباين واضح خلال الفترة. وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يتوقع أن تكون النفقات خلال الفترة 2021-2024 بمتوسط سنوي 28.6%.

- من المتوقع أن يحقق الرصيد الكلي بعد المنح عجزاً سنوياً بمتوسط 4.1% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2021-2024، مع وضوح انخفاضه التدريجي خلال الفترة. وبناء على ذلك تم احتساب تطور الدين العام خلال الفترة حسب الفرضيات التالية، معدل الفائدة يعادل معدل الفائدة الفعلي لآخر سنة مالية ويقدر بحوالي 4.88%، وإمكانية تمويل العجز الأولي بنسبة 25% من خلال التمويل البنكي، وما تبقى يضاف إلى المتأخرات المتراكمة، لا يوجد فائدة على المتأخرات المتراكمة وإنما تكون فقط على التمويل البنكي، وثبات سعر صرف الدولار للشيكل بحوالي 3.24، وعلى ضوء ذلك يتوقع أن يصل الدين العام في نهاية عام 2024 إلى 13.4 مليار دولار، بنمو 58% عن رصيد الدين العام في نهاية عام 2020، ويكون هذا النمو بحوالي 7 نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ليصل الدين العام إلى مستوى 61% من الناتج المحلي الإجمالي، ويتعد بذلك عن الحدود الآمنة التي وضعتها الوكالات الدولية وأيضاً عن هدف الحكومة الفلسطينية وهو 40% (الملحق الإحصائي، الجدول 9.6).

4.1.4 سيناريوهات تطور الدين العام

نظراً لأن تحليل استدامة الدين العام لا يقتصر فقط على التحليل الوصفي التاريخي أو الاطار المالي متوسط المدى للحكومة، تقوم الدراسة بتقدير الدين العام حتى عام 2027 بسيناريوهات مختلفة هي: سيناريو الأساس أي سيناريو الوضع الراهن الذي يفترض عدم وجود تغير في السياسات المالية الحالية، سيناريو رقم 2 يفترض زيادة في أسعار الفائدة بنقطة مئوية واحدة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، سيناريو رقم 3 يفترض حجب أموال المقاصة لسنة مالية كاملة واسترجاع المبالغ في السنة المالية التالية مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، السيناريو رقم 4 إنخفاض النمو المتوقع في الناتج المحلي بنقطة مئوية واحدة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، السيناريو رقم 5 انخفاض بنسبة 1% سنوياً في المنح والمساعدات الخارجية مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، السيناريو الأخير رقم 6 يفترض تزامن حدوث كل من السيناريو رقم 2 و3 و4 و5 معاً. تم إفتراض حالتين في كل سيناريو: الأولى وهي إمكانية تمويل عجز الميزان الأولي من خلال الاقتراض البنكي بنسبة 25% و75% من خلال المتأخرات، والثانية هي إختيار تمويل عجز الميزان الأولي بالكامل من خلال المتأخرات. تؤثر الحالتان على رصيد الدين العام بمستويات مختلفة، في حالة الإقتراض البنكي تخضع المالية العامة لزيادة تكلفة الاقتراض من خلال الفائدة المترتبة، أما في الحالة الثانية يبقى إحتمال قدرة الحكومة على تراكم المتأخرات رهن صمود القطاع الخاص والعام في تحمل تراكم المتأخرات بمستويات مرتفعة.

سيناريو رقم 1: سيناريو الأساس

يفترض سيناريو الأساس ثبات الوضع الراهن وعدم التغير في السياسات المالية، ثبات سعر صرف الدولار للشيكل عند 3.24، ثبات معدل الفائدة لتعادل معدل الفائدة الفعلي لسنة 2021 وهو 4.88، تم تقدير العجز الأولي من خلال الإعتماد في التوقعات للايرادات على مرونة الايرادات المحلية وايرادات المقاصة للدخل الإجمالي المحلي، مع تقدير الارجاجات الضريبية بنسبة 3% من إجمالي الإيرادات واستمرار حجب ما يعادل مخصصات الاسرى كما كان عليه في العامين السابقين، وافترض زيادة سنوية في إجمالي النفقات عدا الفائدة بنسبة 3%، واستقرار المنح والمساعدات الخارجية عند المستوى الأدنى الذي وصلت له في السنوات الأخيرة وهو 321 مليون دولار. وبناء على ذلك فإن تطور رصيد الدين العام في الحالتين من المتوقع أن يشهد معدلات نمو متناقصة في الفترة 2021-2027، إذ تبدأ بنسبة نمو 14% وتتناقص لتصل إلى نمو سنوي 6%، وعلى الرغم بأن نسبة 6% تعتبر مرتفعة إلا أن الاستمرار في الاتجاه التنازلي لمعدل النمو السنوي يعتبر مؤشراً على إمكانية كبح النمو المرتفع في الدين العام على المدى البعيد في ظل سيناريو الأساس. أما على صعيد نسبة الدين العام من الناتج المحلي فمن المتوقع أن يرتفع من نسبة 54% في عام 2021 ليصل إلى 63-64% في عام 2027 أي بزيادة تقارب 10 نقاط مئوية من الناتج المحلي أي بمعدل زيادة نقطة مئوية من الناتج المحلي كل عام، (الملحق الإحصائي،

الجدول 6.8، 7.8

سيناريو رقم 2: ارتفاع سعر الفائدة نقطة مئوية

يفترض السيناريو الثاني ارتفاع سعر الصرف بنقطة مئوية واحدة عن سيناريو الأساس مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة كما هي في سيناريو الأساس، وعلى ذلك يكون رصيد الدين العام المتوقع في نهاية عام 2027 أعلى بحوالي 2.14% عن سيناريو الأساس في الحالة الأولى، وأعلى بنسبة 1.93% في الحالة الثانية، ويعود الفارق بين الحالتين الى افتراض تمويل العجز الأولي بالكامل من خلال المتأخرات في الحالة الثانية والتي لا تحمل عبء الفائدة.

سيناريو رقم 3: حجب إيرادات المقاصة خلال السنة المالية 2024

يفترض السيناريو الثالث حجب إيرادات المقاصة لمدة سنة مالية واحدة 2024 كما حدث في سنوات سابقة ماضية مع إعادة تحويلها في العام التالي 2025، وافتراض تمويل العجز المالي في هذه السنة بنسبة 50% من خلال التمويل البنكي والمتبقي من خلال تراكم المتأخرات والتي يفترض أيضاً بأنها لا تحمل عبء الفائدة، مع ثبات العوامل الأخرى. بناءً على فرضيات السيناريو الثالث يتوقع زيادة في رصيد الدين العام في نهاية عام 2027 بحوالي 2.52% في الحالة الأولى، و3.27% في الحالة الثانية عن سيناريو الأساس، وأن يصل حوالي 65% من الناتج المحلي.

سيناريو رقم 4: انخفاض النمو في الناتج المحلي بنسبة 1 نقطة مئوية

يفترض السيناريو الرابع انخفاضاً في توقعات النمو في الناتج المحلي للفترة 2022-2027 بمعدل نقطة مئوية واحدة سنوياً مع ثبات العوامل الأخرى، والذي بدوره يؤثر على حجم الإيرادات العامة لنفس الفترة وبالتالي العجز الكلي ورصيد الدين العام، وتشير التوقعات في السيناريو رقم 4 إلى ارتفاع رصيد الدين العام في نهاية عام 2027 بحوالي 2.05-2.09% عن سيناريو الأساس، ليصل إلى ما نسبته 64.4-65% من الناتج المحلي الإجمالي.

سيناريو رقم 5: انخفاض المساعدات والمنح الخارجية بنسبة 1% سنوياً

يفترض السيناريو الخامس انخفاض المساعدات والمنح الخارجية بنسبة 1% سنوياً فقط مع ثبات العوامل الأخرى، ومع هذا الافتراض يتوقع أن يرتفع رصيد الدين العام في نهاية 2027 بنسبة 0.43% فقط عن سيناريو الأساس، وأن يصل إلى نسبة 63.4% من الناتج المحلي. بينما لو لم تكن هناك أي من المساعدات الخارجية خلال الفترة 2022-2027 يتوقع أن يرتفع رصيد الدين العام في نهاية عام 2027 بنسبة 12.42% عن سيناريو الأساس، وأن يصل إلى ما نسبته 71% من الناتج المحلي.

سيناريو رقم 6: تزامن وجود السيناريوهات رقم 2 و 3 و 4 و 5

يفترض السيناريو الأخير تزامن حدوث السيناريوهات الأربعة الأخيرة السابقة، ويعتبر محتمل الحدوث نظراً لأن السيناريوهات السابقة قاست تغيرات بسيطة في عوامل التأثير برصيد الدين العام، وتعتبر احتمالية حدوثها مرتفعة. في هذا السيناريو يتوقع أن يرتفع رصيد الدين العام في نهاية عام 2027 بحوالي 6.3-7.0% عن سيناريو الأساس، ليصل بذلك إلى 67.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى ذلك وحسب السيناريوهات الأربعة الأولى المعروضة سابقاً يكون تأثير حجب إيرادات المقاصة لسنة مالية واحدة الأثر الأكبر في رصيد الدين العام حتى عام 2027، وذلك بسبب الحصة الكبيرة التي تشكلها إيرادات المقاصة ولافتراض تمويل 50% من العجز الحاصل في هذه السنة المالية من خلال الاقتراض البنكي. أما في المرتبة الثانية يأتي تأثير سيناريو انخفاض النمو في الناتج المحلي بنقطة مئوية عن توقعات خط الأساس، وذلك لما لها من تأثير مباشر على الإيرادات العامة. وفي المرتبة الثالثة يأتي تأثير زيادة سعر الفائدة بنقطة مئوية عن معدل الفائدة الفعلي المحتسب، وأخيراً يأتي تأثير انخفاض المساعدات والمنح بنسبة 1% سنوياً وهذا يعود إلى تراجعها بالفعل خلال السنوات الأخير وانخفاض تأثيرها على العجز الأولي بعد المنح مقارنة مع السنوات الأولى للدراسة وإفتراض تغير بسيط سنوياً، أنظر (الملحق، الجدول 9.6، 9.7).

في الفصل التالي يتم قياس استدامة المالية العامة أو الدين العام للحكومة الفلسطينية للفترة 1996-2024 من خلال طرق التحليل القياسي، والذي يفحص وجود الاستدامة في وجود سيناريو الاطار المالي متوسط المدى للفترة 2021-2024.

5 الفصل الرابع

التحليل القياسي

في الفصل السابق تم عرض التحليل الوصفي عن الوضع المالي والدين العام في فلسطين خلال الفترة 1996-2024، مع وضع بعض الفرضيات لقياس حساسية الدين العام لبعض الصدمات، في هذا الفصل يتم التركيز على تحليل استدامة الدين العام بالطرق القياسية شائعة الاستخدام في الدراسات السابقة والحالات التطبيقية والتي تدرس بشكل رئيسي العلاقة ما بين الميزان الأولي ورصيد الدين العام، وإجمالي الإيرادات العامة والنفقات العامة. يتكون هذا الفصل من جزئين الأول يركز على فحص السلاسل الزمنية والعلاقة ما بين الميزان الأولي ورصيد الدين العام من خلال أولاً، إختبارات الثبوتية/ استقرار السلاسل الزمنية وذلك كما جاء في كل من دراسة (Hamilton, J. and Flavin, M. 1985 ; Trehan, B. and Walsh, C. 1991)، وثانياً، من خلال تقدير دالة استجابة المالية العامة للدين العام والتي تعرف أيضاً برد فعل المالية العامة تجاه الدين العام وذلك من خلال دالة خطية كما أشار إليها بون 1998. والجزء الثاني من التحليل القياسي لاستدامة الدين العام يركز على تحليل السلاسل الزمنية والعلاقة ما بين إجمالي الإيرادات العامة والنفقات العامة من خلال أولاً: إختبار التكامل المشترك لكل من الإيرادات العامة والنفقات العامة كمؤشرات من الناتج المحلي وتقدير العلاقة طويلة الأجل أو قصيرة الأجل بينهما، كما في دراسة (Trehan, B. and Walsh, C. 1991)، وثانياً، من خلال تقدير المرونة لكل من الإيرادات والنفقات كما في دراسة النويران (2021).

1.5 الميزان الأولي ورصيد الدين العام

1.1.5 إختبار الثبوتية

يهدف إختبار الثبوتية إلى التحقق من عدم وجود تحرك عشوائي في السلسلة الزمنية أو من ثبات الوسط والتباين في السلسلة مع الوقت، وتعرف السلسلة الثابتة على أنها "السلسلة التي لا تختلف خصائصها الإحصائية مثل المتوسط والتباين والتغاير مع الوقت أو أن خصائص هذه الإحصائيات ليست دالة للزمن" (Vijay G, 2021). تم الاعتماد على إختبار الثبوتية في العديد من الدراسات الامبريقية السابقة لإثبات الاستدامة في الدين العام ومنها (Trehan, B. and Walsh, C. 1991)، التي توصلت إلى أن تحقق الثبوتية في السلسلة الزمنية لكل من العجز الأولي والدين العام من الناتج المحلي يمكن أن يكون شرط كافي لتحقيق الاستدامة المالية، وذلك من خلال عدم تحقق مخطط بونزي، والذي يكون حسب نظرية قيد الموازنة في إثبات ($A_0 = 0$) كما تم تعريفها في دالة رقم (2.2) (Hamilton, J. and Flavin, M. 1985). في هذا الجزء تم فحص الفرضية الرئيسية التالية: السياسة المالية للحكومة الفلسطينية مستدامة إذا كانت كل من السلسلة الزمنية للدين العام من الناتج المحلي الإجمالي (2000-2024) والميزان الأولي من الناتج المحلي الإجمالي (1996-2024) ثابتة أي لا تحتوي على جذر وحدة.

لقياس الثبوتية في السلاسل الزمنية أي ($A_0 = 0$) تم استخدام كل من إختبار Augmented Dickey-Fuller test (ADF Test)، وإختبار DF-GLS unit root test، وإختبار Phillips-Perron test (PP test)، وإختبار Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test (KPSS test) حيث تعتبر من الاختبارات الأكثر

شيوعاً في قياس الثبوتية، الإختبار الثاني يعتبر أكثر ملائمة في حالات وجود عينة صغيرة (Baum, C.2000).

تقوم الإختبارات الثلاث الأولى بفحص الفرضية العدم التي تنص على أن السلسلة الزمنية تحتوي جذر وحدة بمعنى آخر بأنها غير ثابتة، فيما يفحص الإختبار الأخير الفرضية المعاكسة وهي ثبات السلسلة الزمنية. تم قياس الثبوتية لكل من سلسلة الدين العام من الناتج المحلي والفائض الأولى من الناتج المحلي من خلال تكرار كل إختبار على نفس المستوى للسلسلة الزمنية ($I(0)$ level= At) وعلى الفرق الأول ($I(1)$ difference = At 1^{ST}) وفي الحالتين $I(0)$ و $I(1)$ تم إختبار الثبوتية في حالة عدم وجود قيمة ثابتة، ومع وجود قيمة ثابتة، ومع وجود قيمة ثابتة، ومع وجود قيمة ثابتة، وتم تحديد عدد فترات الإبطاء التي تعتمد عليها السلسلة الزمنية تلقائياً بإستخدام AIC، وكانت في السلسلتين لا تزيد عن فترة إبطاء واحدة (Lag 1). (الملحق، الجدول 9.8) يوضح نتائج الإختبارات الأربعة.

تشير النتائج إلى أن السلسلتين لكل من مؤشر الدين العام والميزان الأولي من الناتج المحلي هما سلاسل ثابتة في حالة الفرق الأول، وبدلالة إحصائية مهمة عند مستوى المعنوية 0.01، بينما كانت كلا السلسلتين غير ثابتة على نفس المستوى (أي بدون الفرق الأول)، وبناءً على المراجعات السابقة، يعتبر ثبات السلسلة الزمنية في مستوى الفرق الأول شرط كافٍ لتحقيق قيد الموازنة، بمعنى آخر إستدامة الدين العام أو المالية العامة.

2.1.5 دالة استجابة المالية العامة

استكمالاً لدراسة العلاقة ما بين الميزان الأولي ورصيد الدين العام في هذا الجزء يتم فحص نظرية بون 1995 والتي تعتبر شائعة أيضاً في دراسة وتقييم استدامة الدين العام وهي دالة استجابة المالية العامة، والتي تم اتخاذها كمنهجية لتحديد استدامة الدين العام في العديد من الدراسات الامبريقية كدراسة (Lima, L. and Issler, J. 1997)، و (Mello, L. 2005)، و (Tiwari, A. 2011)، و (Beqiraj, E., Fedeli, S. and Forte, F. 2018) وغيرهم.

تفحص دالة استجابة المالية العامة فيما إذا كانت الحكومة تعدل فائض الميزان الأولي استجابة لتغيرات المديونية في الفترة السابقة، وذلك لضمان التأثير على ديناميكية الدين العام بمرور الوقت، وتحقيق قيد الموازنة. ويمكن تقديرها من خلال فحص العلاقة بين المتغير التابع الميزان الأولي (الفائض الأولي) والمتغير المستقل رصيد الدين العام في الفترة السابقة وذلك كمؤشرات من الناتج المحلي، مع ضبط العلاقة بمتغيرات أخرى محتملة تؤثر على الميزان الأولي كالمؤشرات الاقتصادية الرئيسية (النمو في الناتج المحلي، البطالة، التضخم) أو عوامل سياسة، وذلك من خلال نموذج المربعات الصغرى OLS الذي يقدر باستخدام السلاسل الزمنية في حالتها المستقرة. في هذه الدراسة يتم فحص دالة استجابة الميزان الأولي بإضافة متغيرين وهما؛ النمو في الناتج المحلي والتضخم، لتكون الدالة كالآتي؛

$$Pb_t = f (d_{t-1}, g_t, i_t)$$

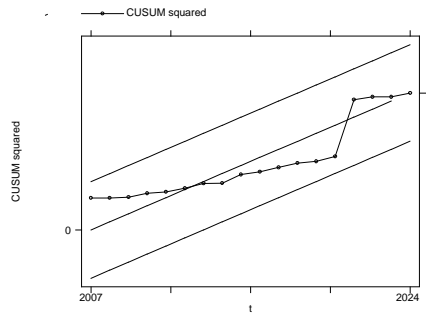
$$\Delta Pb_t = c + \beta_1 \Delta d_{t-1} + \beta_2 \Delta i_t + \beta_3 g_t + u_t \dots (5.1.2)$$

والتي ترمز إلى: Pb_t هي الميزان الأولي من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة t ، c الحد الثابت، d_{t-1} رصيد الدين من الناتج المحلي في الفترة السابقة، g معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، i معدل التضخم ممثل بمتبسط الناتج المحلي، و u المتغير العشوائي وقد يشمل تأثير محددات أخرى محتملة التأثير على الميزان الأولي ولم يتم الإشارة لها في الدالة، β تعبر عن معاملات المتغيرات، و Δ يعبر عن الفرق الأول.

يعتبر المعامل β_1 هو المعامل الأهم للحكم على وجود الاستدامة من عدمها، وذلك من خلال الإشارة المقدرة في النموذج، والتي يفترض أن تكون موجبة في حال وجود إستدامة مالية. أما β_2 وهي معامل التضخم فيصعب التنبؤ باتجاه تأثيره على الميزان الأولي، لأن التضخم يؤثر على الميزان الأولي من خلال عدة قنوات منها اجمالي الإيرادات العامة، واجمالي النفقات العامة، وحجم الاستثمار، والاستهلاك الكلي، عدا عن التغير في سعر الفائدة والتأثير على قيم الدين الحقيقية، الذي يجعل التنبؤ بالتأثير النهائي غير واضح، و هو ما أشارت إليه دراسة (Tujula, M. and Wolswijk, G. 2004). أما بالنسبة لمعامل النمو في الناتج المحلي β_3 فإنه يتوقع أن يكون التأثير إيجابي، وذلك بسبب تأثير الإيرادات الحكومية بالناتج المحلي وخاصة أن طبيعتها ضريبية. تم تقدير الدالة مع استخدام الفرق الأول للمتغيرات التي لم تكن السلسلة الزمنية لها مستقرة على نفس المستوى ولكنها مستقرة على الفرق الأول، وهي سلسلة رصيد الدين العام، والميزان الأولي، والتضخم، بينما كانت سلسلة معدل النمو مستقرة على نفس المستوى. تم أيضاً فحص الارتباط الذاتي

بين متغيرات النموذج ولم يكن هناك أي إرتباط مهم، مما يعطي النموذج موثوقية ودقة في التقدير، تقرير نتائج إختبار الثبوتية والإرتباط في (الملحق، الجدول 17.8)، تم تقدير المعاملات باستخدام (OLS Robust regression) حسب الدالة رقم (5.1.2)، وكذلك فحص اختبار المجاميع التراكمية لانحرافات كل قيمة عن القيمة المستهدفة (CUSUM) والذي يقيس استقرار النموذج القياسي من خلال افتراض استقرار الثابت والميل لجميع المتغيرات في النموذج عبر الزمن، ويظهر الشكل (1.5) بأن تقدير دالة استجابة المالية العامة الخطية ثابتة ومستقرة عند حدود المعنوية 5%.

الرسم (1.5): تقدير المجاميع التراكمية للانحرافات لدالة استجابة المالية الخطية



نتائج تقدير دالة استجابة المالية العامة كآلاتي (انظر الملحق، الجدول 16.8):

$$\Delta Pb_t = -0.47 + 0.46 \Delta d_{t-1} - 0.19 \Delta i_t + 0.07 g_t$$

يلاحظ أن إشارة معامل مؤشر الدين العام موجبة بقيمة 0.46 وذات دلالة إحصائية مهمة عند مستوى المعنوية 0.05، وتشير نتائج التقدير بأن التغير الإيجابي في الدين العام بنقطة مئوية من الناتج المحلي في الفترة السابقة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة يقابلها استجابة للمالية العامة من خلال إحداث فائض أو تقليل العجز في الموازنة العامة بمتوسط تغير

0.46 نقطة من الناتج المحلي في الفترة اللاحقة، وهذا يتوافق مع فرضية إستدامة الدين العام التي اقترحها بون 95، وهذا يتوافق مع كل من دراسة (Issler, J. and Lima, L.1997) و (Mello, L. 2005) و (Tiwari, A.2011) وغيرها. أما بالنسبة لمعامل التضخم والذي يأخذ بالإعتبار تأثير صدمات التغير في الأسعار على الميزان الأولي كان بدلالة إحصائية مهمة عند مستوى المعنوية 0.10، ويشير إلى أن التغير الإيجابي في مؤشر مستوى الأسعار بوحدة واحدة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة يؤدي إلى التأثير السلبي على الميزان الأولي (الفائض الأولي) بالمتوسط 0.19 نقطة من الناتج المحلي، والجدير بالذكر بأن التنبؤ مسبقاً بإشارة معامل التضخم لم يكن واضحاً، ولكن من خلال تقدير الدراسة يظهر بأن متوسط تأثير التضخم على الميزان الأولي في الحالة الفلسطينية سلبي. وأخيراً كان تقدير معامل معدل النمو في الناتج المحلي والذي يعبر عن حساسية المالية العامة لدورة الأعمال بدلالة غير مهمة إحصائياً عند مستوى 0.10 مع وجود علاقة موجبة، وهو ما يتوافق مع الدراسة المطبقة على دول الاتحاد الأوروبي 2004، ولكن لم تكن كذلك مع دراسة حالة البحرين 2016 التي لا تعتمد على الضرائب في إيراداتها.

وبهذا يكون ملخص نتائج تحليل السلاسل الزمنية لكل من الميزان الأولي ورصيد الدين العام والعلاقة بينهم، بأنه يوجد استدامة مالية من خلال تحقق قيد الموازنة ولكنه في نفس الوقت ضعيف، حيث أن التغير في الميزان الأولي بإحداث فائض أو تقليل العجز غير كافٍ لتخفيض رصيد الدين العام في المستقبل. وبالتالي تقيس الدراسة في الجزء التالي

السلاسل الزمنية والعلاقة ما بين إجمالي الإيرادات العامة والنفقات العامة لنفس الفترة 1996-2024.

2.5 إجمالي الإيرادات العامة والنفقات العامة

1.2.5 اختبار التكامل المشترك

إستندت الدراسات الامبريقية السابقة في تحليل استدامة الدين العام إلى التحقق من وجود تكامل مشترك إما ما بين الايرادات والنفقات أو الميزان الأولي والدين العام كمؤشرات من الناتج المحلي، وذلك تبعاً للاستنتاجات والفرضيات المستخلصة من دالة قيد الموازنة، في هذه الدراسة يتم فحص التكامل المشترك ما بين الإيرادات والنفقات كمؤشرات من الناتج المحلي كما توصلت لها دراسة (Trehan, B. and Walsh, C. 1991). يعتبر إثبات وجود تكامل مشترك إثباتاً لعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات والتي تعني أن أي إختلالات في الفترة قصيرة الأجل هي إختلالات مؤقتة وتعود العلاقة إلى حالة التوازن من جديد بعد إنتهاء الصدمة التي أثرت على حالة التوازن، وبالتالي حسب النظرية والدراسات السابقة فإن إثبات وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المذكورة سابقاً يعد إثبات وجود استدامة مالية أو استدامة الدين العام. والجدير بالذكر بأن هناك إختلاف ما بين مفهوم التكامل المشترك (Co-integration) ووجود علاقة ارتباط ما بين المتغيرات (Correlation)، إذ أنه ليس كل علاقة بين متغيرين تكون تكاملاً مشتركاً، ويفحص الإرتباط العلاقة المباشرة بين المتغيرات وإتجاه التأثير أي هل هي سلبية أم إيجابية، أما التكامل المشترك فيفحص العلاقة طويلة المدى بين متغيرين أو أكثر، حيث أنه يمكن القول أن المتغيرين متكاملان إذا تشاركا نفس الإتجاه العشوائي، أي أنه في حال عدم وجود تكامل مشترك بين الإيرادات

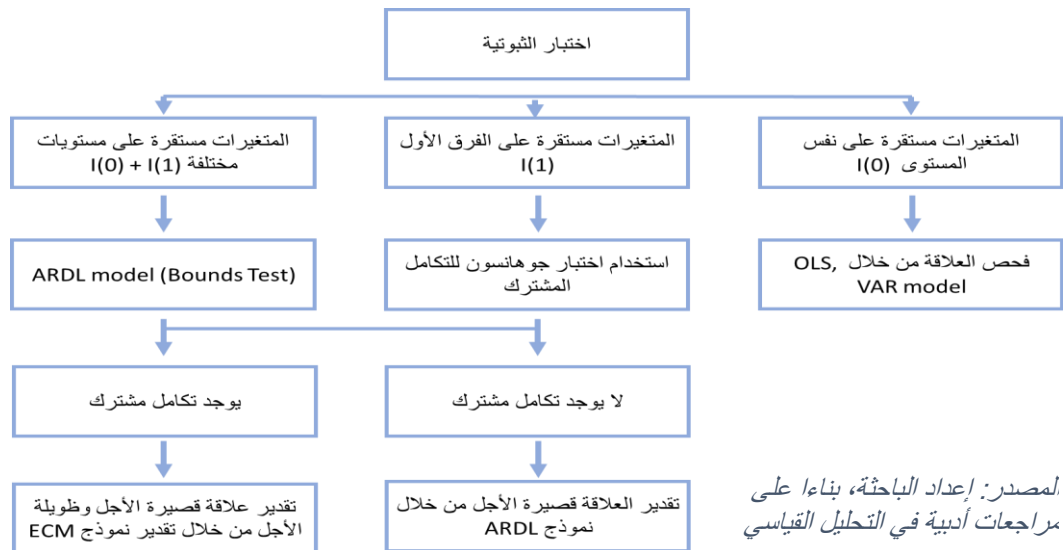
والنفقات لا يعني عدم وجود علاقة ترابطية وإنما هذه العلاقة هي علاقة قصيرة الأجل وغير مستقرة بالأغلب ولا يمكن الاعتماد عليها لوضع تنبؤات طويلة الأمد.

يتم اللجوء إلى إثبات علاقة التكامل المشترك قبل إجراء تقدير النموذج الأساسي للدراسة لتجنب تقدير علاقات مزيفة التي تنتج عادة من وجود سلاسل زمنية غير مستقرة، وهو ما يغلب على المؤشرات الاقتصادية والمالية (Kotzé, K. 2018). تكمن فكرة دراسة العلاقة ما بين الإيرادات والنفقات العامة لتحديد وجود استدامة الدين العام من عدمها في أن الدين العام هو عبارة عن مجموع تراكم الميزان الأولي بالإضافة إلى الفائدة المدفوعة، وإن اثبات استقرار الفرق (تكامل مشترك) ما بين الإيرادات والنفقات هو تحقيق لقيد الموازنة وتأكيد على وجود استقرار للميزان المالي، ورصيد الدين العام. لذا أولت الدراسة إهتماماً في هذا الجزء لفحص العلاقة ما بين الإيرادات والنفقات.

هناك عدة إختبارات تم تطويرها لفحص علاقة التكامل المشترك وتستند بشكل رئيسي للفكرة (Engle, R. and Granger, C. 1987) اللذان طوروا إختبار يستند إلى خطوتين، أولاً تقدير العلاقة بين المتغيرين باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS، وثم تقدير سلسلة البواقي وإخضاعها لفحص الثبوتية أو الاستقرار باستخدام ADF، مع استخدام قيم خاصة لقبول أو رفض الفرضية العدم (يوجد جذر وحدة في السلسلة، لا يوجد تكامل مشترك)، في حال كانت قيمة ($Z_t > 5\%$ critical value) ترفض الفرضية العدم، ويكون هناك تكامل مشترك ما بين المتغيرين، وأيضاً تكون سلسلة البواقي مستقرة. إختبار آخر يعود لجوهانسون 1991، 1992 Johansen والذي يستند إلى نفس النهج لإختبار Engle-

Granger إلا أنه يسمح بقياس علاقة التكامل المشترك بين أكثر من متغيرين وأيضاً يسمح لوجود أكثر من علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في النموذج مع تقدير عدد العلاقات المحتملة (Battal, A. 2020) ، ولكن يحتاج هذا الاختبار إلى عدد مشاهدات لا يقل عن 40 مشاهدة ليكون هناك دقة بالقياس، ولا يفضل إجراؤه في حال العينات الصغيرة، وفي كلا الإختبارين السابقين يشترط أن تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات مستقرة على نفس الدرجة أي $I(1)$. الإختبار الأكثر حداثة ويتم إستخدامه بشكل أوسع في الدراسات الحديثة هو Bounds test تم تطويره من قبل بيرسان وشين وسميث في عام 2001 (Pesaran, 2001) وفي بعض الدراسات يشار إلى هذا الاختبار باسم ARDL approach 2001 كما في دراسة (Waheed, A. 2016) ، ما يميز هذا الإختبار هو أنه يمكن إجراؤه في حال وجود عدد مشاهدات أقل، وبغض النظر عما إذا كانت المتغيرات مستقرة على درجات مختلفة $I(0)$ أو $I(1)$ ، مع وجود شرط إستقرار سلسلة المتغير التابع على مستوى الفرق الأول $I(1)$.

هناك عدة خطوات استباقية يشترط المرور بها لإجراء فحص التكامل المشترك وتحديد نوع الاختبار والنموذج المقدر لفحص العلاقة، تلخص بالآتي؛



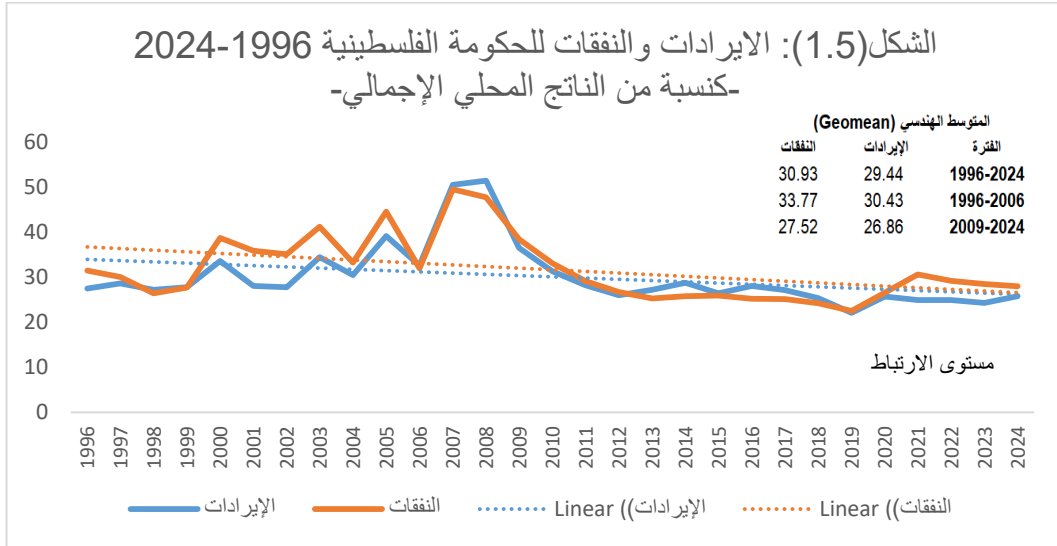
يتم تقدير العلاقة للمتغيرات ذات التكامل المشترك باستخدام نماذج خاصة تعتمد بالأساس على نموذج الانحدار الذاتي VAR-Vector Autoregressive Model والذي يسمح للمتغيرات التابعة أن تعتمد على نفسها بتخلف عدة فترات سابقة بالإضافة إلى المتغيرات الأخرى، مثل VECM- Vector Error Correction Model وهو نموذج تصحيح الخطأ والذي يتيح تقدير دالتين؛ دالة قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل بالإضافة إلى تقدير مصصح الخطأ الذي يستدل به للفترة التي تحتاجها السلاسل الزمنية للعودة للتوازن في حال إختلالها كما في دراسة (Prohl S., 2010) ويمكن استخدام هذا النموذج في حالة عدم القدرة على تحديد المتغير التابع. وفي دراسات أخرى تم استخدام نموذج Seemingly Unrelated Regression (SUR) ، والذي يفترض بأن متغيرات النموذج الذي يحتوي على عدد من المعادلات الخطية قد ينتج عنه ارتباط بعض المتغيرات من خلال الخطأ المقدر في النموذج (UCLA, n.a)، ويكون الهدف من استخدام هذا النوع من النماذج هو الحصول على تقدير أكثر دقة للمعاملات، وأكثر ثبوتية مع الوقت كما استخدمتها دراسة (António A. and Christophe R., 2008).

تهدف هذه الجزئية من فحص الاستدامة المالية إلى تقدير العلاقة التالية بين إجمالي الإيرادات العامة R وإجمالي النفقات العامة E ، حيث أن α هي المتغير الثابت، و u المتغير العشوائي والذي قد يرمز إلى عوامل أخرى لم تأخذها الدراسة بالاعتبار، وذلك بعد إثبات وجود علاقة التكامل المشترك؛

$$R_t = \alpha_t + \beta_t E_t + u_t \dots \dots (5.2.1)$$

وهناك عدة احتمالات لقيمة β وهي معامل النفقات:

- أ- أن تكون تساوي 1 وهنا يكون تكامل كامل وعليه تكون الاستدامة المالية قوية.
- ب- أن تكون بين 0 و 1 وهنا تكون الاستدامة ضعيفة، وتعني أن النفقات تنمو بشكل أكبر من الإيرادات.
- ت- أن تكون تساوي 0 أو أقل وهنا الوضع المالي يكون غير مستدام إطلاقاً.
- ث- أن تكون أكبر من 1 وبالتالي تكون الإيرادات تنمو بشكل أكبر من النفقات.
- كتحليل مبدئي من خلال الشكل (1.5) يمكن الاستدلال على الخصائص العامة لسلاسل الإيرادات والنفقات كمؤشرات من الناتج المحلي وطبيعة العلاقة بينهما. يظهر الشكل علاقة ترابطية قوية ما بين الإيرادات والنفقات وأنها يتحركان في نفس الإتجاه، وأن الفارق بين السلاسل الزمنية لا يعتبر متبايناً بشكل كبير خاصة بعد عام 2007-2008. أيضاً يمكن ملاحظة بأنه في حال وجود فارق ملحوظ في فترة ما، ما يلبث أن يختفي في الفترات التالية، وهذا من الممكن أن يكون دليلاً على وجود علاقة قوية بين المتغيرين، ولكن من الصعب تحديد ما إذا كان هناك تكامل مشترك بينهما أم لا وبالتالي استقرار المالية العامة أو الدين العام. لذلك يجب التأكد من خلال فحص السلسلة الزمنية للفوارق بأحد إختبارات التكامل المشترك. أيضاً يتضح من الرسم ومن خلال احتساب المتوسط الهندسي للفترات أن هناك تغير هيكلي بعد عام 2008، ولكن ربما لا يكون ذا دلالة إحصائية مهمة، ويجب فحص هذه الملاحظة وأخذها بالإعتبار عند إجراء التكامل المشترك.



المصدر: إعداد الباحثة بناءً على بيانات السلسلة الزمنية للدراسة

بناءً على إختبار استقرار السلاسل الزمنية لكل من الإيرادات والنفقات كمؤشرات من الناتج المحلي بالأسعار الثابتة تشير نتائج الإختبارات التي تم إجراؤها والتي تظهر في (الملحق، الجدول 9.9) إلى أن السلاسل مستقرة على مستوى الفرق الأول وغير مستقرة في حالة عدم وجود ثابت ومع وجود ثابت على نفس المستوى، حجم العينة 29 والتي تمثل البيانات السنوية للفترة 2024-1996 وفي هذه الحالة يستثنى استخدام إختبار Johansen الذي يتطلب عدد مشاهدات لا تقل عن 40. ونوع العلاقة حسب النظريات هي خطية، وعدد المتغيرات اثنان، وبناءً على المخطط أعلاه يكون فحص التكامل المشترك من خلال نموذج متعدد الإنحدار ARDL Autoregressive Distributed Lag وهو نموذج يستند في تقديره إلى المربعات الصغرى OLS مع السماح لتقدير تأثير فترات الإبطاء للمتغير التابع نفسه والمتغيرات المستقلة، ويتم تحديد عدد فترات الإبطاء تلقائياً باستخدام عدة منهجيات منها AIC و HQIC و SBIC و FPE وغيرها، وبناءً على ما سبق فإن النموذج الأساسي يكون كالآتي؛

ARDL(DEPLAGS=2, REGLAGS=2) R E

$$R_t = C_1 * R_{t-1} + C_2 * E_t + C_3 * E_{t-1} + C_4 \quad (5.2.2)$$

حيث أن R هي مؤشر الإيرادات بالأسعار الثابتة من الناتج المحلي الحقيقي، E مؤشر النفقات بالأسعار الثابتة من الناتج المحلي الحقيقي، C1, C2, C3 معاملات المتغيرات، C4 الثابت، t الفترة الحالية، t-1 فترة إبطاء واحدة أي السنة السابقة. وحسب AIC فإن عدد فترات الإبطاء الأمثل هي واحدة لكل من المتغير التابع والمتغير المستقل، كان تقدير النموذج للمعاملات كالاتي؛

$$R_t = 0.6683 * R_{t-1} + 0.8401 * E_t - 0.5404 * E_{t-1} + 0.5429$$

بينما دالة التكامل المشترك؛

$$D(R_t) = 0.5429 - 0.3317 * (R_{t-1} - 0.9037 * E_{t-1})$$

وبناء على تقدير القيم الحرجة لإختبار Bounds Test والذي يفحص الفرضية العدم (لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات) فإنه لا يمكن رفض الفرضية العدم، إذ أن القيم لكل من F-test و t-test أقل من القيم الحرجة المحسوبة على المستويات الثلاث، وذلك كما يظهر في الجدول (11.8).

نظراً لملاحظة احتمالية وجود تغير هيكلية في السلاسل الزمنية تم فحص وجود تأثير تغير هيكلية على نتائج تقدير علاقة التكامل المشترك ما بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، وذلك باستخدام (Gregory-Hansen Cointegration Test) والذي يفحص التكامل المشترك مع وجود نقطة تحول أو تغير هيكلية في العلاقة، حيث يمكن استخدامه في حال كانت هناك نقطة تحول معروفة يمكن تحديدها أو غير معروفة يتم تحديدها تلقائياً في

مرحلة تنفيذ الإختبار. يفحص هذا الاختبار الفرضية العدم (لا يوجد تكامل مشترك عند نقطة التحول) ضد الفرضية البديلة (يوجد تكامل مشترك بالرغم من وجود نقطة التغير)، إذا كانت القيمة المطلقة ($Z_t \text{ Statistic} > 5\% \text{ critical value}$) ترفض الفرضية العدم. أيضاً يفحص هذا الإختبار ثلاث حالات من التغير المحتمل في السلاسل: تغير في الثابت (Level)، وتغير في الإتجاه (Trend)، وتغير في الثابت والإتجاه (Regime). تم إجراء الإختبار على الحالات الثلاث مع إختيار عدد فترات الإبطاء تلقائياً بواسطة منهجية (Bic) وكانت النتائج كما في الجدول (الملحق، الجدول 9.12)، ويمكن تلخيصها بأن الإختبارات الثلاث لم تظهر أي دلالة إحصائية مهمة لوجود التغير الهيكلي الذي يؤثر على علاقة التكامل المشترك والتي تم تحديدها تلقائياً بعام 2004، أي أن مشكلة التغير الهيكلي في فحص التكامل غير مهمة وغير مؤثرة.

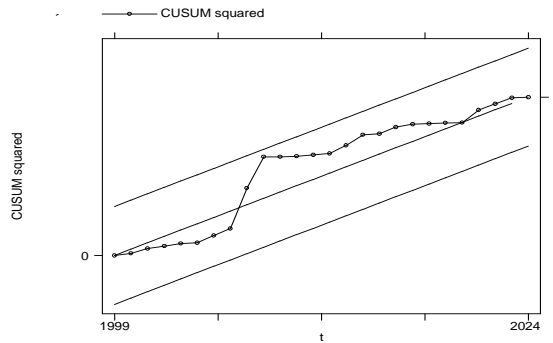
وبالتالي هناك تأكيد على عدم وجود تكامل مشترك ما بين المتغيرين، وأن العلاقة التي تحكهما هي علاقة قصيرة الأجل، وهي كالآتي؛

$$R_t = 0.6683 * R_{t-1} + 0.8401 * E_t - 0.5404 * E_{t-1} + 0.5429$$

من خلال العلاقة المقدرة ما بين إجمالي الإيرادات العامة والنفقات العامة يمكن ملاحظة وجود استدامة مالية ضعيفة حيث أن التغير في النفقات بنقطة مئوية من الناتج المحلي يؤدي إلى زيادة الإيرادات بالمتوسط بحوالي 0.84 نقطة مئوية من الناتج المحلي، وهي علاقة موجبة أقل من واحد صحيح، والتي تعني أنه بالمتوسط يكون هناك فجوة مالية أي عجز مالي مستمر، وهو ما تمت ملاحظته في التحليل الوصفي للمالية العامة في الفصل الرابع، والذي أظهر بأنه يغلب على الميزان الأولي حالة العجز حتى بوجود المساعدات والمنح

الخارجية خلال سنوات الدراسة 1996-2024. يأتي هذا التحليل للنتائج بعد فحص جودة النموذج المقدر من خلال؛ فحص مشكلة الارتباط الذاتي (Serial Correlation)، تم فحص ما إذا كان هناك ترابط ذاتي لسلسلة البواقي باستخدام (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) والذي يفحص الفرضية العدم (لا يوجد ترابط ذاتي على مستوى فترتين إبطاء) وكانت نتيجة P-value لإختبار F-statistic (0.2798) وهي أعلى من 0.10 لذا لا يمكن رفض الفرضية العدم، وذلك يعني عدم وجود مشكلة الترابط الذاتي في النموذج. فحص ثبات التباين (Homoscedasticity)؛ تم فحص وجود مشكلة Heteroscedasticity من خلال إختبار (White test) والذي يفحص الفرضية العدم (Homoscedasticity) أي ثبات التباين والذي يعتبر مهماً في استقرار تقدير النموذج، وحسب الإحتمالية لقيمة $Prob > \chi^2$ فإنها تساوي 0.78 أي لا يمكن رفض الفرضية العدم. فحص إستقرار النموذج من خلال إختبار CUSUM، والذي يفحص استقرار الثابت والميل لجميع المتغيرات في النموذج عبر الوقت، إذ تبين بأن النموذج ثابت ويمكن ملاحظته من خلال الرسم (2.5) أدناه إذ أنه ضمن حدود مستوى المعنية 5%.

الشكل (2.5): نتائج إختبار استقرار النموذج



المصدر: اعداد الباحثة، اعتمادا على نتائج تقدير البرنامج الاحصائي

وأخيراً فحص إختبار المتغيرات المحذوفة (Omitted Variables Test)؛ تم فحص ما إذا كان كل من المتغيرين النمو في الناتج المحلي الحقيقي والذي يمثل تأثير الدورة الاقتصادية على الإيرادات ومتغير وهمي يمثل السنتين 2007 و2008 ذا دلالة إحصائية مهمة أو لا في النموذج، الفرضية العدم (المتغيرين معاً غير مهمين إحصائياً في النموذج)، وكانت P-value لإختبار F-test تساوي (0.0001)، أي أنه يتم رفض الفرضية العدم، ويلخص بأن كل من المتغيرين ذا دلالة إحصائية وعليه يلزم إضافتها كمتغيرات مستقلة في النموذج.

لذلك كخطوة أخيرة لتقدير العلاقة ما بين الإيرادات العامة والنفقات العامة تم فحص وجود التكامل المشترك بعد إضافة المتغيرين اللذان أظهر إختبار (Omitted Variables Test) الأهمية الإحصائية لوجودهما مجتمعين في النموذج. تم تقدير النموذج السابق ARDL بإضافة متغير وهمي عن الفترة 2008-2007 (DUMMY) يمثل القيم المتطرفة، ومتغير النمو في الناتج المحلي الحقيقي (GDPG) والذي يمثل تأثر الإيرادات بالدورة الاقتصادية، وذلك باستخدام فترتي إبطاء كحد أقصى داخل النموذج يتم تحديدهما تلقائياً باستخدام البرنامج الإحصائي من خلال (AIC) لكل من المتغيرات، وعلى ذلك يكون شكل النموذج كالتالي بإضافة المتغيرين؛

ARDL(DEPLAGS=2, REGLAGS=2) R E DUMMY GDPG

$$R_t = C_1 * R_{t-1} + C_2 * E_t + C_3 * E_{t-1} + C_4 * DUMMY_t + C_5 * GDPG_t + C_6 * GDPG_{t-1} + C_7 \quad (5.2.3)$$

كانت تقدير المعاملات كالتالي؛

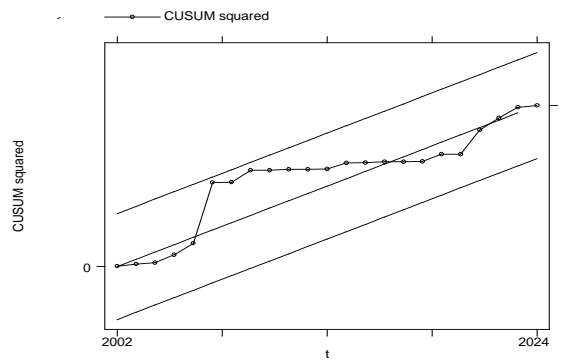
$$R_t = 0.4001 * R_{t-1} + 0.6201 * E_t - 0.3025 * E_{t-1} + 8.3292 * DUMMY_t + 0.0549 * GDPG_t + 0.0345 * GDPG_{t-1} + 7.0095$$

دالة التكامل المشترك؛

$$\Delta R_t = -0.5999 * (R_{t-1} - (0.5293 * E_{t-1} + 13.8838 * DUMMY_{t-1} + 0.1490 * GDPG_t + 7.0095))$$

في هذه الحالة كانت نتائج التقدير لإختبار Bounds test الذي يقيس الفرضية العدم (لا يوجد علاقة تكامل مشترك على أي مستوى) تلخص رفض الفرضية العدم، حيث ان قيمة F-statistic أعلى من القيم المقدره على جميع المستويات (0) او (1)، ملخص النتائج مع فحص جودة النموذج في (الملحق، الجدول 11.8)، وأيضاً أظهر النموذج المقدر استقرار الثابت والميل لجميع المتغيرات عبر الزمن (CUSUM)، كما يظهر في الشكل (3.5)

الشكل (3.5): نتائج إختبار استقرار النموذج القياسي مع إضافة المتغيرين المحذوفين

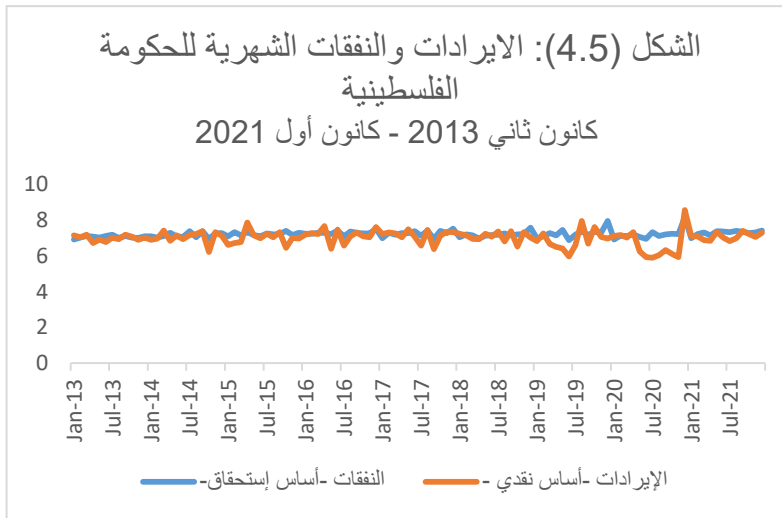


المصدر: إتماداً على نتائج التقدير باستخدام البرنامج الإحصائي

بناء على ذلك فإن إثبات وجود علاقة التكامل المشترك بين الإيرادات والنفقات حسب اختبار Bounds test هو إثبات أيضاً لوجود علاقة طويلة الأمد وأنه كما تمت الإشارة سابقاً حدوث أي إختلال في الفترة قصيرة الأجل نتيجة أي صدمة يتم تصحيحه بعد فترة من الزمن، وبناء على تقديرات النموذج (2) يمكن تقدير الفترة للعودة إلى حالة التوازن بعامين تقريباً، ومعامل المصحح في دالة التكامل المشترك يعتبر ذا دلالة إحصائية على مستوى 0.01، قدر المعامل المصحح في دالة الإيرادات بحوالي 0.60 أي أن تعديل أي إنحراف يستغرق مدة عامين تقريباً ($1/0.60=1.7$) في حالة الحكومة الفلسطينية.

بعد التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك يمكن تفسير العلاقة الرئيسية وهي العلاقة الآنية بين المتغيرين الإيرادات والنفقات بالآتي، إن زيادة النفقات بنقطة مئوية واحدة من الناتج المحلي تؤدي بالمتوسط إلى زيادة الإيرادات بحوالي 0.62 نقطة من الناتج المحلي مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وهي بعيدة عن العلاقة الكاملة واحد لواحد، وكلما كان المعامل للنفقات أبعد عن الواحد صحيح يكون هناك إحصائية وجود عدم إستدامة أعلى، حيث أن حجم الانحراف عن الواحد يرمز إلى الفجوة المالية، وأن النفقات بالمتوسط تكون أكبر من الإيرادات.

للتحقق من العلاقة ولازالة الشكوك حول وجود التكامل المشترك بين الإيرادات والنفقات الذي سببه حجم العينة الصغير في حالة استخدام البيانات السنوية للفترة 1996-2024 أي بوجود 29 مشاهدة فقط، تم الحصول على البيانات الشهرية من بداية عام 2013 حتى نهاية ديسمبر 2021 وذلك يعني زيادة عدد المشاهدات ليصل إلى 108 مشاهدة، بعد المرور بنفس الخطوات السابقة لفحص التكامل للبيانات السنوية، كانت السلاسل الزمنية لكل من الإيرادات والنفقات بشكلها اللوغارتمي الطبيعي كما في الشكل (4.4) مستقرة على نفس المستوى $I(0)$ ، وبذلك تم تقدير النموذج باستخدام Robust OLS، أظهر تقدير النموذج بأن معامل النفقات قريب من واحد صحيح (0.92) وذا دلالة إحصائية مهمة على مستوى المعنوية 0.01، أي أنه يوجد تكامل مشترك ما بين النفقات والإيرادات. وأيضاً بحسب نتائج فحص (Engle-Granger) للتكامل المشترك والذي يمكن إجراءه في حال



وجود
إستقرار السلاسل
الزمنية على نفس
المستوى، كانت قيمة
 Z_t المقدرة أكبر من
القيم الحرجة على

المصدر: إعداد الباحثة، إستنادا إلى بيانات وزارة المالية الفلسطينية

جميع المستويات 0.01-0.1، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات. يعتبر معامل النفقات قريباً من المعامل المقدر في نموذج SUR على البيانات السنوية، إذ تظهر بدون الإعتبار للمتغيرات المحذوفة معامل

نفقات يساوي 0.87 بدلالة إحصائية مهمة وهو قريب من الواحد، بهذا يتم تأكيد وجود تكامل مشترك ما بين الإيرادات والنفقات، وأيضاً التأكيد على أن الاستدامة في حالة الحكومة الفلسطينية ضعيفة إذ أن معامل النفقات بين 0 و1. يمكن إيجاد نتائج تقدير نموذج SUR في (الملحق، جدول 15.8)

2.2.5 إختبار السببية

بعد إثبات وجود التكامل المشترك يتيح إختبار Granger معرفة ما إذا كان هناك علاقة سببية بين الإيرادات والنفقات، والتي يحتمل أن تكون إحدى الحالات الثلاث الآتية (بانافع، و. وعلي، ع. 2016):

أ- علاقة ذات إتجاه واحد Unidirectional، والتي تكون بها إما النفقات تسبب الإيرادات، أي أنه بعد تحديد حجم النفقات يتم البحث وتوفير الإيرادات التي تغطي النفقات، أو الإيرادات تؤدي إلى النفقات، أي أنه يتم الصرف وتحديد حجم النفقات بعد تقدير الإيرادات المتوقعة.

ب- علاقة ذات اتجاهين Bidirectional يكون هناك سياسات مزدوجة أو متزامنة للإيرادات والنفقات تدعم كل منها الآخر.

ت- لا يوجد علاقة سببية أي أن الحكومة لا تتبع نهجاً ثابتاً معين أو يكون هناك فصل مؤسسي بين الموارد والاستخدام.

بعد إجراء إختبار السببية (VEC Granger Causality) فإنه في حالة الحكومة الفلسطينية كانت النفقات تسبب الإيرادات، بينما لم يستطع الإختبار إثبات الحالة المعاكسة وهي الإيرادات تسبب النفقات، أي أن سياسات الإنفاق لا تتبع سقف الإيرادات المتوقعة،

وإنما يتم زيادة الإيرادات بما يتناسب مع حجم النفقات المتوقعة (إما من خلال فرض رسوم وضرائب جديدة، وبيع أصول، وزيادة كفاءة التحصيل، والحصول على المنح والمساعدات... إلخ)، وكانت علاقة السببية للنفقات على الإيرادات ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية 0.01، وفي نفس الوقت لم توجد علاقة سببية معاكسة للإيرادات على النفقات، إذ لم تكن ذات دلالة إحصائية. تظهر نتائج الإختبار في (الملحق، الجدول 14.8).

وهذه النتيجة تتوافق مع ما جادلت به ستيفاني كيلتون (Kelton, S. 2020) في كتابها خرافة العجز، الذي انتقدت به نموذج جباية الضرائب والاقتراض ثم الانفاق S (TAB) واقترحت بدلا من ذلك نموذج الانفاق ثم جباية الضرائب والاقتراض S (TAB) مرتكزة بذلك إلى النظرية النقدية الحديثة Modern Monetary Theory.

3.2.5 مرونة الإيرادات والنفقات

في دراسات محدودة مثل (النويران، ث. 2021)، تم تقدير المرونة لكل من الإيرادات والنفقات بالنسبة للتغير في الناتج المحلي، ويحدد وجود الاستدامة المالية من عدمها بمقارنة المرونة لكل منها، إذ أنه يعتبر هناك استدامة مالية في حال كانت مرونة الإيرادات للناتج المحلي أكبر من مرونة النفقات للناتج المحلي، تم تقدير الدالتين التاليتين باستخدام

،Robust OLS Regression

$$\log E_t = c + \alpha_1 \log GDP_t + \alpha_2 \log E_{t-1} + U_t \quad (4.2.6)$$

$$\log R_t = c + \beta_1 \log GDP_t + \beta_2 \log R_{t-1} + U_t \quad (4.2.7)$$

إذ تعبر كل من α و β عن المرونات في الوقت القصير لكل من الإيرادات والنفقات على التوالي، يتم تحديد المرونة بعد تقدير الدالة من خلال حساب: مرونة النفقات = $\alpha 1/(1-$ $\alpha 2)$ ، ومرونة الإيرادات = $\beta 1/(1-\beta 2)$ (النويران، ث. 2021).

كانت نتائج تقدير المرونات كالتالي؛

$$E_t = -0.2715 + 0.4634 \text{ GDP}_t + 0.5399 E_{t-1}$$

$$R_t = 0.0686 + 0.6583 \text{ GDP}_t + 0.2186 R_{t-1}$$

وبعد التأكد من فحص جودة تقدير الدالات وأن جميع المتغيرات ذات دلالة إحصائية مهمة، تم حساب المرونات لتكون: مرونة النفقات تساوي 1.01، بينما مرونة الإيرادات تساوي 0.84، وعلى ذلك تكون مرونة النفقات بالمتوسط مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة أعلى من مرونة الإيرادات المتوسطة وبالتالي يمكن الاستنتاج بعدم وجود استدامة المالية العامة. (أنظر ملخص نتائج المرونات في الملحق، جدول 9.18).

وبهذا يكون ملخص الفصل الرابع وحسب الاختبارات التي تم إجراؤها لفحص الاستدامة المالية للحكومة الفلسطينية بالإعتماد على البيانات السنوية للفترة 1996-2024 تخلص بالاستناد إلى استقرار السلاسل للدين العام والميزان الأولي وإختبار استجابة المالية العامة لارتفاع مؤشر الدين العام من الناتج المحلي، بأن هناك استدامة مالية ضعيفة، بينما في إختبار التكامل المشترك وفحص المرونات تم الاستنتاج بعدم وجود استدامة للمالية العامة. في الفصل التالي عرض لأهم الاستنتاجات والنتائج التي توصلت إليها الدراسة وبعض التوصيات في ضوء النتائج.

6 الفصل الخامس

نتائج وتوصيات

يعرض هذا الفصل أهم النتائج التي تم استخلاصها في هذه الدراسة، فيما يخص وضع المالية العامة في فلسطين وبالتحديد استدامة الدين العام للفترة 1996-2024، بالإضافة إلى التوصيات بناءً على نتائج الدراسة.

- تتصف الحكومة الفلسطينية بوضع اقتصادي ومالي خاص لا يشبه الاقتصادات الأخرى، حيث أنها تقوم بوظائفها في ظل عدم وجود سيادة على الموارد الطبيعية أو المالية، مع فقدان ميزة بعض السياسات كالسياسة النقدية، الأمر الذي يجعل كل العبء على المالية العامة.
- سياسة المالية العامة محدودة ويخيم عليها عدم اليقين في كثير من الأحيان، بسبب هيكلتها وتأثرها بالعديد من المتغيرات الخارجة عن السيطرة عليها، أولاً بسبب طبيعة مواردها المالية والتي تعتبر إما ضريبية ذات حساسية للوضع الاقتصادي وأيضاً السياسي إذ أن أكثر من ثلثي الضرائب لا يتم جبايتها مباشرة وتكون تحت سيطرة حكومة الاحتلال، أو مساعدات ومنح ذات حساسية للتوجهات السياسية والوضع الاقتصادي والمالي للدول المانحة، وثانياً بسبب طبيعة النفقات التي تعتبر بأغلبها نفقات جارية (رواتب وأجور، مساهمات إجتماعية، تحويلات، فوائد، استخدام سلع وخدمات) والتي تكون متنامية ويصعب التقشف أو التأثير في أغلب بنودها، مما يحد من تطبيق السياسات المالية المتعلقة بجانب الإنفاق. وهو ما تم تأكيده من خلال نتائج إختبار

جرانجر للسببية، بأن النفقات تؤدي لحدوث أي تسبب الإيرادات، ولكن لا توجد العلاقة السببية المعاكسة في فحص بيانات المالية العامة للإيرادات والنفقات للفترة 1996-2024.

- هيكلية الدين العام تشير إلى أن الحصة الأكبر من الدين هي عبارة عن إقتراض غير رسمي أي متأخرات النفقات وهذا يؤثر على درجة الائتمان للحكومة الفلسطينية، وثقة الأطراف الشريكة في الاقتصاد، وغيرها من المخاطر المالية المترتبة على اتخاذ سياسة تراكم المتأخرات كحل في ظل الأزمات أو ضعف مستوى الإيرادات في سنة مالية ما.
- بالإضافة إلى تجاوز الحكومة الفلسطينية حدود الإقتراض من البنوك المحلية ولجوءها إلى صناديق التأمينات والمعاشات للإقتراض وهذا أيضاً يعتبر خطراً مالياً.
- تعتبر الحصة الأكبر من الدين العام موجهة لتغطية النفقات الجارية الأمر الذي يشكل أعباء مالية أكبر وخاصة على الجيل الجديد.
- العوامل الرئيسية التي تؤثر في مستوى الدين العام وعلى الترتيب حسب حجم الأثر الأعلى هي انقطاع إيرادات المقاصة خلال سنة مالية ما، ثم انخفاض النمو في الناتج المحلي، ثم رفع معدل الفائدة، ثم انخفاض المساعدات والمنح الخارجية حسب السيناريوهات في الفصل الثاني.
- تعددت الطرق القياسية لفحص استدامة المالية العامة، أو استدامة الدين العام من خلال فحص وجود الملاءة المالية أو عدم تحقق شرط الملاءة المالية والتي بمجملها تعتمد على التنبؤ بسلوك المالية في المستقبل بناءً على معطيات وسلوك المالية العامة في

الماضي، ومع فرضية بقاء العوامل الأخرى ثابتة، ومن هذه الطرق إختبار استقرار السلاسل الزمنية لكل من الميزان الأولي والدين العام، وإختبار استجابة المالية العامة، وإختبار التكامل المشترك بين الإيرادات والنفقات، وإختبار السببية للإيرادات والنفقات، والمرونة للإيرادات والنفقات. أظهرت نتائج الإختبارات بأن مؤشرات الاستدامة التي تم قياسها تدل على وجود إستدامة مالية ضعيفة للحكومة الفلسطينية، وأن على الرغم من وجود رد فعل من الحكومة تجاه تراكم الدين، أو علاقة تكامل مشترك بين الإيرادات والنفقات إلا أنها غير كافية لضمان تحقيق فوائض مالية في المستقبل، وذلك على افتراض بقاء الحال على ما هو -سيناريو الأساس-.

أما بالنسبة للتوصيات في ضوء نتائج الدراسة، توصي الدراسة بالآتي؛

- تعزيز العوائد الاستثمارية وتخصيص صندوق طوارئ، يمكن اللجوء إليه في حالات الأزمات، والصدمات الغير متوقعة.
- عدم إهمال حجم المتأخرات من النفقات وضرورة إعتبارها ضمن الدين العام بالرغم من عدم ترتب التزامات مباشرة عليها (فوائد)، وذلك لأنها تؤثر على درجة الإئتمان والملاءة المالية للحكومة الفلسطينية، وأيضاً على النمو الاقتصادي، وعلى علاقة القطاع العام بالقطاع الخاص والموردين، ويرتبط بها العديد من المخاطر المالية في حال تركها متنامية دون أخذ السياسات المالية المناسبة، فوجود المتأخرات تعبر عن وضع غير صحي للمالية العامة.

- محاولة تقييد اللجوء إلى الاقتراض، والإتجاه له فقط لتغطية النفقات التطويرية، والتي من الممكن تغطية التزاماتها من العائد عليها، وجاءت هذه التوصية بعدما كانت نتائج التحليل الوصفي تشير إلا أن الحصة الأكبر من الدين العام هي لتغطية النفقات الجارية والأمر الذي يعتبر غير صحي للمالية العامة.
- ضرورة ضبط هام/ خفض استراتيجي للنفقات العامة و/أو توسيع قاعدة الضريبة وتحسين الجباية المحلية كمدخل هامة في تقليل الاقتراض المحلي.

7 المراجع

المراجع العربية

- آل طعمة، ح. و الشمري، ه. (2018)، الاستدامة المالية وآفاق النمو الاقتصادي في العراق، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني لجامعة جيهان-أربيل في العلوم الإدارية والمالية، 27-28 حزيران 2018.
- الأمانة العامة للإنفاق العام والمساءلة المالية (2018)، دليل الإنفاق العام والمساءلة المالية، المجلد 2: الدليل الميداني لتقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية، الطبعة الثانية، ديسمبر 2018، واشنطن، الولايات المتحدة.
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2020 (2020). . واقع تنفيذ إستراتيجية إدارة المال العام. رام الله- فلسطين.
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2019 (2019). واقع الدين العام ومتأخرات القطاع الخاص في فلسطين. رام الله- فلسطين.
- برنامج الأغذية العالمي (2018)، نقص التمويل يجبر برنامج الأغذية العالمي على تقليص مساعداته الغذائية في فلسطين رغم تزايد الاحتياجات، تم الوصول في بتاريخ 2022/03/8، متوفر على <https://ar.wfp.org/news/nqs-altmwyl-yjbr-brnamj-alaghdhyt-alalmy-ly-tqlys-msadath-alghdhayt-fy-flstyn-rghm-tzayd>
- بلاغ الموازنة - الجزء الثاني- تعليمات وأسقف إعداد الموازنة 2022-2024 "مستجيبة لأزمة كورونا والأزمة المالية، (2021) الإدارة العامة للموازنة، وزارة المالية، دولة فلسطين، 26 كانون أول 2021، متوفر على <http://www.pmf.ps/pmf/documents/budget/2021/2022-2024-A2.pdf>

- بنتور، م. (2018)، حدود الدين العام القابل للاستمرار والنمو الاقتصادي بين النظرية والواقع: اسقاطات على حالة الدول العربية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد 47-2018، أبو ظبي - دولة الامارات العربية.
- البيك، ز. (2021)، كيف نجحت تركيا في تصفير ديونها مع صندوق النقد الدولي؟، اقتصاد، الجزيرة نت، تم الوصول له في تاريخ كانون الثاني 1، 2022. متوفر على <https://www.aljazeera.net/>
- خبيصة، م. (2020)، المانحون ينسحبون تدريجياً من دعم موازنة فلسطين، تراجع دعم الموازنة من متوسط 1.1 مليار دولار سنوياً إلى 500 دولار، وكالة الأناضول، تركيا.
- الرنتيسي، ح. (2021)، الدين العام يسجل رقماً قياسياً.. و30 مليون فوائد مدفوعة عليه بالربع الأول من العام 2021-اقتصاد فلسطين. بوابة فلسطين الاقتصادية، 2021/06/24. تم الوصول في 2022/02/5، متوفر على <https://www.palestineconomy.ps/ar/Article/18240>
- سلطة النقد الفلسطينية، (2013) 2013. تقرير الاستقرار المالي لعام 2012: آب. رام الله-فلسطين.
- سلطة النقد الفلسطينية، (2021) إحصاءات المالية العامة، متوفرة على <https://www.pma.ps/ar/Statistics//TimeSeriesData>
- سلطة النقد، (2021)، سلطة النقد تشارك في مؤتمر كوفيد-19 حالة فلسطين التحديات والمواجهة، نيسان 08، 2021، رام الله والبيرة.
- السيد، ه. (2018)، "الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المصري لخدمة الدين العام المحلي"، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، المجلد 32- العدد 2، ص 281-305.
- فاوت، س. (2013). الاقتصاد والديمقراطية الاجتماعية. صنعاء، اليمن: مؤسسة فريدريش إيبيريت.
- شرف، م. وشاهين، ع. (2021)، "تحليل استدامة الدين الخارجي في مجموعة مختارة من الدول العربية خلال الفترة (1980-2019)"، *مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية*، المجلد 58 - العدد الثالث - ، ص 57-92، إبريل 2022.

- صبيح، م. و عبد الكريم، ن. (2017)، "تحدي الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية وسياسات مواجهته في ضوء الأوضاع السياسية والاقتصادية الغير مستقرة للفترة (1996-2015)"، *المجلة العربية للإدارة*، مجلد 37، عدد 4-ديسمبر، ص149-166، (كانون الأول) 2017.
- العارم، ع. و حليلة، ب. (2020)، "اختبار استدامة الدين العام في الجزائر على المدى الطويل - دراسة قياسية -"، *المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة*، المجلد 14، العدد 02، ص561-607، (2020).
- العباس، ب. (2020)، "تداعيات جائحة كوفيد-19 على الدين العام في الدول العربية"، *مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية*، المجلد 22، العدد 3، 196-175، 2020.
- قباجة، أ. (2012)، الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية: التجربة التاريخية والآفاق المستقبلية، معهد الأبحاث والسياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله.
- كنفاني، ن. وصلاح، س. (2015)، تجميد أموال المقاصة أزمة متكررة وأثار اقتصادية طويلة الأمد، معهد الأبحاث الاقتصادية الفلسطيني - ماس، أيار 2015، رام الله- فلسطين.
- مجلس الوزراء، (2020)، الزراعة "والاقتصاد" تبدأن بمنح التراخيص اللازمة للاستيراد المباشر للمنتجات من الأسواق العالمية، 2020/2/19، تم الوصول بتاريخ 2022/03/30، متوفر على <http://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/news/details/50220>
- مؤسسة أمان، (2021)، تقرير تحليل الموازنة العامة 2021، آذار 2021، متوفر على <https://www.aman-palestine.org>
- موعش، م. (2020)، منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية: حالة تطبيقية لبعض الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي - دولة الامارات العربية المتحدة.
- النويران، ث. (2021)، "تحليل استدامة الدين العام في الأردن في للفترة من 2000-2020"، *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، المجلد 17، عدد 26، ص181-196، 2021.

- الهيئة المستقلة لحقوق الانسان (2019)، قرار الحكومة الإسرائيلية خصم مخصصات الأسرى وأسر الشهداء من المقاصة يعد عقوبة جماعية وتمس بحقوق فئات واسعة في المجتمع الفلسطيني، 2019/2/20، تم الوصول في تاريخ 2022/03/8، متوفر على <https://www.ichr.ps/media-center/2742.html>
- بانافع، و. وعلي، ع. (2016). "تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية". *بحوث اقتصادية عربية*، العددان 74-75 / ربيع-صيف 2016، 178-202
- الوحيد، س. (2017). الإنفاق الحكومي وأثره على الاقتصاد الفلسطيني، دراسة غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.
- وزارة المالية، (2021) تقارير العمليات المالية الشهرية، متوفر على <http://pmof.ps/pmof/internal.php?var=11&tab=01>

المراجع الأجنبية

- Adam Smith debunks that idea that when it comes to public debt "we owe it to ourselves" (1776). Online Library of Liberty. (n.d.). Retrieved December 25, 2021, from <https://oll.libertyfund.org/quote/adam-smith-debunks-that-idea-that-when-it-comes-to-public-debt-we-owe-it-to-ourselves-1776>
- Adeleye, B. N. (2021, Feb 18). Econometrics Resource for Beginners...and Data Analysis. Retrieved from [cruncheconometrix: https://cruncheconometrix.blogspot.com/](https://cruncheconometrix.blogspot.com/)
- Ákos D. and István D. (2019) "Public debt and economic growth: What do neoclassical growth models teach us?", *Applied Economics*, 51:29, 3104-3121, DOI: 10.1080/00036846.2018.150886

- Aldama, B. (2017), Essays on fiscal policy and public debt sustainability, Centre d'Economie de la Sorbonne, Universite Paris 1 Pantheon-Sorbonne.
- António Afonso, A. and Christophe Rault, C. (2008, June). 3-Step analysis of public sustainability, the case of the European Union. European central Bank, Working Paper Series No 908.
- Aybarc, S. (2018), Theory of Public Debt and Current Reflections, Public Economic and Finance, Manisa Celal Bayar University, Turkey.
- Battal, A. (2020). Co-integration methods between Economic theory and statistical application. Iraq: University of Anbar.
- Baum, C. (2000). Econometric Analysis. Boston College. Retrieved from Boston College: <http://fmwww.bc.edu/ec-c/S2000/EC771B/UnitRootTests.pdf>
- Benedicte, B. and Robert, P. (2012), "Evolution of debt sustainability analysis in low-income countries: some aggregate evidence", *IMF Working Paper*. WP/12/167, 1-55.
- Beqiraj, E., Fedeli, S. and Forte, F. (2018). "Public debt sustainability: An empirical study on OECD countries", *Journal of Macroeconomics*, Volume 58, 2018, Pages 238-248,
- Bohn, H. (1998), "The behavior of U.S. public debt and deficits", *The Quarterly Journal of Economics*, 1998, vol. 113, issue 3, 949-963
- Bohn, H. (2005): The sustainability of fiscal policy in the United States, CESifo Working Paper, No. 1446, Center for Economic Studies and ifo Institute (CESifo), Munich.

- Breuer C. (2022). "A three percent structural Deficit deficit rule". *Intereconomics*, Volume 57, 2022 · Number 1 · pp. 2–3 · JEL: E61, E62, E63.
- Corporate Finance Institute. (2020, February 26), Solvency. Retrieved December 20, 2021, from <https://corporatefinanceinstitute.com/resources/knowledge/finance/solvency/>
- Curtașu, R. (2011): "How to assess public debt sustainability: Empirical evidence for the advanced European countries", *Romanian Journal of Fiscal Policy (RJFP)*, ISSN 2069-0983, Editura ASE, Bucharest, Vol. 2, Iss. 2, pp. 20-43.
- Engle, R. and Granger. C. (1987), "Co-integration and error correction: Representation, estimation, and testing". *Econometrica* 55: 251–276.
- Debrun, X. et al, (2018), Chapter 4: Public Debt Sustainability, Sovereign Debt: A Guide for Economists and Practitioners, IMF, (2018), Pages No. 1-25
- DeNicola, L. (2021, October 20). "Understanding fiscal policy: The use of government spending and taxation to manage the economy". *Business Insider*. Retrieved November 2, 2021, from <https://www.businessinsider.in>
- Dybczak K. and Garcia-Escribano M. (2019), "Fiscal implications of government wage bill spending", IMF Working Paper, WP/19/10, 5-32.
- Erce, A., Malluci, E. and Picarelli, M.(2022), "A Journey in the History of Sovereign Defaults on Domestic-Law Public Debt",

International Finance Discussion Papers 1338. Washington: Board of Governors of the Federal Reserve System, <https://doi.org/10.17016/IFDP.2022.1338>

- European Commission. (2022, March 22). Medium-term budgetary framework. European Commission - Retrieved April 16, 2022, from https://ec.europa.eu/info/business-economy-euro/indicators-statistics/economic-databases/fiscal-governance-eu-member-states/medium-term-budgetary-framework_en
- Greiner, A. and Fincke, B. (2007), Public Debt, Sustainability and Economic Growth, Theory and Empirics. Berlin: Springer.
- Hamilton, J and Flavin, M. (1985), On the Limitations of Government Borrowing: A Framework for Empirical Testing, Nber NBER Working Paper Series, Working Paper No. 1632.
- Hathal, A. (2018), "Analysis of the sustainability of the public debt in light of the volatile oil revenues in Iraq for the period (2005-2015)", *Journal of Economics and Administrative Sciences*, 2019;Vol.25 No. 113, Pages: 363-384
- Hayes, A. (2021). What you should know about solvency. Investopedia. Retrieved December 20, 2021, from <https://www.investopedia.com/terms/s/solvency.asp>
- Holtfrerich, Carl-Ludwig .(2013): Government debt in economic thought of the long 19th century, Diskussionsbeiträge, No. 2013/4, Freie Universität Berlin, Fachbereich Wirtschaftswissenschaft, Berlin
- IMF, World Economic Outlook, April 2022, Washington, USA.

- INTOSAI (2020), GUID-5250, Guidance on the Audit of Public Debt, Appendix 1 Debt Indicators.
- Karim Azizi, K. Nicolas Canry, N. Jean-Bernard Chatelain, J. and Bruno Tinel, B. (2012, October). "Are No-Ponzi Game and Transversality Conditions Relevant for Public Debt? A Keynesian Appraisal". *Political Economy Reserch Institute*, Number 296, p. Number 296.
- Kazakove, S. and Inaba, K. (2018), "Debt sustainability in the developing countries: Case study of the Kyrgyz Republic", *The Ritsumeikan Economic Review*, Vol.67 No.4, Pages: 18-33
- Kelton, S. (2020). *The Deficit Myth: Modern Monetary Theory and the Birth of the People's Economy*. Public Affairs, New York.
- Kotzé, K. (2018). Cointegration. Retrieved from GitHub: <https://kevinkotze.github.io/ts-10-cointegration/>
- Legrenzi, G. and Milas, C. (2011), "Long-run debt sustainability and threshold adjustments: Non-linear empirical evidence from the GIIPS", *Economics Bulletin*, Volume 32, No. 3, pp.2586-2593, 2012.
- Lima, L. and Issler, J. (1997). *Public Debt Sustainability and Endogenous Seigniorage in Brazil: Time-Series Evidence from 1947-92*, Graduate School of Economics – EPGE, Brazil.
- Mello, L. (2005), *Estimating a Fiscal Reaction Function: The Case of Debt Sustainability in Brazil*, OECD Economics Department Working Papers No. 423, ECO/WKP (2005).
- Ministry of Finance, (2021) *Financial Reports*, from <http://pmof.ps/pmof/en/index.php>

- PMA (2020), 7 Bank Asset, Annual Statistics, Retrieved March 7, 2021, from <https://www.pma.ps/ar/Statistics//TimeSeriesData>
- PMA (2020), Main Economic Indicators, Annual Statistics, Retrieved March 7, 2021, from <https://www.pma.ps/ar/Statistics//TimeSeriesData>
- Prohl, S. (2010). "Test of fiscal sustainability and causality hypotheses for Switzerland". *Swiss Society of Economics and Statistics*, pp. Vol. 146 (2) 481–506.
- Prohl, SilikaS.; Schneider, and Friedrich G. (2006): Sustainability of Public Debt and Budget Deficit: Panel co-integration analysis for the European Union Member countries, Working Paper, No. 0610, Johannes Kepler University of Linz, Department of Economics, Linz
- Rogers, A. (2019), Philosopher David Hume Vs. The National Debt, Seeking Alpha, 2/11/2021, <https://seekingalpha.com/article/4257891-philosopher-david-hume-vs-national-debt>
- Tiwari, A. (2011), "Debt sustainability in India: empirical evidence estimating time-varying parameters", *Economics Bulletin*, Volume 32, Issue 2, pp.1133-1141.
- Trehan, B. and Walsh, C. (1991), "Testing intertemporal budget constraints: Theory and applications to U.S. federal budget and current account deficits". *Journal of Money, Credit and Banking*, 23, 206-223.

- Tsoulfidis, L. (2006), "Classical economists and public debt". *International Review of Economics*. RISEC, Volume 54 (2007), No. 1, 1-12.
- Tujula, M. and Wolswijk, G. (2004), "What determines fiscal balances? An empirical investigation in determinant of changes in OECD budget balances". European Central Bank, Working paper series No. 422, Dec.2004.
- UCLA. (n.d.). What is seemingly unrelated regression? Retrieved from the University of California, Los Angeles (UCLA): <https://stats.oarc.ucla.edu/stata/faq/what-is-seemingly-unrelated-regression-and-how-can-i-perform-it-in-stata/>
- Unit-13 Theory of Public Debt (2017). IGNOU Self Learning Material (SLM), School of Social Sciences (SOSS), Retrieved November 2, 2021, from <https://egyankosh.ac.in/handle/123456789/60513>
- Vijay G. K. (2021, June 16). Statistical tests to check stationarity in Time Series – Part 1. Retrieved from Analytics Vidhya: <https://www.analyticsvidhya.com/blog/2021/06/statistical-tests-to-check-stationarity-in-time-series-part-1/>
- Waheed, A. (2016), "Sustainability of public debt: Empirical analysis for Bahrain", *Journal of Internet Banking and Commerce*, April 2016, vol. 21, no. 2, 2-15.
- World Bank (2016). Public Expenditure Review of the Palestinian Authority, Towards Enhanced Public Finance Management and Improved Fiscal Sustainability, Report No: ACS18454, September 2016, Middle East and North Africa.

- World Bank (2021), Lebanon Economic Monitor, Spring 2021: Lebanon Sinking (to the Top 3), World Bank Group Middle East and North Africa.
- Yokadina, I. (2014), Principles of Debt Sustainability, Training material, Unit 1, IMF

8 الملحق

1.8 جدول إحصاءات المالية العامة للحكومة الفلسطينية 1996-2020، من الناتج المحلي

25.7	22.1	25.4	27.1	28.0	26.4	28.7	27.2	26.0	28.2	31.3	36.5	51.4	50.5	32.6	39.1	30.5	34.5	27.8	28.0	33.6	27.8	27.2	28.6	27.5	مجموع صافي الإيرادات العامة والمنح
22.7	19.2	21.3	22.6	23.1	20.7	20.0	17.2	18.3	19.5	19.1	19.2	24.3	27.8	13.5	26.7	22.8	18.8	8.2	6.8	21.8	22.0	21.3	21.5	18.9	صافي الإيرادات
23.2	20.0	22.1	23.0	23.7	21.2	20.9	18.8	18.8	19.6	19.9	20.7	25.9	28.2	13.5	26.7	22.8	19.2	8.3	6.9	21.8	22.0	21.3	21.5	18.9	إجمالي الإيرادات
7.8	7.1	8.3	7.6	8.5	6.5	6.3	6.3	5.9	6.3	7.2	7.2	10.4	5.6	7.1	9.3	7.3	7.3	6.3	6.9	8.2	8.5	8.0	8.8	8.6	إيرادات جباية محلية
4.7	4.5	5.1	4.7	4.1	4.3	4.3	4.4	4.0	4.3	4.5	3.7	3.7	3.5	4.1	4.5	4.1	4.2	4.0	4.6	5.6	5.8	5.6	5.7	6.1	إيرادات ضريبية محلية
2.4	2.1	2.6	2.4	3.9	1.8	1.9	1.9	1.9	2.0	2.6	3.5	6.7	2.1	2.9	4.8	3.2	3.1	2.3	2.3	2.6	2.7	2.4	3.1	2.5	إيرادات غير ضريبية
15.5	13.0	13.9	15.4	15.1	14.6	14.7	12.5	12.9	13.3	12.7	13.5	15.6	22.7	6.4	17.4	15.5	11.9	2.0	-	13.6	13.6	13.4	12.7	10.3	إيرادات المقاصة
0.5	0.8	0.8	0.3	0.6	0.5	1.0	1.6	0.4	0.1	0.9	1.6	1.6	0.4	-	-	-	0.4	0.1	0.0	-	-	-	-	-	إرجاعات ضريبية (-)
3.0	2.9	4.1	4.5	5.0	5.7	8.8	10.0	7.6	8.8	12.5	17.3	27.1	22.7	19.1	12.4	7.7	15.6	19.6	21.2	11.8	5.7	5.8	7.1	8.6	المنح والمساعدات الخارجية
2.2	2.9	3.1	3.4	3.9	5.1	7.4	9.3	6.4	7.2	11.4	16.8	24.1	17.4	13.8	6.8	7.7	6.6	13.2	13.3	1.3	0.1	0.0	0.2	1.4	منح لدعم الموازنة
0.8	(0.0)	1.0	1.1	1.0	0.6	1.4	0.8	1.3	1.5	0.8	0.6	2.9	5.3	5.3	5.6	-	9.0	6.4	7.9	10.6	5.6	5.8	7.0	7.1	منح لدعم المشاريع التنويرية
26.6	22.5	24.2	25.1	25.2	25.9	25.8	25.3	26.7	29.1	33.1	38.4	47.7	49.5	31.9	44.5	33.2	41.2	35.0	35.8	38.7	27.7	26.4	30.1	31.4	إجمالي النفقات العامة
25.1	20.9	22.2	23.3	23.5	24.4	24.6	24.1	25.0	26.5	30.3	36.1	44.8	44.1	26.7	38.9	33.2	31.3	28.0	27.3	27.8	22.1	20.6	23.1	24.3	نفقات تشغيلية
12	10	10	12	13	13	14	13	13	15	16	18	24	24	12	20	19	19	18	17	14	12	11	13	12	أجور ورواتب
11	9	10	10	9	10	9	9	10	10	12	14	14	11	7	13	11	8	10	10	13	10	9	11	13	نفقات غير الأجور
2	2	2	2	2	2	2	2	2	1	2	4	6	9	7	7	3	4	-	-	-	-	-	-	-	صافي الإقراض
1.1	1.2	1.7	1.6	1.4	1.3	1.2	1.2	1.7	2.6	2.8	2.3	2.9	5.3	5.3	5.6	-	10.0	7.1	8.5	10.9	5.6	5.8	7.0	7.1	نفقات تطويرية
(3.8)	(3.3)	(1.3)	(2.5)	(2.1)	(5.2)	(5.8)	(8.1)	(8.3)	(9.7)	(14.0)	(19.3)	(23.4)	(21.7)	(18.4)	(17.8)	(10.4)	(22.4)	(26.9)	(29.0)	(16.9)	(5.6)	(5.1)	(8.6)	(12.5)	الرصيد الكلي قبل المساعدات والمنح
(0.9)	(0.5)	1.2	2.0	2.9	0.5	3.0	1.9	(0.7)	(0.9)	(1.8)	(1.9)	3.7	1.0	0.6	(5.4)	(2.7)	(6.8)	(7.3)	(7.8)	(5.1)	0.1	0.7	(1.5)	(4.0)	الرصيد الكلي بعد المساعدات والمنح

المصدر: إعداد الباحثة استناداً لبيانات سلطة النقد الفلسطينية، إحصاءات المالية العامة، متوفرة على <https://www.pma.ps/ar/Statistics/TimeSeriesData>

2.8 جدول إحصاءات المالية العامة للحكومة الفلسطينية 1996-2020، بالمليون دولار

3,99 0	3,78 3	4,12 8	4,37 2	4,31 8	3,68 8	4,02 2	3,678	3,172	3,154	3,032	2,950	3,758	2,938	1,74 1	2,00 6	1,40 3	1,36 7	987	1,122	1,44 9	1,18 6	1,10 5	1,07 5	937	مجموع صافي الإيرادات العامة والمنح
3,52 6	3,29 1	3,46 3	3,65 1	3,55 2	2,89 1	2,79 1	2,320	2,240	2,176	1,845	1,549	1,780	1,616	722	1,37 0	1,05 0	747	290	273	939	942	868	807	645	صافي الإيرادات
3,61 0	3,42 9	3,60 1	3,70 5	3,64 9	2,96 0	2,92 9	2,542	2,290	2,190	1,928	1,675	1,896	1,642	722	1,37 0	1,05 0	763	295	275	939	942	868	807	645	إجمالي الإيرادات
1,21 0	1,21 0	1,34 6	1,22 2	1,31 7	913	875	852	715	702	694	585	759	324	378	476	337	291	223	275	352	362	324	331	294	إيرادات جباية محلية
737	763	838	759	626	607	604	597	483	482	439	302	273	202	221	231	191	167	141	183	241	248	228	213	208	إيرادات ضريبية
375	356	430	391	607	250	271	254	232	219	255	284	486	122	157	245	146	124	82	92	111	114	97	118	86	إيرادات غير ضريبية
2,40 0	2,21 9	2,25 5	2,48 3	2,33 2	2,04 7	2,05 4	1,690	1,574	1,489	1,234	1,090	1,137	1,318	344	894	713	472	72	-	587	580	544	476	352	إيرادات المقاصة
84	138	138	53	97	68	138	222	50	14	82	127	116	26	-	-	-	16	5	2	-	-	-	-	-	ارجاعات ضريبية (-)
464	492	665	720	766	797	1,23 0	1,358	932	983	1,210	1,402	1,978	1,322	1,01 9	636	353	620	697	849	510	245	236	268	292	المنح والمساعدات (إيرادات خارجية)
346	496	506	545	608	707	1,02 9	1,251	777	809	1,108	1,355	1,763	1,012	738	349	353	261	468	531	54	6	1	6	49	منح لدعم الموازنة
118	(4)	158	175	158	90	201	107	155	169	79	47	215	310	281	287	-	359	229	318	456	239	236	262	242	منح لدعم المشاريع التطويرية
4,12 4	3,86 0	3,93 7	4,05 3	3,87 8	3,62 1	3,60 7	3,419	3,258	3,257	3,203	3,106	3,488	2,877	1,70 7	2,28 1	1,52 8	1,63 5	1,24 6	1,435	1,66 8	1,18 2	1,07 5	1,13 0	1,07 2	إجمالي النفقات العامة
3,90 1	3,58 7	3,61 4	3,75 3	3,61 8	3,41 2	3,44 6	3,251	3,047	2,961	2,931	2,920	3,273	2,567	1,42 6	1,99 4	1,52 8	1,24 0	994	1,095	1,19 9	943	839	868	830	النفقات التشغيلية
1,89 1	1,67 8	1,65 8	1,95 4	1,92 7	1,75 9	1,90 0	1,814	1,558	1,679	1,564	1,423	1,771	1,369	658	1,00 1	870	743	642	678	622	519	467	470	403	أجور ورواتب
1,65 9	1,59 0	1,68 8	1,53 3	1,42 1	1,35 2	1,25 9	1,226	1,212	1,143	1,127	1,142	1,055	663	392	649	501	324	352	417	577	424	372	398	427	نفقات غير الأجور
351	320	268	266	270	300	287	211	277	139	240	355	447	535	376	344	157	173	-	-	-	-	-	-	-	صافي الإقراض
169	200	277	258	217	176	161	168	211	296	272	186	215	310	281	287	-	395	252	340	469	239	236	262	242	النفقات التطويرية
(597)	(569)	(218)	(401)	(326)	(730)	(816)	(1,09 9)	(1,01 8)	(1,08 1)	(1,35 8)	(1,55 7)	(1,70 8)	(1,26 1)	(985)	(911)	(478)	(888)	(956)	(1,16 2)	(729)	(240)	(206)	(323)	(427)	الرصيد الكلي قبل المنح
(133)	(77)	191	319	440	67	415	259	(86)	(103)	(171)	(155)	270	61	34	(275)	(125)	(268)	(259)	(313)	(219)	5	30	(55)	(135)	الرصيد الكلي بعد المنح

المصدر: إعداد الباحثة استناداً لبيانات سلطة النقد الفلسطينية، إحصاءات المالية العامة، متوفرة على <https://www.pma.ps/ar/Statistics/TimeSeriesData>

3.8 جدول رصيد الدين العام للحكومة الفلسطينية 2000-2020، لا يشمل المتأخرات

نسبة من الناتج المحلي الإجمالي

23.5	16.3	14.6	15.8	16.1	18.2	15.8	17.6	20.3	19.8	19.4	21.5	21.3	25.0	20.4	23.4	21.8	21.4	21.1	21.8	20.0	إجمالي الدين العام
15.0	9.2	8.2	9.3	9.3	10.5	8.1	9.4	11.3	9.8	8.7	8.0	7.2	7.2	8.7	11.2	8.5	6.0	4.3	7.8	7.9	الدين العام المحلي
8.5	7.1	6.3	6.5	6.8	7.7	7.8	8.2	9.0	10.0	10.8	13.4	14.1	17.8	11.8	12.2	13.3	15.4	16.8	14.0	12.1	الدين العام الخارجي

بالمليون دولار

3,649.2	2,795.2	2,369.5	2,543.0	2,483.7	2,537.3	2,216.9	2,376.3	2,482.6	2,212.9	1,882.8	1,736.1	1,557.4	1,451.4	1,092.0	1,196.9	1,002.2	849.7	749.1	872.6	863.0	إجمالي الدين العام
2,324.6	1,577.2	1,337.8	1,501.1	1,439.8	1,466.5	1,128.0	1,267.6	1,384.7	1,098.6	839.6	649.2	523.1	417.0	462.6	572.6	391.2	238.7	151.9	312.9	342.8	الدين العام المحلي
1,324.6	1,218.0	1,031.7	1,041.9	1,043.9	1,070.8	1,088.9	1,108.7	1,097.9	1,114.3	1,043.3	1,086.9	1,034.4	1,034.4	629.4	624.3	611.0	611.0	597.2	559.7	520.1	الدين العام الخارجي

المصدر: إعداد الباحثة استناداً لبيانات سلطة النقد الفلسطينية، إحصاءات المالية العامة، متوفرة على <https://www.pma.ps/ar/Statistics//TimeSeriesData>

4.8 جدول ملخص التحليل الإحصائي الأساسي لبيانات المالية العامة للحكومة الفلسطينية

1996-2020، نسبة من الناتج المحلي

التباين	القيمة العظمى	الوسيط	المتوسط	القيمة الدنيا	
48.6	51.4	28.0	30.9	22.1	مجموع صافي الإيرادات العامة والمنح
21.7	27.8	20.7	19.9	6.8	صافي الإيرادات
22.4	28.2	21.2	20.4	6.9	إجمالي الإيرادات
1.3	10.4	7.3	7.5	5.6	إيرادات جباية محلية
0.5	6.1	4.4	4.6	3.5	إيرادات ضريبية محلية
1.1	6.7	2.5	2.8	1.8	إيرادات غير ضريبية
19.6	22.7	13.5	12.9	0.0	إيرادات المقاصة
0.3	1.6	0.4	0.5	0.0	ارجاعات ضريبية (-)
44.0	27.1	8.8	11.0	2.9	المنح والمساعدات الخارجية
37.2	24.1	6.6	7.4	0.0	منح لدعم الموازنة
10.0	10.6	1.5	3.6	0.0	منح لدعم المشاريع التطويرية
55.6	49.5	30.1	32.0	22.5	إجمالي النفقات العامة
43.4	44.8	25.1	27.9	20.6	نفقات تشغيلية
14.4	24.2	13.4	14.9	9.8	أجور ورواتب
3.0	14.4	10.2	10.5	7.3	نفقات غير الأجور
6.1	9.2	1.9	2.5	0.0	صافي الإقراض
9.1	10.9	2.8	4.0	0.0	نفقات تطويرية
66.5	-1.3	-9.7	-12.1	-29.0	الرصيد الكلي قبل المساعدات والمنح
10.2	3.7	-0.7	-1.2	-7.8	الرصيد الكلي بعد المساعدات والمنح

المصدر: إعداد الباحثة استناداً لبيانات سلطة النقد الفلسطينية، إحصاءات المالية العامة، متوفرة على

<https://www.pma.ps/ar/Statistics/TimeSeriesData>

5.8 جدول ملخص التحليل الإحصائي الأساسي لبيانات رصيد الدين العام للحكومة الفلسطينية

2000-2020، نسبة من الناتج المحلي

القيمة العظمى	الوسيط	المتوسط	القيمة الدنيا	
25.0	20.3	19.8	14.6	إجمالي الدين العام
15.0	8.7	8.8	4.3	الدين العام المحلي
17.8	10.8	10.9	6.3	الدين العام الخارجي

المصدر: إعداد الباحثة استناداً لبيانات سلطة النقد الفلسطينية، إحصاءات المالية العامة، متوفرة على

<https://www.pma.ps/ar/Statistics/TimeSeriesData>

6.8 جدول الحالة الأولى؛ توقعات تطور الدين العام للحكومة الفلسطينية للفترة 2022-2027 حسب عدة سيناريوهات، ومقارنه الرصيد في نهاية عام

2027 بسيناريو الأساس										
	2027	2026	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	سيناريو الاطار المالي
الرصيد في نهاية				6,151	5,638	4,961	4,333	3,649	2,795	الدين الحكومي
عام 2027				7,241	6,884	6,233	5,608	4,850	4,205	المتأخرات
مقارنة مع				13,392	12,521	11,194	9,941	8,499	7,001	الدين العام
سيناريو الأساس	24,603	23,634	22,745	21,853	20,891	19,698	17,775	15,532	17,134	النتائج المحلي بالأسعار الجارية
	2027	2026	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	سيناريو 1 الأساس
	6,431	5,986	5,546	5,117	4,696	4,278	3,848	3,649	2,795	الدين الحكومي
	9,265	8,805	8,300	7,762	7,188	6,561	5,835	4,850	4,205	المتأخرات
	15,697	14,791	13,846	12,879	11,884	10,838	9,683	8,499	7,001	الدين العام
	24,603	23,634	22,745	21,853	20,891	19,698	17,775	15,532	17,134	النتائج المحلي بالأسعار الجارية
	2027	2026	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	سيناريو 2 زيادة الفائدة 1%
	6,768	6,247	5,741	5,252	4,780	4,316	3,848	3,649	2,795	الدين الحكومي
	9,265	8,805	8,300	7,762	7,188	6,561	5,835	4,850	4,205	المتأخرات
2.14%	16,033	15,052	14,041	13,015	11,967	10,877	9,683	8,499	7,001	الدين العام
	24,603	23,634	22,745	21,853	20,891	19,698	17,775	15,532	17,134	النتائج المحلي بالأسعار الجارية
	2027	2026	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	سيناريو 3 انقطاع إيرادات المقاصة سنة وعودتها السنة التالية
	7,760	7,252	6,754	7,062	4,696	4,278	3,848	3,649	2,795	الدين الحكومي
	8,331	7,871	7,366	9,324	7,188	6,561	5,835	4,850	4,205	المتأخرات
2.52%	16,092	15,124	14,120	16,386	11,884	10,838	9,683	8,499	7,001	الدين العام
	24,603	23,634	22,745	21,853	20,891	19,698	17,775	15,532	17,134	النتائج المحلي بالأسعار الجارية
	2027	2026	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	سيناريو 4 انخفاض النمو في الناتج المحلي 1%
	6,521	6,056	5,600	5,155	4,720	4,289	3,848	3,649	2,795	الدين الحكومي

	9,505	8,999	8,451	7,872	7,258	6,594	5,835	4,850	4,205	المتأخرات
2.09%	16,025	15,056	14,051	13,027	11,978	10,883	9,683	8,499	7,001	الدين العام
	24,603	23,634	22,745	21,853	20,891	19,698	17,775	15,532	17,134	الناتج المحلي والأسعار الجارية
	2027	2026	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	سيناريو 5 المنح والمساعدات الخارجية
	6,449	5,998	5,555	5,122	4,698	4,279	3,848	3,649	2,795	الدين الحكومي
	9,315	8,841	8,324	7,777	7,195	6,563	5,835	4,850	4,205	المتأخرات
0.43%	15,765	14,839	13,879	12,899	11,893	10,842	9,683	8,499	7,001	الدين العام
	24,603	23,634	22,745	21,853	20,891	19,698	17,775	15,532	17,134	الناتج المحلي والأسعار الجارية
	2027	2026	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	سيناريو 6 مزامنة السيناريوهات سابقة الذكر
	8,210	7,590	6,992	7,236	4,806	4,328	3,848	3,649	2,795	الدين الحكومي
	8,481	7,961	7,401	9,413	7,265	6,596	5,835	4,850	4,205	المتأخرات
6.33%	16,690	15,551	14,393	16,649	12,071	10,924	9,683	8,499	7,001	الدين العام
	24,603	23,634	22,745	21,853	20,891	19,698	17,775	15,532	17,134	الناتج المحلي والأسعار الجارية

المصدر: التوقعات بناء على التحليلات والفرضيات الخاصة بالدراسة

7.8 جدول الحالة الثانية؛ توقعات تطور الدين العام للحكومة الفلسطينية للفترة 2022-2027 حسب عدة سيناريوهات، ومقارنه الرصيد في نهاية عام

2027 بسيناريو الأساس										
الرصيد	2027	2026	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	سيناريو الاطار المالي
في نهاية				6,151	5,638	4,961	4,333	3,649	2,795	الدين الحكومي
عام				7,241	6,884	6,233	5,608	4,850	4,205	المتأخرات
2027	-	-	-	13,392	12,521	11,194	9,941	8,499	7,001	الدين العام
مقارنة										الناتج المحلي بالأسعار الجارية
مع	24,603	23,634	22,745	21,853	20,891	19,698	17,775	15,532	17,134	
سيناريو										سيناريو 1 الأساس
الأساس	5,123	4,884	4,657	4,440	4,233	4,036	3,848	3,649	2,795	الدين الحكومي
	10,409	9,796	9,122	8,405	7,639	6,802	5,835	4,850	4,205	المتأخرات
	15,532	14,680	13,779	12,845	11,872	10,838	9,683	8,499	7,001	الدين العام
	24,603	23,634	22,745	21,853	20,891	19,698	17,775	15,532	17,134	الناتج المحلي بالأسعار الجارية
										سيناريو 2 زيادة الفائدة 1%
	5,423	5,122	4,837	4,568	4,314	4,075	3,848	3,649	2,795	الدين الحكومي
	10,409	9,796	9,122	8,405	7,639	6,802	5,835	4,850	4,205	المتأخرات
1.93										الدين العام
%	15,832	14,917	13,959	12,973	11,953	10,877	9,683	8,499	7,001	
	24,603	23,634	22,745	21,853	20,891	19,698	17,775	15,532	17,134	الناتج المحلي بالأسعار الجارية
										سيناريو 3 انقطاع إيرادات المقاصة سنة وعودتها السنة التالية
	2027	2026	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	الدين الحكومي
	7,588	7,235	6,898	6,576	4,233	4,036	3,848	3,649	2,795	
	8,452	7,838	7,165	9,775	7,639	6,802	5,835	4,850	4,205	المتأخرات
3.27	16,040	15,073	14,062	16,352	11,872	10,838	9,683	8,499	7,001	الدين العام

%	24,603	23,634	22,745	21,853	20,891	19,698	17,775	15,532	17,134	الناتج المحلي والأسعار الجارية
	2027	2026	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	سيناريو 4 انخفاض النمو في الناتج المحلي 1%
	5,123	4,884	4,657	4,440	4,233	4,036	3,848	3,649	2,795	الدين الحكومي
	10,728	10,054	9,323	8,551	7,732	6,847	5,835	4,850	4,205	المتأخرات
2.05 %	15,851	14,938	13,980	12,991	11,965	10,883	9,683	8,499	7,001	الدين العام
	24,603	23,634	22,745	21,853	20,891	19,698	17,775	15,532	17,134	الناتج المحلي والأسعار الجارية
	2027	2026	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	سيناريو 5 المنح والمساعدات الخارجية
	5,123	4,884	4,657	4,440	4,233	4,036	3,848	3,649	2,795	الدين الحكومي
	10,475	9,843	9,154	8,424	7,648	6,806	5,835	4,850	4,205	المتأخرات
0.43 %	15,598	14,727	13,811	12,864	11,882	10,842	9,683	8,499	7,001	الدين العام
	24,603	23,634	22,745	21,853	20,891	19,698	17,775	15,532	17,134	الناتج المحلي والأسعار الجارية
	2027	2026	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	سيناريو 6 مزامنة السيناريوهات سابقة الذكر
	7,973	7,529	7,111	6,716	4,314	4,075	3,848	3,649	2,795	الدين الحكومي
	8,647	7,954	7,207	9,889	7,742	6,850	5,835	4,850	4,205	المتأخرات
7.00 %	16,619	15,484	14,318	16,605	12,056	10,924	9,683	8,499	7,001	الدين العام
	24,603	23,634	22,745	21,853	20,891	19,698	17,775	15,532	17,134	الناتج المحلي والأسعار الجارية

المصدر: التوقعات بناء على التحليلات والفرضيات الخاصة بالدراسة

8.8 جدول نتائج إختبار إستقرار السلاسل الزمنية
مؤشرات الميزان الأولي والدين العام من الناتج المحلي الإجمالي

		ADF					DF-GLS				
		at level			1st diff		at level			1st diff	
		C	C&T	NON	C	C&T	C	C&T	NON	C	C&T
PB/GDP	t-value	-2.385	-2.3504	-2.28124	-5.72917	-5.59065	-2.30237	-2.44517	-	-5.20728	-5.72639
	Statistical significance			**	***	***		*		***	***
D/GDP	t-value	0.784791	-1.4858	2.563567	-4.77712	-5.37687	0.751838	-1.52317		-4.88958	-5.53879
	Statistical significance			***	***	***				***	***
		PP					KPSS				
		at level			1st diff		at level			1st diff	
		C	C&T	NON	C	C&T	C	C&T	NON	C	C&T
PB/GDP	t-value	-2.385	-2.3504	-2.28124	-5.72917	-5.59065	0.328263	0.146635	-	0.066273	0.0511
	Statistical significance			**	***	***		**			
D/GDP	t-value	0.784791	-1.4858	2.563567	-4.77712	-5.37687	1.167589	0.292796		0.32607	0.042086
	Statistical significance				***	***	***	***			
Null Hypothesis for each of ADF, DF-GLS, and PP: the series has a unit root											
KPSS Null Hypothesis: the series is stationary											
Statistical significance at the 1, 5, and 10 percent levels is indicated by, respectively, ***, **, and *											

9.8 جدول إختبار استقرار السلاسل الزمنية للايرادات والنفقات من الناتج المحلي بالأسعار الثابتة

		ADF (AIC)				DF-GLS			
		Non	constant	C&T	1st Diff	Non	constant	C&T	1st Diff
Real Rev/GDP	t-Statistic	0.5206-	2.24351-	2.54623-	6.29788-	-	-2.542578	-2.258425	-6.244085
	Statistical significance				***			**	***
Real Exp/GDP	t-Statistic	0.40027-	1.46413-	2.76045-	8.15255-	-	-2.794952	-2.407653	-8.090575
	Statistical significance				***				***

Null Hypothesis for each of ADF, and PP: the series has a unit root

Statistical significance at the 1, 5, and 10 percent levels is indicated by, respectively, ***, **, and *

10.8 جدول إختبار استقرار السلاسل الزمنية لدالة استجابة المالية العامة

الميزان الأولي من الناتج المحلي، الدين العام من الناتج المحلي، النمو، التضخم

		ADF			
		non	constant	trend	1st diff
pbgdp	T-test	-2.281***	-2.385***	-2.35	-5.729***
	5% critical value	-1.95	-1.706	-3.588	-2.994
dgdg	T-test	2.564***	0.785	-1.486	-4.777***
	5% critical value	-1.95	-1.717	-3.6	-3
gdpg	T-test	-2.538***	-3.728***	-3.65**	-7.119***
	5% critical value	-1.95	-1.706	-3.588	-2.994

gdpdeflater	T-test	2.574***	-1.06	-2.05	-4.692***
	5% critical value	-1.95	-1.706	-3.588	-2.994
<p>Null Hypothesis of ADF: the series has a unit root Statistical significance at the 1, 5, and 10 percent levels is indicated by, respectively, ***, **, and * When the absolute t-value > the absolute 5% critical value, we reject the null hypothesis</p>					

11.8 جدول تقدير النموذج متعدد الانحدارات ARDL Regression

		Model 1	Model 2		
Number of obs		28	27		
R-squared		0.8401	0.9341		
Adj R-squared		0.8201	0.9143		
Max. lags		1	2		
Matrix lags		1,1	1,1,1,0		
ADJ R L1.	Coef.	-0.3317	-0.5999		
	P> t	0.0360	0.0000		
Estimation Equation					
	E	0.9037	0.5293		
		0.0000	0.0000		
	GDPG		0.1490		
			0.0630		
	DUMMY		13.8838		
			0.0000		
Cointegration equation					
	E D1.	0.5404	0.3025		
		0.0020	0.0230		
	GDPG D1.		-0.0345		
			0.3650		
	constant	0.5429	7.0095		
		0.8180	0.0040		
Regression Diagnostics					
Breusch-Pagan	chi2(1)	0.0800	0.7100		
Ho: Constant variance, Variables: fitted values of D.realrgdp	Prob > chi2	0.7795	0.3986		
Breusch-Godfrey LM test for autocorrelation	chi2	2.4570	2.0830		
H0: no serial correlation	Prob > chi2	0.1170	0.1490		
Durbin-Watson	d-statistic	1.6026	1.5327		
Pesaran/Shin/Smith (2001) ARDL Bounds Test					
F-Bounds Test					
Null Hypothesis: No levels relationship					
Model 1					
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)	
F-statistic	2.497978		Finite Sample: n=30		
k	1	10%	4.29	5.08	
		5%	5.395	6.35	
		1%	8.17	9.285	
Actual Sample Size	28				
Decision	No rejection				
Model 2					
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)	
F-statistic	7.658		Finite Sample: n=30		
k	3	10%	2.72	3.77	
		5%	3.23	4.35	
		1%	4.29	5.61	
Actual Sample Size	27				
Decision	Rejection				
accept if F < critical value for I(0) regressors					
reject if F > critical value for I(1) regressors					
k: # of non-deterministic regressors in long-run relationship					

12.8 جدول نتائج إختبار التكامل المشترك مع وجود تغير هيكلية (Gregory–Hansen Test)

Model	Lags chosen by Bayesian criterion	year	Zt	Asymptotic Critical Values		
				1%	5%	10%
Change in Level	2	2004	-3.1	-5.13	-4.61	-4.34
Change in Level and Trend	1	2004	-4.43	-5.45	-4.99	-4.72
Change in Regime	0	2004	-3.41	-5.47	-4.95	-4.68
Null hypothesis: no cointegration						
if $Z_t >$ Critical value of 5% we reject the null						

13.8 جدول نتائج إختبار السببية (جرانجر)، بين الإيرادات والنفقات من الناتج المحلي بالأسعار الثابتة

VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests					
Sample: 1996 2024					
Included observations: 26					
Dependent variable: D(R)					
Excluded	Null Hypothesis	Chi-sq	df	Prob.	Decision
D(E)	D(E) does not Granger Cause D(R)	11.42636	2	0.0033	Rejection
Dependent variable: D(E)					
Excluded	Null Hypothesis	Chi-sq	df	Prob.	Decision
D(R)	D(R) does not Granger Cause D(E)	3.999361	2	0.1354	No rejection

14.8 جدول نتائج تقدير نموذج SUR

Seemingly unrelated regression						
The dependent variable is Real revenues of RGDP						
	Obs	Parms	R-sq	chi2	P	
R	29	1	0.8013	116.95	0.0000	
	Coef.	Std.Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
E	.8662888	.0801059	10.81	0.000	.7092841	1.023293
C	2.652639	2.594996	1.02	0.307	-2.43346	7.738738

15.8 جدول نتائج تقدير دالة استجابة المالية العامة المتغير التابع هو الميزان الأولي من الناتج المحلي الإجمالي

Robust Regression, OLS		
		Linear
Obs		22
Prob > F		0.0294
Δd_{t-1}	Coef.	0.4642694 ***
	Std. Err.	0.1764863
Δi_t	Coef.	-0.186396 **
	Std. Err.	0.1100973
g_t	Coef.	0.0656298
	Std. Err.	0.0526548

16.8 جدول مصفوفة التباين لمعاملات المتغيرات في تقدير إستجابة المالية العامة في الحالة الخطية

e(V)	d_{t-1}	i_{t-1}	g_{t-1}	c
d_{t-1}	.03114743			
i_t	-.00160962	.01212141		
g_t	.0002365	.00105244	.00277253	
c	-.03589515	-.02751173	-.02342057	.45026777

17.8 جدول نتائج تقدير دالة النفقات والايرادات لحساب المرونة باستخدام نموذج Robust OLS Regression

Dependent variable		E_t	R_t
Number of obs		28	28
C	Coef.	-0.2715	0.0686
	P> t	0.0890	0.7190
gdp _t	Coef.	0.4634	0.6583
	P> t	0.0000	0.0000
E_{t-1}	Coef.	0.5399	
	P> t	0.0000	
R_{t-1}	Coef.		0.2186
	P> t		0.0640

18.8 جدول بيانات المالية العامة والنتاج المحلي 1996-2024 في فلسطين

النتاج المحلي الحقيقي	النفقات بالأسعار الثابتة	الإيرادات بالأسعار الثابتة	مثبط النتاج المحلي	نمو الناتج المحلي	الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي النفقات بدون الفائدة	إجمالي النفقات	اجمالي الإيرادات	الميزان الأولي	رصيد الدين العام	السنة
6,679	2,100	1,835	51	4	3,410	1,072	1,072	937	(135)		1996
7,086	2,130	2,027	53	10	3,760	1,130	1,130	1,075	(55)		1997
7,354	1,943	1,997	55	8	4,068	1,075	1,075	1,105	30		1998
7,308	2,022	2,030	58	5	4,271	1,182	1,182	1,186	5		1999
6,786	2,624	2,279	64	1	4,314	1,668	1,668	1,449	(219)	863	2000
5,967	2,138	1,672	67	(7)	4,004	1,435	1,435	1,122	(313)	873	2001
4,635	1,624	1,286	77	(11)	3,556	1,246	1,246	987	(259)	749	2002
5,497	2,265	1,894	72	12	3,968	1,635	1,635	1,367	(268)	850	2003
6,810	2,261	2,076	68	16	4,603	1,528	1,528	1,403	(125)	1,002	2004
7,570	3,369	2,963	68	11	5,126	2,281	2,281	2,006	(275)	1,197	2005
7,548	2,409	2,457	71	4	5,348	1,707	1,707	1,741	34	1,092	2006
8,498	4,203	4,293	68	9	5,816	2,877	2,877	2,938	61	1,451	2007
10,451	4,986	5,373	70	26	7,310	3,488	3,488	3,758	270	1,557	2008
10,356	3,977	3,779	78	11	8,086	3,106	3,106	2,950	(155)	1,736	2009
11,521	3,812	3,608	84	20	9,682	3,203	3,203	3,032	(171)	1,991	2010
13,194	3,842	3,720	85	16	11,186	3,257	3,257	3,154	(103)	2,836	2011

12,990	3,467	3,375	94	9	12,208	3,258	3,258	3,172	(86)	3,697	2012
14,525	3,674	3,952	93	11	13,516	3,419	3,419	3,678	259	4,076	2013
14,635	3,773	4,207	96	4	13,990	3,607	3,607	4,022	415	4,394	2014
13,972	3,621	3,688	100	(0)	13,972	3,621	3,563	3,688	125	5,207	2015
15,394	3,875	4,315	100	10	15,405	3,878	3,804	4,318	515	5,612	2016
16,658	4,186	4,516	97	5	16,128	4,053	3,976	4,372	396	6,039	2017
16,905	4,089	4,287	96	1	16,277	3,937	3,869	4,128	258	6,083	2018
17,261	3,888	3,811	99	5	17,134	3,860	3,813	3,783	(30)	7,001	2019
15,850	4,208	4,072	98	(9)	15,532	4,124	4,083	3,990	(93)	8,499	2020
17,906	5,483	4,464	99	14	17,775	5,443	5,360	4,432	(928)	9,941	2021
19,287	5,623	4,807	102	11	19,698	5,743	5,592	4,909	(683)	11,194	2022
19,965	5,682	4,853	105	6	20,891	5,946	5,791	5,078	(713)	12,521	2023
20,403	5,704	5,260	107	5	21,853	6,110	5,951	5,634	(317)	13,392	2024
مصدر البيانات المالية بالأسعار الجارية من عام 1996-2020 سلطة النقد عن وزارة المالية الفلسطينية، من عام 2021-2024 بلاغ الموازنة لعام 2022، بيانات المالية العامة بالأسعار الثابتة تم حسابها باستخدام مثبط الناتج المحلي الإجمالي.											